چيمس فولتشر

مقدمة قصيرة عن

الرأسمالية

دار الشروق

مقدمة قصيرة عن

الرأسمالية

CAPITALISM
A Very Short Introduction
was originally published in English in 2004.
This translation is published by arrangement
with Oxford University Press.

مقدمة قصيرة عن الرأسمالية
تأليف: چيمس فولتشر
ترجمة: رفعت السيد علي

الطبعة العربية الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع ٣٥٣٧/ ٢٠١٠
ISBN 978-977-09-2768-7

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر
www.shorouk.com

چيمس فولتشر

مقدمة قصيرة عن

الرأسمالية

ترجمة
رفعت السيد علي

دار الشروق

شكر وتقدير

يسعدني أن أتوجه بالشكر لجامعة «ليستر» (Leicester) على دعمها لي بمنحي فرصة التفرغ التي مكنتني من تدوين هذا الكتاب.

المحتويات

الفصل الأول

ما هي الرأسمالية؟

الرأسمالية التجارية

في شهر إبريل ١٦٠١، أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية أول رحلة بحرية إلى الهند الشرقية، وبعد ١٨ شهرًا من إبحارها عادت السفن الأربعة: «إسنشن» (Ascension)، و«دراجون» (Dragon)، و«هيكتور» (Hector)، و«سوزان» (Susan) من سومطرة، وجاوة محملة بالسلع، وكان الصنف الغالب الفلفل الأسود. وأدى نجاح أول رحلة إلى إعداد رحلة أخرى قامت بها السفن ذاتها فغادرت لندن في مارس ١٦٠٤، وفي طريق العودة أبحرت السفينتان هيكتور وسوزان أولًا، غير أن سوزان فقدت في البحر، في حين تمكنت السفينتان إسنشن ودراجون اللتان أبحرتا بعدهما من إنقاذ هيكتور التي كانت جانحة قبالة سواحل جنوب إفريقيا، وكان أغلب أفراد طاقمها قد لقي حتفه، وعادت السفن الثلاث إلى إنجلترا في مايو ١٦٠٦ محملة بالفلفل الأسود والقرنفل وجوز الطيب. وحقق المساهمون في الرحلتيْن ربحًا وصل إلى ٩٥٪ .

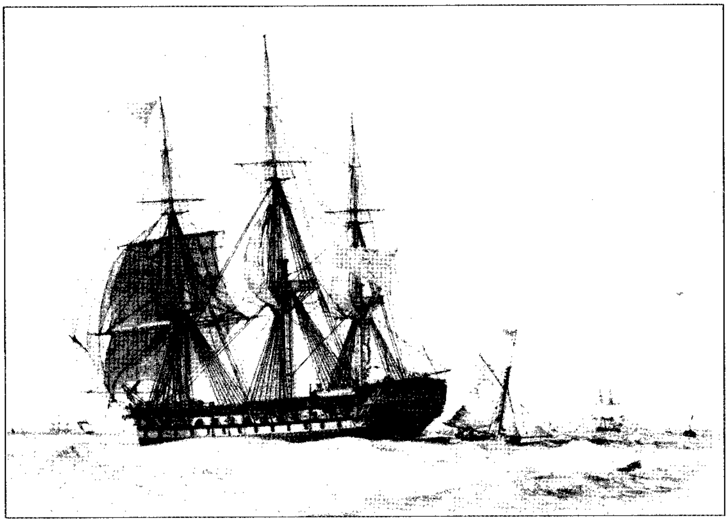
بالرغم من تحقيق نجاح مماثل في البعثة الثالثة التي غادرت إنجلترا عام

١٦٠٧، فإن الرابعة التي انطلقت عام ١٦٠٨، وكانت مكونة من السفينتيْن إسنشن و«يونيون» (Union) تمخضت عن كارثة كبرى. فقد وصلت السفينة إسنشن إلى الساحل الغربي للهند، ولكنها تحطمت بسبب «غرور وعناد» قبطانها الذي تجاهل تحذيرات السكان المحليين وقادها إلى منطقة صخرية ضحلة أدت إلى تحطمها. أما السفينة يونيون فقد رست في «ميناء في مدغشقر» ووقع بحارتها في كمين وقتل قبطانها، غير أن السفينة بباقي الطاقم تمكنت من مواصلة الرحلة حتى سومطرة وشحنت بالسلع، وعند وصولها تحطمت على سواحل بريتاني، وخسر مستثمرو تلك الرحلة كل رأسمالهم.

يتمثل جوهر الرأسمالية في استثمار المال بتوقع تحقيق مكاسب وأرباح، ومن الممكن تحقيق أرباح ضخمة في ظل مخاطر المشاريع التجارية بعيدة المدى من الصنف السابق ذكره. والربح ناتج من توافر عنصريْن هما: ندرة تلك السلع في أوروبا، وبعد المسافة التي ترد منها تلك السلع. وقد تحقق الربح الوفير من الفارق الكبير بين الثمن الذي دفع في شراء الفلفل الأسود من جزر التوابل الآسيوية والثمن الذي تباع به في أوروبا، وهو فارق ضخم تتضاءل إلى جانبه كل تكاليف الرحلة. ما كان يهم جدًّا المستثمرين في تلك التجارة البحرية بعيدة المدى، هو عودة السفن بتلك السلع، بالرغم من أن حالة السوق تشكل عنصرًا غاية في الأهمية، فالعودة المتزامنة لسفن كثيرة لا بد أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار بسبب زيادة المعروض من تلك السلع، فالأسواق من الممكن أن تتشبع بالسلع ذاتها بسبب الربحية العالية التي تدفع كثيرًا من التجار إلى الاستثمار في المجال ذاته. وبالفعل، أجبر اتخام الأسواق الأوروبية بالفلفل الأسود شركة الهند الشرقية إلى تنويع ما تجلبه من توابل وأضافت منتجات أخرى ومنها النيلة.

كانت هذه التجارة بعيدة المدى تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة، من بناء سفن وتسليحها بالمدافع لحماية التجارة من إغارات المنافسين من هولنديين وبرتغاليين، وإصلاحها وترميمها بعد عودتها من تلك الرحلات البعيدة، وأطلق على السفن التي تقوم بتلك الرحلات «إيست إنديامان» (وتعني سفن الهند الشرقية الشراعية الضخمة). وكانت مرافئ شركة الهند الشرقية الخاصة بإصلاح السفن وترميمها في بلاك وول وديتفورد، وأغلب العمالة فيهما من العمال المحليين، وكانت أيضًا تحتاج إلى تمويل. وكانت هناك حاجة إلى رأسمال كبير لشحن السفن المسافرة بسبائك الذهب والفضة وسلع أوروبية لمقايضتها بالتوابل، هذا عدا الذخائر والأسلحة والطعام والشراب الكافي لطاقم بحري كبير العدد. وفي البعثة الثالثة للشركة، كانت السفينة دراجون تحمل طاقمًا من ١٥٠ بحارًا، وتحمل هيكتور ١٠٠ بحارٍ، و«كونسنت» (Consent) ٣٠ بحارًا، أي ٢٨٠، فمًا محتاجًا إلى طعام طوالَ زمن الرحلة، على الأقل أثناء الذهاب، وأحد أسباب تلك الأعداد الكبيرة من طواقم بحارة السفن كان للتأكد أنه سيظل منهم على قيد الحياة ما يكفي للعودة بالسفن لكثرة المخاطر التي قد تقضي على كثير من البحارة.

كان رأسمال شركة الهند الشرقية مستمدًا في أغلبه من كبار تجار لندن الأغنياء الذين سيطروا عليها وأشرفوا على إدارتها، وشارك بنسب قليلة أفراد من الطبقة الأرستقراطية ومن يحيط بهم، وكانت الشركة ترحب بمساهمات الأرستقراطيين لما لهم من نفوذ في البلاط الملكي. وكانت الامتيازات والتسهيلات التي تحصل عليها الشركة تتوقف على الرضا الملكي الذي يمكن تأمينه عن طريق استخدام نفوذ الأرستقراطيين المساهمين في رأس المال. وكانت هناك أيضًا نسبة من المساهمات



١ ـ سفينة من طراز «إيست إنديامان»، ١٨٢٩.

الأجنبية من تجار هولنديين مغضوب عليهم من شركة الهند الشرقية الهولندية، وكانوا مصدرًا مهمًّا للمعلومات عن تلك الشركة الهولندية المنافسة.

مولت كل رحلة من الرحلات الاثنتي عشرة الأولى منفردة، برأسمال يخصص لكل رحلة على حدة، ثم توزع الأرباح بعد عودة السفن بين المساهمين طبقًا للعرف السائد بين التجار. وكانت تلك طريقة تتسم بالمخاطرة لتمويل تلك الرحلات بعيدة المدى؛ لأنها كانت تعرض رأس المال لحالة من الغموض وعدم اليقين تستمر لفترات طويلة، في مناطق نائية ومجهولة. وكان من الممكن تجزئة المخاطرة بإرسال عدة سفن في كل رحلة، أي بتجنب وضع كل البيض في سلة واحدة. وعلى الرغم من ذلك، كان يمكن أن تفقد سفن البعثة التجارية بأجمعها، كما حدث لرحلة

عام ١٦٠٨. وأدخلت شركة الهند الشرقية البريطانية وسيلة جديدة في التمويل بتوزيع المخاطر على عدد من الرحلات لا على رحلة واحدة، ثم تحولت إلى شركة مساهمة بشكل كلي، وبعد عام ١٦٥٧، أصبح الاستثمار بالشركة غير مخصص لرحلات محددة بعينها، وفي عام ١٦٨٨ بدأ طرح أسهم الشركة للتداول في سوق لندن للأوراق المالية.

تم الإقلال من المخاطرة إلى حد كبير باللجوء إلى الاحتكار، كمثيلاتها من الشركات الأجنبية، وأصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية على علاقة وثيقة بالدولة، فاختصتها الدولة باحتكار استيراد السلع الشرقية وجلبها، كما اختصتها بحق تصدير الذهب لمقايضته بتلك السلع، مقابل تحصيل عوائد جمركية على الواردات الضخمة الثمينة التي تستوردها الشركة؛ فقد كانت الحكومة في احتياج دائم إلى المال. وبالتأكيد كانت هناك منافسة، غير أنها كانت منافسة دولية، على مناطق الهند الشرقية بين الإنجليز والبرتغاليين والهولنديين، وكانت تواجه بكل حزم داخل كل دولة بقدر الإمكان. وحاول بعض التجار منفردين دخول عالم تجارة الهند، فإن أحد أهم الامتيازات التي اختصت بها شركة الهند الشرقية، كان حق الشركة على الدولة في اتخاذ موقف صارم ضد أولئك الدخلاء وردعهم إن لزم الأمر لحماية احتكارات الشركة من أولئك «المتطفلين» التجاريين.

وكان التلاعب في احتكار الأسواق يتم بشراء كميات كبيرة من السلع وحجبها وعدم طرحها للبيع في الأسواق. وفي القرن الـ١٧، أصبح تجار أمستردام على درجة عالية من المهارة في الممارسات الاحتكارية، فاحترفوا احتكار لا التوابل وحدها، بل النحاس السويدي، ومنتجات الحيتان، والسلع الإيطالية من الحرير، والسكر، ومكونات العطور، ونترات البوتاسيوم (ملح البارود). وكانت المخازن الكبيرة جدًّا مهمة لتحقيق

ذلك الاحتكار، وعلق على ذلك «فيرناند برودل» ذاكرًا أن مخازن التجار الهولنديين كانت أكبر وأغلى من أكبر السفن. وكانت من السعة حتى إنها تكفي لتخزين حبوب بمقدورها إطعام هولندا بأجمعها لعشرة أعوام أو اثني عشر عامًا. ولم يكن ذلك بغرض حجب السلع لرفع سعرها فقط، بل أيضًا لأن المخزون الكبير كان يسمح للهولنديين بتحطيم المنافسين الأجانب، ودفعهم إلى الإفلاس عن طريق إغراق الأسواق الأوروبية كلها فجأة بالسلع التي يتاجر فيها المنافسون.

كان هذا بالتأكيد رأسمالية؛ فالتجارة بعيدة المدى كانت تتطلب ضخ استثمارات مالية كبيرة بتوقع جني أرباح كبيرة، غير أن رأسمالية السوق الحر كانت على العكس من ذلك بشكل واضح. وسر تحقيق أرباح عالية، يكمن في التمكن من تحقيق الاحتكار بوسيلة أو بأخرى، وإخراج المنافسين من السوق والتحكم فيه بكل الوسائل. وحيث إن الأرباح كانت تتحقق من التجارة في سلع نادرة بدلًا من ترشيد الإنتاج، فقد كان تأثير الرأسمالية التجارية على المجتمع محدودًا. وكان أغلب سكان أوروبا يعيشون حياتهم وينجزون أعمالهم دون أن تؤثر فيهم أنشطة أصحاب رءوس الأموال من التجار.

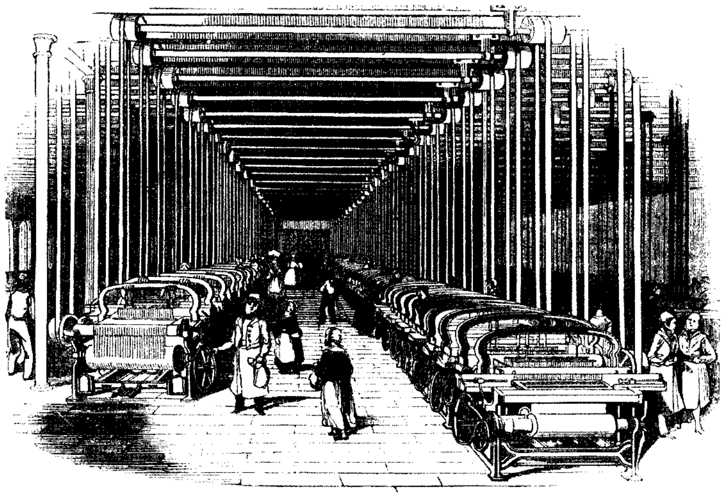
الإنتاج الرأسمالي

في ثمانينيات القرن الثامن عشر، انتقل اثنان من الأسكتلنديين إلى الجنوب هما «چيمس ماكونيل» (James M'connel) و«چون كنيدي» (John Kennedy) ليقيما مشروعًا صناعيًّا ضمن صناعات لانكشاير القطنية. وبعد أن حصلا على خبرة كافية وكونا ثروة معقولة من تصنيع ماكينات الأقطان، أنشآ شركتهما الخاصة عام ١٧٩٥ برأسمال أولي

مقداره ١٧٧٠ جنيهًا استرلينيًّا، وحققا مكاسب سريعة من غزل القطن،
ووصل ربحهما إلى ٣٠٪ من رأس المال عامي ١٧٩٩ و١٨٠٠. وسرعان ما راح مالهما يتراكم ويتضخم؛ فارتفع رأسمالهما بحلول عام ١٨٠٠ إلى ٢٢٠٠٠ جنيه استرليني، وفي عام ١٨١٠ أصبح ٨٨٠٠٠ جنيه استرليني، وفي عام ١٨٢٠، أصبحت لدى الشركة ثلاثة مصانع وترسخ وضعها كأكبر شركة لغزل الأقطان الرقيقة في مانشيستر، المركز الدولي لغزل الأقطان.

أصبحت تلك الصناعة موضع تنافس شديد؛ لذلك لم تظل الأرباح العالية على ما كانت عليه في بدايات القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك ـ إلى حد كبير ـ إلى أن الربحية العالية أدت إلى توسع نطاق التصنيع؛ مما جذب كثيرًا من المنافسين إلى دخول ذلك المجال. ففي عام ١٨١٩، كان يوجد ٣٤٤ مصنعًا لغزل القطن، وبحلول عام ١٨٣٩، أصبح العدد ١٨١٥ مصنعًا. وأدى التقدم التقني في صناعة ماكينات الغزل في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى غزارة كبيرة في الإنتاج، كما أدى التنافس الشرس بين تلك الشركات إلى ضخ استثمارات عالية لشراء الآلات والماكينات الأحدث. كان أكبر مصنع أقيم في ذلك الوقت يحتوي على ٤٠٠٠٠ مغزل، مقارنة بـ ٤٥٠٠ مغزل في المصانع القديمة. وأدت التكلفة العالية والاستثمارات الكبيرة في بناء مصانع جديدة وشراء ماكينات حديثة إلى زيادة كبيرة في إنتاج غزل القطن؛ ومن ثم انخفضت أسعارها مع هبوط معدل الأرباح إلى أدنى مستوياته في عقد ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

كانت الربحية تعتمد بشكل جوهري على العنصر البشري، أي الأيدي العاملة التي تحول القطن إلى غزل. ونمت قوة العمل لدى «ماكونيل» و«كنيدي» من ٣١٢ عاملًا عام ١٨٠٢ إلى ١٥٠٠ في عقد الثلاثينيات. وكانت أغلب قوة العمالة مكونة من الأطفال والصبية منخفضي الأجور،



٢ـ هيمنة أنوال الغزل الآلية على مصانع الغزل في القرن التاسع عشر.

وفي بعض الأوقات، كان أكثر من نصف قوة العمل من صبية تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا، وفي عام ١٨١٩، كان لديه ١٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٠ أعوام، وبعضهم في السابعة من عمره، يعملون من السادسة صباحًا حتى السابعة والنصف مساءً.

باستثناء تكاليف بناء المصانع الجديدة وشراء آلات الغزل والنسج العارضة، كان بند الأجور يشكل التكلفة الرئيسة للمصانع، وكانت تكلفة الأجور السنوية تزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨١١، و٤٨٠٠٠ جنيه إسترليني في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ولم يكن تقليل تكلفة الأجور يدفع أصحاب العمل إلى خفض معدلات الأجر فقط، بل أيضًا إلى إحلال عمال بلا خبرة محل العمال المحترفين ذوي الخبرة لخفض تكلفة العمالة؛ حيث ساعد اختراع الماكينات الآلية على ذلك.

وأدى عدم الثبات الدوري في تلك الصناعة إلى هبوط دوري مماثل في الطلب؛ مما أجبر أصحاب العمل على خفض الأجور وعدد ساعات العمل لتجنب الإفلاس أو الخروج من السوق.

بتطور الرأسمالية الصناعية، أصبح الصراع بسبب الأجور أكثر تنظيمًا. ودافع عمال الغزل عن مصالحهم ضد اتجاهات أصحاب العمل لخفض أجورهم بإقامة اتحادات عمالية، فكانت بدايتها اتحادات محلية، ثم تطورت لتصبح على مستوى إقليم أو مقاطعة، ثم نمت وأصبحت على مستوى الدولة. وفي الأعوام ١٨١٠، ١٨١٨، ١٨٣٠، بدأت الإضرابات العمالية تزداد تنظيمًا مع مرور الزمن، ولكن أصحاب العمل أحبطوها بمساعدة أجهزة الدولة الأمنية التي قامت بالقبض على المضربين، وسجنت رؤساء الاتحادات العمالية. وقام أصحاب العمل أيضًا بتكوين اتحادات صناعية تضم أصحاب الأعمال، ووضعوا قوائم سوداء تضم أسماء قادة الاتحادات العمالية ليحرموهم من العمل في مصانعهم، كما ردوا على الإضرابات بالإغلاق المؤقت للمصانع، ودعموا بعضهم ماليًّا لمواجهة تلك الإضرابات وإفشالها. وبالرغم من ذلك، نجحت اتحادات عمال الغزل كما يبدو في المحافظة على معدل الأجور دون خفض، بالرغم من تدني الأرباح، ومحاولات أصحاب العمل لخفضها.

لم يكتفِ أصحاب العمل في استغلالهم للعمالة بمجرد العمل على خفض فاتورة الأجور، فقد سعوا إلى تأديب العمالة والسيطرة عليها. فقد كانت الرأسمالية الصناعية تتطلب عملًا منتظمًا ومستمرًّا لساعات طويلة بلا توقف لخفض تكلفة الإنتاج. وكان لا بد للماكينات مرتفعة الثمن أن تظل دائرة بلا توقف، فلم يكن من المسموح به للعمال أن يتراخوا أو يسكروا، ولا حتى بالتسكع والتحادث أثناء العمل. وكانت مصانع الغزل تلقى أشد

المصاعب في تشغيل العمال؛ لأن الناس ببساطة يكرهون العمل المستمر لساعات طويلة بلا توقف تحت وطأة المراقبة الحثيثة من المشرفين. وكان على أصحاب العمل التوصل إلى أساليب وابتداع حيل لفرض نظام عمل صارم لم يكن الرعيل الأول من العمال قد اعتاده. واعتمد أصحاب العمل على اللجوء إلى الإجراءات الفجة والسلبية من العقاب البدني (للأطفال)، والغرامات ، والتهديد بالفصل، غير أن بعض أصحاب المصانع طوروا وسائل أحدث وأكثر أخلاقية للسيطرة على العمال أثناء العمل.

أدخل «روبرت أوين» (Robert Owen) نظام «المراقبة الصامتة» في مصانعه التي كانت تحمل اسم «نيو لانارك» (New Lanark). فكانت لدى كل عامل قطعة خشبية، سوداء اللون للعامل الردئ، وزرقاء للعادي، وصفراء للجيد، وبيضاء للممتاز. وكان لون قطعة الخشب المعلقة في رقبة العامل بمثابة تذكير دائم ومرئي للجميع عن أداء العامل في اليوم السابق. وكان لدى كل قسم «سجل للأداء» يتم فيه تسجيل لون كل عامل يوميًّا، وبمقتضى ألوان الأيام يحصل كل عامل على أجره في نهاية الأسبوع. ولم يقتصر النظام العام، على وقت العمل فقط، فقد سعى «أوين» إلى السيطرة أيضًا على الجوانب الاجتماعية. فكان يسيِّر دوريات في الشوارع بعد انتهاء العمل لتسجل حالات السكر بين العمال، ويوقع عليهم غرامات في اليوم التالي. وأصر «أوين» على فرض قيمة النظافة وأرسى قواعد ومواصفات تفصيلية لما يجب أن تكون عليه الشوارع وبيوت العمال من نظافة، بل وصل به الأمر إلى فرض حظر تجول على العمال مما يلزم كل عامل أن يكون داخل بيته في تمام العاشرة والنصف كل مساء في الشتاء.

كما أكد «إ. ب. ثومسون» (E. P. Thompson)، فإن العمل المنضبط كان منتظمًا ومحدد الوقت. ويعني ذلك الانتظام اليومي، والبدء في

الوقت المحدد للعمل بالضبط، والحصول على وقت راحة محددة المدة في أوقات منتظمة. وخاض أصحاب العمل معارك مستمرة ضد العادات السابقة المستحكمة من حصول العمال على إجازة إضافية في «أيام مقدسة»، بالإضافة إلى قداسة الاثنين، وأحيانا قداسة الثلاثاء؛ ليفيق العمال السكارى من آثار سكرهم ليلة الأحد - إجازتهم الأسبوعية. وأصبح عنصر الوقت حلبة صراع، حتى إن بعض أصحاب العمل عديمي الضمير كانوا يقدمون الساعة في الصباح ويؤخرونها آخر النهار ليحصلوا على وقت عمل أطول. كما كانت هناك حكايات تروى عن أصحاب عمل كانوا يسحبون الساعات من العمال؛ حتى لا يعرفوا الوقت أثناء العمل. وأدت القيمة الجديدة للوقت إلى انتشار امتلاك الساعات وشيوعها طبقًا للأهمية الجديدة المكتسبة للوقت كإحدى تبعات انتشار الثورة الصناعية، وعند نهاية القرن الثامن عشر، حاولت الحكومة فرض ضريبة على امتلاك ساعات الأفراد وساعات المنازل.

لم يخلق رأس المال الصناعي العمل فقط، بل خلق أيضًا «الترفيه» بالمعنى المعاصر للكلمة. وقد يبدو هذا مثيرًا لبعض الدهشة؛ فأصحاب مصانع غزل القطن ونسجه الأوائل كان شغلهم الشاغل أن تظل ماكيناتهم دائرة أطول وقت ممكن، وأجبروا العمال على أن يعملوا لعدد طويل من الساعات يوميًّا، أي أن يستمر العمل كل لحظة دون إضاعة أي وقت في أي نشاط آخر غير الإنتاج؛ لذلك اضطر أصحاب العمل إلى فصل الترفيه عن العمل. وحقق بعض أصحاب العمل ذلك ببراعة بتحديد أيام إجازات محددة تغلق فيها مصانعهم، لأن ذلك كان أفضل لهم من تعطيل العمل عن طريق أيام الإجازات العرضية. وأصبح «الترفيه» وقتًا منفصلًا عن وقت العمل، سواء كان على شكل عطلة، أو نهاية أسبوع، أو في المساء بعد

انتهاء العمل كنتيجة مباشرة للالتزام بنظام العمل والارتباط الصارم بعدد ساعاته الذي أدى إليه نظام الإنتاج الرأسمالي، فكان العمال إذن بحاجة إلى الترفيه، وكافح اتحاد العمال في حملات متواصلة للحصول على وقت أكبر للترفيه، وبدأ تخصيص أوقات للترفيه في صناعات القطن، وبعدها شرعت قوانين تحدد ساعات العمل وأيام العطلات العامة.

كان الترفيه أيضًا من ابتداع رأس المال بمعنى مختلف، أي من خلال المتاجرة بالترفيه وتحويله إلى سلعة ربحية. ولم يعد الترفيه مقصورًا على المشاركة في الرياضات التقليدية ووسائل إزجاء الوقت المختلفة. لقد بدأ العمال يدفعون ويشترون مقابل أنشطة ترفيهية تنظمها مشاريع رأسمالية. وقامت شركات السكك الحديد الناشئة بتسويق بطاقات نزهات سريعة ليوم واحد، فكان بإمكان عمال مصانع قطن لانكشاير الذهاب إلى بلاكپول والعودة آخر النهار. وفي عام ١٨٤١، نظم «توماس كوك» (Thomas Cook) أول رحلاته الترفيهية وكانت رحلة سريعة بالسكك الحديد من ليستر إلى لافبورو لتلطيف المزاج، ثم طوره إلى سفر جماعي لحضور المباريات الرياضية الشهيرة، خاصة مباريات كرة القدم، وسباق الخيل، شاملة رسوم المشاهدة بأثمان معقولة. وبلا أي مبالغة، كانت كل الصناعات الجديدة تسعى إلى احتكار أسواق الترفيه وتطويرها، وتحولت بعد ذلك لتصبح مصدر طلب استهلاكي كبير، وعمالة، وأرباح.

أدى نمط الإنتاج الرأسمالي إلى تغير في حياة الأفراد في جانبي العمل والترفيه. وأدى استثمار المال بهدف تحقيق أرباح إلى ثورة صناعية وتطور تكنولوجي سريع أدى إلى زيادة الإنتاج بسرعات فائقة، غير أن الماكينات لا يمكن لها أن تعمل من تلقاء ذاتها؛ فالعمالة المدفوعة الأجر هي محور جني الأرباح وتحقيق المكاسب. وحيث إن فاتورة أجور العمل تشكل

التكلفة الرئيسة فقد كانت موضع الصراع وجوهره بين أصحاب رءوس الأموال والعمال، وكما قال «كارل ماركس» (Karl Marx) عن العمال: «أولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم»، أي قدرتهم على الحصول على المال مقابل جهدهم البدني أو بيع قوتهم البدنية. وكان العمال معتقلون في المصانع والمعامل والمشاغل؛ حيث كان يتوجب عليهم العمل بدأب ونظام تحت مراقبة عيون الملاحظين التي لا تغفل عنهم، ثم تطورت قدرتهم على تنظيم أنفسهم بشكل جماعي في اتحادات عمالية ونقابية. أما الأنشطة التي يُقْضَى فيها الوقت بلا إنتاج فقد أدرجت في بند وقت الترفيه؛ وبذلك أصبحت الحياة اليومية منقسمة بشكل قاطع بين وقت عمل ووقت ترفيه. وعنت العمالة بأجر طبقًا لذلك الانقسام، أن العمال يحصلون على المال مقابل ساعات العمل لينفقوه على شراء ساعات الترفيه. وأدت المتاجرة بالترفيه إلى ظهور صناعات الترفيه الجديدة التي تغذي بدورها الإنتاج الرأسمالي في حلقة مكتملة.

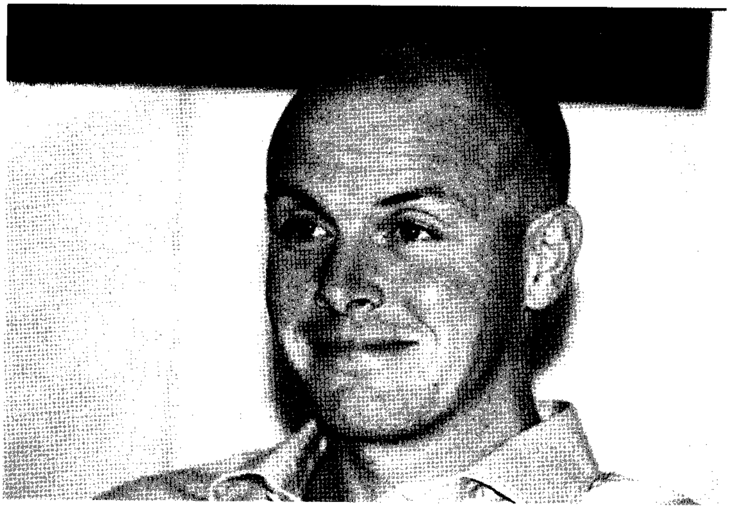
الرأسمالية المالية

في يوم الثلاثاء، ٢٣ من فبراير ١٩٩٥، كان «نيك ليسون» (Nick Leeson) مدير شركة «بيرينج سيكيوريتيز» (Baring Securities) البريطانية في سنغافورة يراقب مؤشر «نيكي» (Nikkei) للأوراق المالية على الشاشة، وهبط ذلك المؤشر المالي الياباني ٣٣٠ نقطة. وفي ذلك اليوم، خسرت شركة بيرينج ١٤٣ مليون جنيه إسترليني في تعاملات مالية كان يقوم بها «ليسون»، رغم أنه الوحيد في الشركة الذي يقوم بتلك العمليات ولا يعلم بها أحد سواه. وجاءت تلك الخسارة بعد خسارة سابقة بلغت ٤٧٠ مليون جنيه إسترليني أخفى «ليسون» أخبارها عن

رؤسائه ولم يبلغ بها أحدًا. ولما وجد أن السبل قد سدت في وجهه، فر بزوجته إلى مكان مجهول بالساحل الشمالي لجزيرة بورنيو. وفي الوقت ذاته، كان مديرو شركة بيرينج مصعوقين من جسامة المبالغ التي فقدت في سنغافورة، وبذلوا جهودًا مضنية للعثور على «ليسون» دون جدوى. في الصباح التالي، أصبح من المسلم به أن بيرينج إخوان، أقدم بنك تجاري في لندن، قد أصيب بخسائر جسيمة أفضت به عمليًّا إلى إعلان إفلاسه. وحاول «ليسون» العودة سرًّا إلى إنجلترا، غير أن الشرطة الدولية ألقت القبض عليه في مطار فرانكفورت، وسلمته إلى حكومة سنغافورة ليحاكم بتهمة خرق القوانين المالية لسنغافورة، وحكم عليه بالسجن لستة أعوام ونصف العام.

كان «ليسون» يضارب على «المشتقات». وهي جوانب مالية معقدة جدًّا تستمد قيمتها من قيمة شيء آخر، مثل الأسهم والسندات والعملات الرئيسة، أو السلع مثل النفط أو البن. والقيم المستقبلية لتلك المشتقات على سبيل المثال، تتحول إلى عقود لشراء أسهم أو سندات أو عملات أو سلع بسعرها السائد في السوق في زمن ما في المستقبل. فلو كنت تتوقع أن سعر تلك الأسهم سوف يرتفع في ذلك الوقت المحدد في المستقبل، فبإمكانك أن تشتري لثلاثة أشهر بسعر السوق الحالي، وبعد ثلاثة أشهر تباع بالسعر الجديد وتحصل على فروق الأسعار. يمكنك أيضًا أن تشتري (اختيارات)، لا تجعلك مرتبطًا بالصفقة المستقبلية، لكنها تسمح لك باتخاذ قرار فيما بعد، إذا ما كنت تريد الاستمرار أم لا.

يستطيع شراء المستقبل أن يقوم بدور كبير في غاية الأهمية؛ فقد أدى إلى تقليل عدم اليقين، ومن ثَمَّ إلى تخفيض سقف المخاطرة. فلو كان سعر الذرة، مثلًا، مرتفعًا ومازال موسم الحصاد بعيدًا، يمكن للمزارع أن يرتبط





أ ـ أعلى: نجم تعاملات شركة بيرنج اللامع نيك ليسون بعد إطلاق سراحه من السجن عام ١٩٩٩.

ب ـ يمينًا: البارون أشبرتون السابع، رئيس بنك بيرنج عند التحاق نيك ليسون بالبنك

٣ ـ الأوجه القديمة والحديثة للرأسمالية التمويلية البريطانية.

بالسعر السائد في وقت التعاقد مع تاجر ليبيع له الذرة بهذا السعر في غضون ثلاثة أشهر. ويمكن شراء المستقبل أيضًا بدافع من المضاربة التخمينية الخالصة لجني أرباح من تغير الأسعار. وقد كان التمويل المستقبلي من الصنف الذي ضارب عليه «ليسون»، وهو شكل أو آخر من أشكال الرهان أو القمار مبني على معلومات وتخمينات عن حركة الأسعار في المستقبل. وهو من الأعمال التي أطلقت عليها «سوزان سترينج» (Susan Strange) «رأسمالية كازينوهات القمار».

من الممكن أيضًا تحقيق أرباح من «الموازنة»، التي تستغل وجود فوارق سعرية طفيفة تحدث لأسباب تقنية بين أسواق الأوراق المالية. فلو كان بإمكانك رصد تلك الفروق الضئيلة، وحساب قيمتها بسرعة، وتحريك مبالغ مالية كبيرة للشراء من سوق مالية لتبيع بسرعة في سوق مالية أخرى، فبمقدورك أن تحقق أرباحًا من تلك الفروق الطفيفة بين أسعار الأسواق المالية التي لا تدوم أكثر من دقيقة لأسعار مستقبلية للأوراق المالية في أوساكا وسنغافورة. ويمكن إجراء العمليات المالية من هذا النوع والقيام بها مع أقل مخاطرة ممكنة؛ مادام يمكن تحقيق مكسب وقتي يمكن حسابه بسرعة خاطفة.

لماذا، إذن، انحرفت الأمور في مسار خاطئ في تعاملات «ليسون»؟ لقد بدأ في الانزلاق الخطر حين فتح عامدًا رقم حساب كأنه خطأ غير مقصود يحمل رقم ٨٨٨٨٨، ومن المفترض أن يقوم رقم الحساب ذاك بتناول التعاملات بريئة المظهر وما يقع من أخطاء محاسبية. وكان ذلك الحساب هو الموضع الذي أخفى فيه «ليسون» الخسائر، كما وجد وسيلة لإخفاء العجز المالي في حسابات آخر كل شهر بلجوئه إلى «مكتب سنغافورة الخلفي» لكي يقوم من خلاله بتحويلات مالية غير قانونية

بين حسابات مختلفة. وقد أربكت تلك الممارسات والمناورات المالية وأمثالها المراجعين الذين كشفوا عن تلك المضاربات الغريبة.

مكن وجود الحساب رقم ٨٨٨٨٨ «ليسون» من المقامرة بأموال بنك بيرينج الذي يمثله في سنغافورة. واستطاع «ليسون» في البداية بناء سمعة جيدة من خلال تحمل المخاطر والمضاربة العنيفة الجريئة على الأسعار المستقبلية، وكان بمقدوره إخفاء أي خسائر، بل تغطية الخسائر التي يمنى بها بعمليات تجارية لاحقة، حتى إنه كاد أن يوازي ويعوض تلك الخسائر، ولو كان قد أغلق حساب ٨٨٨٨٨، لكان بإمكانه إنهاء تلك العمليات التي جعلت منه نجم بيرينج اللامع في المضاربات المالية. غير أنه لم يفعل وتمادى حتى ازدادت خسائره من جديد، وتراكمت إلى حد كان لا يمكن إخفاؤه بمجرد إجراء مناورات وتحويلات مالية من حساب إلى آخر، سري أو علني.

عندما بلغ «ليسون» تلك المرحلة من الخسائر الفادحة؛ لجأ إلى عمليات البيع الفوري التي يمكن أن تحقق أرباحًا بعكس المضاربة على المستقبل لتغطية العجز الشهري في حساب ٨٨٨٨٨. وكان «ليسون» يقامر بضراوة على تحركات الأسعار المستقبلية، غير أن بورصة طوكيو للأوراق المالية خذلته ومضت بأسعارها في اتجاه مغاير لتوقعاته. ولما تفاقمت الخسارة، زاد من المخاطرة ببيع مزيد من الاختيارات الأشد خطورة، تحت اسم عميل افتراضي وهمي يدعى «فيليپ». ولما انهار مؤشر نيكي بعد زلزال «كوبي» (Kobe) بلغت خسائره درجة عظمى، حتى إنه حاول بجهد فردي القيام بمغامرة كبرى يائسة لدفع أسعار السوق باتجاه مغاير بشراء أعداد كبيرة من عقود مستقبلية. إلا أن اتجاه السوق إلى التراجع كان أقوى كثيرًا من محاولاته اليائسة وانهارت

السوق. وفي ذلك الوقت، بلغت خسائر مضارباته السرية قيمة تزيد عن الرأسمال الكلي لبنك بيرينج.

لماذا سمح بنك بيرينج لكل ذلك أن يحدث؟ لقد كان بنكًا تجاريًّا سعى عام ١٩٨٤ للدخول إلى عالم التعامل في الأوراق المالية بإنشاء بيرينج سيكيوريتيز. وكانت خطوة ناجحة، حتى إنه في عام ١٩٨٩ حقق نصف مكاسبه من معاملات مالية في سوق الأوراق المالية اليابانية. ثم انتقلت بيرينج سيكيوريتيز إلى تعاملات أكثر حداثة وهي المضاربة على المشتقات، وفي عام ١٩٩٣ أدمج بنك بيرينج رأسماله مع رأسمال بيرينج سيكيوريتيز، وصاحب ذلك القرار الخطير إزالة «الجدار الواقي» الذي يقوم بحماية البنك من الخسائر المحتملة عن طريق قسم (السندات المالية). وكانت تلك خطوة خطيرة ما كان لها أن تتخذ، فلم يكن لدى مديري بيرينجز الكفاءات التي تمكنهم من السيطرة على ذلك النشاط الجديد والإمساك بخيوطه باقتدار، في الوقت الذي لم يسعَ فيه أحد إلى تكوين نظام إداري للرقابة؛ لذلك كانت الهيمنة المالية على عمليات المضاربة ضعيفة للغاية. وكان خطر الغش قائمًا على الدوام في عالم من العمليات المالية شديدة التعقيد، وحطم الإخوة بيرينجز القاعدة الذهبية بسماحهم لـ«ليسون» أن يكون في وقت واحد تاجرًا ومديرًا لذلك المكتب الخلفي في سنغافورة، أي يقوم بعمليات المضاربات المالية وضبط الدفاتر المالية في آن واحد.

كان «ليسون» في البداية من أنجح المتعاملين وحقق أرباحًا كبرى لـ«بيرينجز» فقاموا بدعمه بكل ما أتيح لهم. ومن الطرائف المثيرة للسخرية، أنه حين كانت بيرينجز تنهار، كان مديروها قد اتخذوا قرارًا بمكافأة «ليسون» عن أعمال ١٩٩٤، بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه استرليني.

وحين أدت مضاربات «ليسون» إلى استنزاف أموال طائلة من لندن، راح «الإخوان بيرينجز» يركضون للحصول على قروض من أي مكان في العالم لتغطية العمليات التي كانوا يعتقدون أنها ستحقق أرباحًا عظمى، كان قادة «بيرينجز» يظنون أنهم يمولون عمليات ناجحة ومربحة يقوم بها نجمهم اللامع «ليسون». ولم تكن تعقيدات الأسواق المالية فقط، وضعف الإشراف المالي الشديد لدى «بيرينجز» هما ما مكن «ليسون» من المضي في عمليات مالية خاسرة لزمن طويل دون أن يكتشف أمره، بل أيضًا التعطش المشترك الشديد لجني مزيد من الأرباح.

ما هي الرأسمالية إذن؟

لقد عرضنا ثلاثة نماذج مختلفة جدًّا من الرأسمالية، والأنشطة المالية التي تتضمنها النماذج الثلاثة تختلف عن بعضها اختلافًا كبيرًا، إلا أنها جميعًا تتضمن استثمار المال لجني أرباح، وهذا هو جوهر الرأسمالية. فليست طبيعة النشاط المالي هي التي تهم، بل إمكانية تحقيق ربح باستعمال رأس المال. وبالفعل، نجد أن كل الأنشطة الاقتصادية التي تتم في نطاق المجتمع الرأسمالي، دافعها السعي إلى تحقيق ربح من رأس المال المستثمر في تلك الأنشطة.

إن رأس المال هو مال يستثمر لجلب مزيد من المال. وعلى امتداد ذلك المفهوم، فإن مصطلح رأس المال يستخدم غالبًا للإشارة إلى نقود متاحة للاستثمار، أو بطريقة عملية، أي أصول يمكن تحويلها إلى نقود لاستثمارها، وهكذا يمكن اعتبار منزل أي امرئ أنه رأس ماله، فبإمكانه تحويله إلى نقود إما ببيعه، أو الاقتراض بضمانه، وكثير من الأعمال تتم بتلك الطريقة. ومن الممكن تحويل الممتلكات العقارية إلى نقود

إذا كانت ملكيتها مثبتة وموثقة؛ ويمكن تقييم قيمتها، ونقل ملكيتها، ووجود سوق لها. ومن الملامح البارزة والمميزة للتنمية الرأسمالية في المجتمعات الرأسمالية، ظهور المؤسسات المالية القائمة على تحويل الأصول المملوكة بمختلف أنواعها إلى نقود. ويؤكد «هيرناندو دي سوتو» (Hernando de Soto) أن غياب مثل تلك المؤسسات التي يجب أن تكون فوق كل النظم الفاعلة في قوانين الملكية في العالم الثالث، هو ما يعيق انطلاق الرأسمالية المحلية ونموها بها. وهو يعتقد أن القيمة الهائلة للمال المقيدة على شكل ممتلكات عقارية، يصعب تحويلها إلى رأس مال في أيدي أصحاب المشروعات لتصبح قيمة منتجة.

لقد ظهر أصحاب رءوس الأموال قبل ظهور الرأسمالية. وكان التجار في العصور المبكرة للنشاط البشري يحققون أرباحًا من خلال الاستثمار في السلع، شراءً وبيعًا، مقابل نسبة ربح. وكما رأينا من نمط شركة الهند الشرقية، فإن النشاط التجاري الرأسمالي من ذلك الصنف يمكن تنظيمه بدقة، وأن يحقق أرباحًا وفيرة، إلا أنه كان نشاطًا منحصرًا في جانب صغير من الاقتصاد؛ فحياة أغلب الناس في ذلك الوقت لم تعتمد على أنشطة اقتصادية ممولة من استثمار رءوس أموال. أما في مجتمعات الرأسمالية الخالصة، فإن الاقتصاد بأجمعه يصبح معتمدًا على رءوس أموال مستثمرة، وهذا يتم حين لا تكون التجارة وحدها ممولة بتلك الطريقة، بل كل جوانب الإنتاج أيضًا.

يعتمد الإنتاج الرأسمالي على العمالة مدفوعة الأجر. وهناك خط واضح من الانفصال والصراع بين أصحاب رءوس الأموال الذين يملكون ما أطلق عليه «كارل ماركس» «أدوات الإنتاج»، وأولئك الذين يبيعون جهدهم مقابل الأجر الذي يتقاضونه. وأدوات الإنتاج هي مكان العمل،

والماكينات، والمواد الخام، التي كانت قبل ظهور المجتمعات الرأسمالية ملكًا للحرفيين الذين يصنعون السلع. والأجر هو الثمن الذي يدفعه صاحب العمل مقابل المجهود الذي يبيعه العامل. ومثلما يستثمر أي رأسمالي نقوده في أي نشاط يحقق ربحًا، فإن العامل بإمكانه العمل في أي نشاط يدفع له أجرًا.

في المجتمع الرأسمالي، فإن كلًّا من رأس المال والعمل يمثل نوعية مجردة خاصة به من التوجه، وحيث إن كليهما مستقل بذاته عن أي نشاط اقتصادي محدد، ولهذا فهما قابلان مبدئيًّا للتحول إلى أي نشاط يعود بفوائد أكثر ملاءمة لهما. وفي واقع الحياة نجد أن ذلك التحول مقيد بالمهارات والخبرات المتوافرة والمتاحة لكل من أصحاب رأس المال والعمال، وبالعلاقات التي كونوها. ومع ذلك، فإن القابلية الكامنة لحركة رأس المال والعمل تمثل إحدى الملامح الخاصة بالمجتمعات الرأسمالية، التي تعطيها ديناميتها المميزة.

لذلك فإن العمالة المأجورة تعد حرة وغير حرة في الوقت ذاته. فبعكس العبيد المجبرين على أداء العمل بالقوة، يمكن للعمالة المأجورة أن تقرر إن كانت تعمل أو لا، ولدى من تعمل. وعلى عكس رقيق الأرض في المجتمعات الإقطاعية المرتبطين بالعمل والإقامة في أرض أسيادهم أصحاب الإقطاعيات، فإن العمالة المدفوعة الأجر يمكنها الانتقال بحرية والبحث عما يلائمها من عمل في المكان الذي تختاره. على جانب آخر، فإن تلك الحرية المتاحة للعمالة مدفوعة الأجر ليست إلا حرية افتراضية ووهمية؛ ففي المجتمع الرأسمالي من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يحيا العامل بلا أجر يحصل عليه مقابل العمل، ومن الممكن أن يضيق مجال اختيار العمل ونوعه ومكانه. والعمال المأجورون عرضة

أيضًا للتحكم الشديد من قبل صاحب العمل. وكما رأينا من قبل في نمط مصانع غزل القطن، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي نمط مختلف من الانضباط في العمل واستمراره لساعات طويلة، وأصبح العمال كما ذكر «ماركس» «عبيد الأجر».

لا يقتصر دور العمالة المأجورون على دورها في الإنتاج، بل يمتد إلى دورها في الاستهلاك. فالعمال المأجورون لا يستطيعون بنفسهم إنتاج ما يريدونه وما يحتاجونه وما يودون استهلاكه، وعليهم شراؤه بالنقود، أي أنهم يخلقون عنصر الطلب الذي ينشط كل مجالات المشروعات الرأسمالية. ولا يقتصر ذلك على الطعام والملابس والاحتياجات من الممتلكات والأدوات الفردية البسيطة، بل يمتد إلى نواحي أنشطتهم الترفيهية أيضًا. وكما رأينا قبل ذلك، فإن الإنتاج الرأسمالي يفضي بسرعة إلى خلق منظومة كاملة من الصناعات الجديدة المعتمدة على المتاجرة بعمليات الترفيه. وهذا الدور المزدوج للعمل مدفوع الأجر، والذي يتيح خلق تفاعل ديناميكي نشط بين الإنتاج والاستهلاك، يفسر ويشرح لماذا انتشر نمط الإنتاج الرأسمالي بسرعة فائقة بمجرد أن سمح له بالانطلاق.

الأسواق، مثل التجار، ليست شيئًا جديدًا، فإنها جوهرية للمجتمعات الرأسمالية برؤية جديدة ومجردة. ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج والاستهلاك منفصلان ـ فالناس لا يستهلكون ما ينتجونه ولا ينتجون ما يستهلكونه ـ لذلك لا يلتقي الإنتاج والاستهلاك إلا من خلال الأسواق؛ حيث تباع وتشترى البضائع والسلع والخدمات. وبدلًا من أن تكون الأسواق مكانًا يمكنك أن تشتري منه بعض السلع التي لا يمكنك إنتاجها بنفسك، أصبحت الأسواق الوسيلة الوحيدة للحصول على أي شيء. ولم تعد الأسواق مقصورة على المفهوم التقليدي بوجودها في مكان محدد، بل أصبحت

توجد حيثما يمكن للبائع والمشتري أن يتبادلا ما يريدان تبادله، وفي الوقت الحالي، فإن الأسواق أصبحت مساحة أو شاشة إلكترونية تظهر عليها قوائم الأسعار، وتسجل عليها عمليات التبادل التجاري والبيع والشراء. ولا ينطبق ذلك فقط على السلع والخدمات، بل يشمل أيضًا عناصر العمل والنقود ورأس المال. فالأجر، الذي يمثل ثمن العمل، يبدأ من سوق العمل؛ حيث يتنافس أصحاب العمل للحصول على العمالة الملائمة، ويتنافس العمال للحصول على أفضل فرص عمل، حتى النقود ذاتها تباع وتشترى في أسواق العملات، وملكية الشركات تباع وتشترى في البورصات.

كما رأينا في صناعات القطن، فإن الأسواق تولد منافسة شرسة بين المشاريع الرأسمالية، وتتنافس بطرق مختلفة وفي مجالات عديدة، منها ـ على سبيل المثال ـ استغلال العمال بكفاءة واستثمارهم إلى أقصى حد أو استخدام مبتكرات تكنولوچية جديدة لتقليل تكلفة الإنتاج أو استخدام منتجات السوق بكفاءة أكبر. وتجبر المنافسة الشركات على إجراء تغييرات مستمرة لسحق منافسيها، أو لتظل على الأقل على مستوى المنافسة، وتفشل بعض الشركات في تحقيق ذلك حتى تصل إلى حد الإفلاس، وتستغني عن العمال الذين يضافون إلى قوائم البطالة. وتلك المنافسة، عند مقارنتها بالممارسات الاحتكارية للتجار الرأسماليين تجعل الإنتاج الرأسمالي ديناميكيًّا بشكل استثنائي. وبالرغم من ذلك، وجدت المشروعات الإنتاجية الرأسمالية وسائل وطرقًا لخفض حدة المنافسة. أما أولئك الذين ينجحون في التغلب على منافسيهم فقد ينعمون بفرض ما ينتجونه، إلا أن ذلك يبعث نوعًا من الشك وعدم اليقين لدى المستهلك؛ فتقل الربحية، وتفضي إلى الإفلاس. وقد تلجأ الشركات إلى تكوين اتحادات تجارية لتنظيم المنافسة؛ وبذلك يمكن السيطرة على الأسواق

بالاتفاق على عدم الدخول في تنافسات سعرية، أو الاتفاق الجماعي على دفع مقابل موحد للعمالة ومعدلات أجرية واحدة. ومن الممكن أيضًا تقليص المنافسة بدمج الشركات المتشابهة مما يؤدي إلى تركيز الإنتاج، في عدد أقل من الشركات. وهناك على الدوام توتر مستمر في النظام الرأسمالي بين المنافسة والتركيز، وكلاهما من المكونات الرئيسة للرأسمالية.

حيث إن الأسعار تتغير، فإن أي سوق تتيح فرصة لكسب المال عن طريق المضاربة. وتتم المضاربة عند شراء شيء بهدف إعادة بيعه دون إجراء تغيير في طبيعته لزيادة قيمته أو معالجته بأي وسيلة، ثم بيعه بسعر أعلى من سعر شرائه في زمن مستقبلي، ويمكن أن يتم ذلك في أي سلعة تقريبًا. وقد تكون السلعة حبوبًا، وقد تكون نقودًا، أو أحد المشتقات، أو حتى عبدًا من الرقيق، وفي الغالب تعد المضاربة نشاطًا غير إنتاجي أو نشاطًا طفيليًّا منفصلًا كليًّا عن صلب الاقتصاد الحقيقي الذي ينتج بضائع وسلعًا وخدمات. المضاربة، إذن، نشاط غير منتج، فإنها ليست مجرد وسيلة لكسب المال، ولكنها أيضًا وسيلة لتجنب المخاطرة، وحيث إن العلاقة بين العرض والطلب في تغير دائم؛ فالأسواق لذلك في حالة عدم ثبات دائم. لذلك فإن شراء سلعة معينة وتخزينها، ليس إلا وسيلة من وسائل التأمين ضد التغيرات السعرية السلبية المعاكسة التي يمكن أن تدمر الربحية، أو قد تقضي على النشاط ذاته. والمتاجرة في المستقبل من ذلك الصنف الذي ضارب «ليسون» عليه، ليست إلا وسيلة أخرى لحصر عدم اليقين، وقد ظهرت إلى الوجود منذ زمن طويل كطريقة مؤكدة لحماية المنتجين والمتعاملين ضد تغيرات الأسعار في المستقبل التي لا يمكن التنبؤ بها.

كان النمو الفائق في المتاجرة بالنقد والعملات خلال عقدي الثمانينيات

والتسعينيات من القرن العشرين مترتبًا على التحول في سياسات الدول الصناعية من تثبيت أسعار عملاتها، إلى سياسات ترك العملات للأسواق لتحدد القيمة الحقيقية لكل عملة، وقد بدأ ذلك التحول في عقد السبعينيات، وأدى بدوره إلى ظهور عدم يقين أشد في قيم العملات النقدية في المستقبل. وكانت إحدى وسائل تلطيف عدم اليقين وتقليله تتم باللجوء إلى «التطويق» أو «التسييج» على رهانات المستقبل وشراء العملات في المستقبل. ولذلك، وبالرغم من أن أغلب المتاجرة بالنقد في المستقبل هي بلاشك مضاربة، فإن اتساع ذلك النوع من أسواق المضاربة والابتكارات المالية التي صاحبته وانتشاره، كانا ينبعان من حاجة اقتصادية حقيقية.

تنطبق الأسباب ذاتها على المضاربة التجارية على أسهم الشركات. فوجود أسواق لرءوس الأموال جانب جوهري في النظام الرأسمالي. والأسواق المالية حتمية لتفعيل النظام الرأسمالي؛ فهي تشكل الموضع الذي يلتقي فيه الباحثون عن تمويل لأنشطة اقتصادية وأولئك الذين يمتلكون نقودًا يريدون استثمارها. وحيث إن أسعار أسهم الشركات تتغير في أسواق الأوراق المالية طبقًا وتبعًا لقوة تلك الشركات الاقتصادية، فإن نسب الربح تتغير؛ لذلك هناك بالضرورة فرص للمضاربة على الأسعار المستقبلية وحركتها صعودًا وهبوطًا. والمضاربة، إذن، ليست شكلًا منفصلًا عن الرأسمالية، بل هي نتوء تنموي لا يمكن تجنبه في صميم حركتها وآليتها.

لذلك، فإن الإجابة عن التساؤل الذي طرحناه هي: أن الرأسمالية تتضمن استثمار المال لتحقيق مزيد من المال. ومع أن التجار كانوا يقومون بذلك على الدوام، فإن الإنتاج حين يمول بهذه الغاية يصبح التحول إلى

نمط الإنتاج الرأسمالي محققًا. ويعتمد الإنتاج الرأسمالي على احتكار العمالة مدفوعة الأجر، والعمالة مدفوعة الأجر تعد، بدورها، وقودًا لطاقة الاستهلاك المستهلكة للبضائع والسلع والخدمات التي تنتجها المشاريع الرأسمالية. والإنتاج والاستهلاك يرتبطان بالأسواق التي تأتي كوسيط في كل الأنشطة الاقتصادية. وتخلق الأسواقُ المنافسةَ بين المشروعات الإنتاجية، ولكنها تولد أيضًا الميول نحو التركيز والدمج لتقليل حدة المنافسة وعدم اليقين. وتخلق تذبذبات أسعار الأسواق أسس أشكال المضاربات وصنوفها في الرأسمالية، والتي قد تكون غير منتجة، فإنها بالرغم من ذلك تنبع من آليات مركزية ومحورية في عمليات الاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الثاني

أين ولدت الرأسمالية؟

ظهرت الرأسمالية في بريطانيا. لذلك من المنطقي أن نتساءل: ما الذي انفردت به بريطانيا دون غيرها لتهيئ البيئة الصالحة لظهور الرأسمالية؟ كثير ممن كتبوا عن منشأ الرأسمالية اختصوا أنفسهم بتقديم الإجابة عن ذلك التساؤل، وترى «إيلين مايكسنز وود» (Ellen Meiksins Wood) في آخر كتبها أن الرأسمالية ظهرت أول ما ظهرت في إنجلترا. ومما يثير الدهشة أنها بدأت تحديدًا في الإنتاج الزراعي، أي في نمط العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها وزارعيها.

ويتبنى القسم الأول من هذا الفصل الرؤية ذاتها، ويدين لها بذلك الفضل. لكن هل يمكن أن نتوقف عند تلك البداية؟ ويوضح القسم الثاني من هذا الفصل أن الرأسمالية لا بد أن ترى ـ بوجه عام ـ على أنها ظاهرة أوروبية المنشأ. وعند البحث في أصل الرأسمالية، فإن التساؤل الحقيقي ليس (لماذا تطورت وظهرت في بريطانيا؟)، بل (لماذا ولدت وظهرت في أوروبا بشكل عام؟).

لماذا بريطانيا؟

أصبحت بريطانيا في القرن التاسع عشر أول مجتمع صناعي في العالم، غير أن انطلاق الرأسمالية في القرن الثامن عشر هو الذي جعل من الثورة الصناعية أمرًا ممكنًا في القرن التاسع عشر. وكان لانتشار علاقات السوق واتساع النمو الاستهلاكي قوة دافعة هي قوة الطلب التي جعلت الاستثمار في الإنتاج الصناعي يساوي ويستحق التحول إليه. وكان الاحتياج إلى كسب المال لإنفاقه على شراء البضائع والسلع يدفع الناس إلى البحث عن فرصة عمل في المصانع، بالرغم من أن العمل في المصانع كان رتيبًا ومملًّا، كما كانت المصانع في حالة بائسة. وعن طريق سيطرة أصحاب العمل على العمال زاد الإنتاج، وزاد أكثر بعد إدخال آلات جديدة وتنظيم العمل بطرق مبتكرة.

أثبتت علاقة أصحاب العمل بالعمال في القرن الثامن عشر بأدلة قطعية أنها علاقة رأسمالية. ثم وسمت الاتحادات التجارية البدائية والصراع الصناعي كل القرن التاسع عشر بطابعها. فإن صراع المصالح المنظم بين العمال ورأس المال بدأ في الظهور في القرن الثامن عشر. فخلال ذلك القرن، نظم الحرفيون أنفسهم في بعض المراحل في شكل «جماعات»، وهو الشكل البدائي للاتحادات التجارية التي تطورت بعد ذلك. وقاموا بتكوين تلك الجماعات؛ لأن التنظيمات الجماعية كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة التي تمكنهم من حماية مصالحهم في مواجهة أصحاب العمل الرأسماليين في سعيهم الدائم إلى تشغيلهم بأدنى الأجور، أو تشغيل الأقل خبرة منهم بأجور متدنية.

من أوائل العمال الذين نظموا أنفسهم بتلك الطريقة، عمال مصانع

تمشيط الصوف الخام في جنوب غرب إنجلترا؛ ففي عام ١٧٠٠، كوّن عمال تمشيط مدينة تيفرتون (جمعية ودية)، سعت إلى وضع حد أدنى للأجور، ومنع أصحاب المصانع من تشغيل عمال لا ينتمون إلى عضوية تلك الجمعية، ثم اشتبكوا في صراعات عنيفة ضد أصحاب مصانع التمشيط الذين جلبوا صوفًا جاهز التمشيط من أيرلندا، وهو مثال مبكر جدًّا للاستراتيجية المعاصرة التي تسعى إلى استغلال العمالة الأرخص سعرًا خارج البلاد. ورد عمال تمشيط الصوف على ذلك التوجه بحرق الصوف الأيرلندي، وهاجموا بيوت أصحاب المصانع، واعتدوا على كل ممتلكاتهم، وخاضوا معارك بدنية طاحنة تدخلت الشرطة المحلية لفضها.

طبقت الوسائل الرأسمالية فكرًا ومنهجًا في بريطانيا في القرن الثامن عشر، مثل تقسيم العمل، والمنافسة، وحرية التعامل في السوق، والإنتاج الصناعي؛ بهدف تحقيق ربح، وقد وضحها تفصيلًا «آدم سميث». كان المفكرون البارزون في ذلك العصر يرصدون آليات الاقتصاد الرأسمالي الذي كان ينمو حولهم في كل المجالات الصناعية. وضمت تحليلات «كارل ماركس» في القرن التاسع عشر عن ديناميات الرأسمالية، كل آراء كبار المفكرين الاقتصاديين.

فلماذا أصبح نمط الإنتاج الرأسمالي بهذا الانتشار في بريطانيا القرن الثامن عشر؟ يرى أحد التفسيرات المحتملة أن السبب يكمن في الرأسمالية التجارية التي سبقت الرأسمالية الصناعية في بريطانيا. وكما رأينا في الفصل الأول، فإن الرأسمالية التجارية، من طراز شركة الهند الشرقية البريطانية خاصة، كانت قد نمت نموًّا كبيرًا في القرن الـ١٧. وبمجرد أن تراكمت رءوس الأموال الهائلة من خلال تجارة تلك الشركة، ومن خلال مشروعات تجارية أخرى، أصبح بالإمكان استعمال فوائض الأرباح في

الإنتاج الصناعي. فضلًا عن ذلك، أدى نمو التجارة العالمية إلى ظهور أسواق عالمية تستوعب السلع التي ينتجها التصنيع الرأسمالي، وفي القرن الـ١٩، أصبحت صناعات قطن لانكشاير تعتمد بشكل رئيس على أسواق الهند في بيع إنتاجها. وبذلك خلقت الرأسمالية التجارية وسائل جديدة لاستثمار أسهم شركة الهند الشرقية وفوائضها المالية. وبالرغم من ذلك، لم تكن الرأسمالية التجارية مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالإنتاج الرأسمالي كما قد يبدو من الشرح السابق؛ فقد كان الطلب المحلي أكثر من الطلب في أسواق ما وراء البحار؛ وهو ما أدى إلى نمو الإنتاج الصناعي الرأسمالي في بريطانيا في القرن الـ١٨. بالإضافة إلى ذلك، وكما رأينا في الفصل الأول، فإن المشروعات التجارية الدولية المنظمة لم تكن مهتمة بخفض تكلفة الإنتاج التجاري؛ بقدر الربح الذي ينتج عن الفارق الكبير بين ثمن السلع الذي دفع لبلاد الشرق وسعر بيعها في أوروبا، وكانت الرأسمالية التجارية مهتمة بالدرجة الأولى باحتكار السلع والأسواق أكثر من أي اهتمام بالعمالة وتنظيمها واستغلالها. وكانت الرأسمالية التجارية إذا رغبت في استثمار فوائضها المالية تقرضها بسعر فائدة مرتفع للحكومات الباحثة عن قروض، وخاصة الحكام الباحثين عن تمويل للحروب المتكررة التي يخوضونها.

لذلك فإن أصل نمط الإنتاج الصناعي الرأسمالي في بريطانيا لا يمت بصلة كبيرة إلى الرأسمالية التجارية، بل ينتمي أكثر إلى النمو الإنتاجي السابق عليه، ونمو الاستهلاك، ونمو السوق في إنجلترا في القرن السادس عشر. وبالفعل، فإن نمط المشاريع العظمى في استخراج الفحم على سبيل المثال، أدت ببعض الباحثين إلى القول بأن الثورة الصناعية كانت تحدث بالفعل في القرن الـ١٦. لقد كان معظم الإنتاج في ذلك الوقت ـ

على أية حال ـ في نُطُقٍ ضيقة على شكل ورش صغيرة أو في البيوت؛ لذا لا ينطبق عليه مصطلحً «صناعي» بالمعنى المعروف للمصطلح ودلالته. وبالرغم من ذلك، كان هناك نمو ملحوظ في تصنيع الملابس، والسلع المنزلية المعتادة، مثل الأزرار والأشرطة، والدبابيس والمسامير، والملح، والنشا، والصابون، وغلايين التدخين، والسكاكين، والأدوات والمعدات المعدنية البسيطة، والأقفال، والأواني المعدنية، وطاسات الطهو، والبلاط، وطوب البناء. وكان العمل بأجر يزداد ويتسع حتى أصبح ما يزيد على نصف بيوت إنجلترا في القرن الـ١٦ يعتمد جزئيًّا على الأقل على العمل مدفوع الأجر، ويعني هذا أن من يتقاضون أجرًا ازدادت قدرتهم على شراء بضائع وسلع مصنعة، ومن ثَمَّ أصبحت علاقات السوق أكثر أهمية في الحياة اليومية. وكظاهرة فريدة في كل أوروبا، تطورت سوق وطنية تجارية خارج العاصمة لندن في ذلك الوقت.

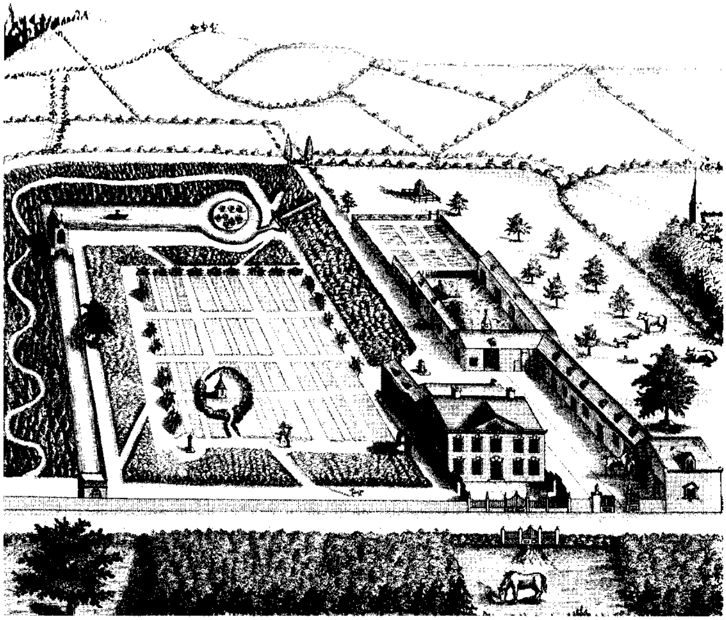
مع نمو العمالة المأجورة، ظهرت أول بوادر التقسيم الطبقي، وقد رأينا كيف نظم العمال الحرفيون أنفسهم في القرن الـ١٨ في «اتحادات». أما البدايات المبكرة لتنظيمات العمال، فقد بدأت قبل ذلك. فقد أسست جمعيات العمالة المؤقتة بشكل قوي في بريطانيا في القرن الـ١٦، ويمكن تتبع جذورها إذا رجعنا بالتاريخ القهقرى حتى القرن الـ١٤. كانت العمالة المؤقتة تضم عمال المياومة، ويؤجرون من قبل صاحب أي عمل لفترة محددة من الأيام. ومع اختلاف درجات مهاراتهم، فإنهم كانوا حرفيين بوجه عام، أتموا وأكملوا تدريبهم، ولم يكتسبوا بعد خبرة الزمن التي تؤهلهم لكسب صفة «معلم». وكان المعلمون يعملون على إبقاء الحرفيين كعمالة رخيصة الأجر؛ وذلك بتعويق وصولهم إلى درجة معلم وعرقلة انضمامهم إلى نقابات المهن الحرفية المهيمنة على أنشطة

الحرف المختلفة. فكوَّن أولئك العمال تنظيمًا عماليًّا مهنيًّا دفاعًا عن حقوقهم في رفع أجورهم وتحسين ظروف العمل.

وبالرغم من بدائية تلك التنظيمات التي اتسمت ببدائية ممارسات القرون الوسطى، فإنهم استخدموا وسائل تعد متقدمة جدًّا بالنسبة إلى عصورهم؛ ففي كوڤنتري عام ١٤٢٤، أضرب عمال المياومة وهم يرتدون ملابس العمل مطالبين برفع أجورهم، وتدخلت السلطة المحلية للتوصل إلى تسوية ملائمة. وهكذا ففي تلك المرحلة المبكرة، كان الحرفيون قد أصبحوا مقسمين إلى نوعيْن من العمالة، عمالة موظفة وعمالة مؤقتة، ودخلا في صراع ضد بعضهما.

كان كل الإنتاج الحرفي يدار برءوس أموال صغيرة، وبرز في بعض الصناعات، وبشكل خاص في صناعة الملابس، نوع وشكل جديد من أشكال الإنتاج، وهو نظام «الإقراض بفائدة». ففي حالة إنتاج الملابس، بدأ التجار يستخدمون أموالهم في شراء الصوف الخام، ويدفعونه إلى المغازل، ثم المناسج، ثم يسلمونه إلى التفصيل النهائي والتشطيب، ويبيعونه كملابس كاملة الصنع. وبالرغم من أن من كانوا يقومون بذلك النوع من العمل من التجار، فإنهم كانوا أقرب في عملية الإنتاج من التجار المشتغلين بالمشاريع التجارية الدولية البحتة. وكانوا بالفعل حرفيين في الأصل، لا تجارًا.

كانت هذه الخطوة من الخطوات المهمة على طريق ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ولم تكن بالفعل إنتاجًا رأسماليًّا تمامًا؛ فصاحب رأس المال كان يمتلك في بداية العمل المواد الخام، إلا أنه لم يكن يمتلك كل أدوات الإنتاج ووسائله. فكان النساجون ـ على سبيل المثال ـ يعملون



٤ ـ صورة لأرض زراعية مطوقة: نمط لملكية زراعية في القرن الثامن عشر في ليستر شاير.

في منازلهم في نسج ما يتفقون على نسجه على أنوالهم المنزلية؛ وكان الصوف المراد نسجه يوزع على وحدات نسج صغيرة منتشرة في بيوت كثيرة، ولم يكن بمقدور التاجر صاحب الصوف التحكم المباشر في العمالة المنتشرة في بيوت كثيرة، ويعملون على أنوال لا يمتلكها. ومع مرور الزمن وزيادة الطلب، وفي الأشكال الأخيرة لذلك النظام، أصبح النساجون يستأجرون أنوالًا من صاحب أنوال رأسمالي، أو يستأجرون أماكن العمل التي تضم أنوالًا من صاحبها، وازدادت سيطرة صاحب العمل على العمال العاملين على تلك الأنوال. وتلاشى نظام هيمنة التاجر

المصنِّع مع بداية ظهور المصانع، بالرغم من استمراره لفترة من الزمن جنبًا إلى جنب مع نظام المصانع الجديد، واستمر في صناعة المنسوجات على وجه التحديد؛ فقد كانت أعمال التجهيز مازالت تتم في البيوت كأحد أشكال الصناعات المنزلية.

وهكذا، يمكن لنا أن نقتفي أثر الإنتاج الرأسمالي حتى زمن طويل في الماضي، أي إلى القرن السادس عشر أو حتى ما قبله. فما الذي انفرد به المجتمع البريطاني ليستقل بتلك الميول المبكرة للرأسمالية؟ وعلى سبيل الجدل، فهذا يرجع إلى التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية في الريف.

كان الملاك الإقطاعيين يعيشون على حقهم في الإنتاج الزراعي، أو العمل، أو مدفوعات من الفلاحين المرتبطين بزراعة الأرض، وفي القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تسود على العلاقات الإقطاعية. وأصبح اللوردات هم أصحاب الأرض الزراعية، ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون مستأجرو الأرض، والذين يتنافسون في السوق على إيجار الأرض. وكانت العمالة المأجورة تزداد لاستغلال الأرض، التي أصبحت ضمن الممتلكات التي تباع وتشترى. ظهرت حركة التطويق التي بدأت في أواخر القرن الـ١٥، واستمرت على فترات متقطعة حتى القرن الـ١٩، وهي من التغيرات الجوهرية التي طرأت على شكل ملكية الأرض. لقد قامت الحركة بإحاطة الأراضي بالأسوار، حتى إنهم - في بعض الأحيان - كانوا يسورون الأرض المشاع ويحيلونها إلى ملكية خاصة، ويطردون منها بالقوة من كانوا ينتفعون بها كملكية عامة. وفي بعض الأحيان، كان التحويط والتسوير يعيدان تنظيم الأراضي المبعثرة متعددة الملكية ويحيلانها إلى مساحة واحدة أكثر سهولة في إدارتها.

وتمخض ذلك عن تقسيم الأرض الزراعية إلى مساحات منفصلة بأسوار يملكها أفراد. وهكذا، نجد أن التحويط والتسوير شقَّا طريقهما خلال نظام القرون الوسطى المعقد لاستغلال الأرض، وحوّلاه إلى ملكية قابلة للتسويق أو إلى أصول سوقية.

أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق إضافة جديدة للإنتاج الرأسمالي من نواحٍ عديدة. فالمنافسة بين المزارعين أدت إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأجود مكنتهم من إنتاج طعام يكفي النمو السكاني غير الزراعي. وأصبح لدى الفلاحين، ولدى العمال الزراعيين العاملين بأجر، نقود ينفقونها على السلع الاستهلاكية. وأدى تعاظم الكفاءة الزراعية إلى وجود زيادة في العمالة الزراعية لا حاجة لأحد إليها؛ فقد ضختهم السوق للعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية التي كان إنتاجها يزداد في المناطق الريفية التي كانت تبزغ كمراكز جديدة للإنتاج.

لماذا حلت علاقات السوق محل العلاقات الإقطاعية في الإنتاج؟ أحد أهم الأسباب التي يمكن مناقشتها وأدت إلى اضمحلال نمط الاقتصاد الإقطاعي، شدة وطأة وباء الموت الأسود. ففي إنجلترا في القرن الـ١٥، تهاوت سيطرة الإقطاعيين على العمالة الزراعية، ويرجع ذلك - إلى حد كبير - إلى النتائج التي ترتبت على وباء الطاعون. كان وباء الموت الأسود (الطاعون) قد قلل عدد السكان إلى الثلثيْن في منتصف القرن الـ١٤، ومن ثَمَّ قلص أعداد العمالة الزراعية ودفع بمن بقي حيًّا إلى مقاومة الإقطاعيين الذين كانوا يجبرونهم على العمل. ولندرة العمالة، كان المزارعون يفرون من استبداد سادتهم الإقطاعيين، وكانوا يجدون أعمالًا أخرى بسهولة لندرة الأيدي العاملة بسبب الطاعون. إلا أن وباء الطاعون كان ظاهرة أوروبية؛

ولم تترتب عليه النتائج نفسها في كل مكان، ولا يمكن له بذاته أن يفسر الانهيار المبكر للإقطاع في بريطانيا.

إذن، لماذا انهار الإقطاع مبكرًا في بريطانيا؟ أحد الأسباب أن الإقطاع لم يكن عريقًا في بريطانيا. ففي المجتمعات الإقطاعية، تتوزع مناصب القضاء والقوة العسكرية بين الملاك المحليين، ويستغلون هذه السطوة في سلب كل الحقوق المحلية وامتلاكها، وقد يوكلون هذه السلطات إلى من ينوب عنهم ممنْ يستغلون الفلاحين بدورهم. غير أن بريطانيا كانت موحدة نسبيًّا، ومنظمة مع وجود استقرار واستمرار للسلطة المركزية الملكية منذ غزو «النورمانديين» لها عام ١٠٦٦. وبحلول القرن الـ١٦، أصبحت تحت حكم أسرة «تيودور» أقل إقطاعًا وأكثر دولة أوروبية توحدًا تحت سلطة مركزية. لذلك كانت الطبقة الإنجليزية الحاكمة أقل قدرة عن مثيلاتها من الطبقات الحاكمة في باقي دول أوروبا في استعمال سلطتها العسكرية لانتزاع الفوائض الزراعية من الفلاحين بالقوة. واعتمدت تلك الطبقة بشكل أكبر على الآليات الاقتصادية المستمدة من ملكية الأرض الزراعية، وتأجيرها، وعلى العمالة ذات الأجر. كما سهلت الدولة الموحدة نسبيًّا ولادة سوق وطنية.

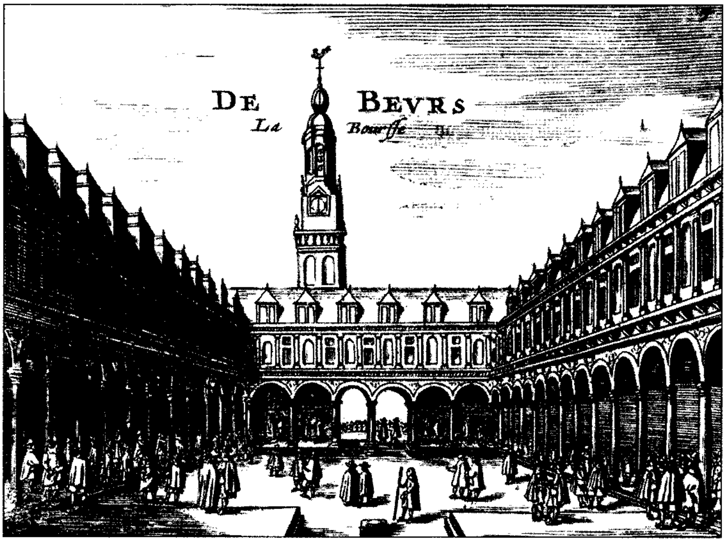
لذلك، وفي سياق البحث عن إجابة السؤال: لماذا كانت بريطانيا أول مجتمع رأسمالي؟ لا بد أن نعود إلى العام ١٠٦٦. وهذه العودة ليست بغرض افتراض أن السهم الذي اخترق عين «الملك هارولد» (King Harold) هو الذي أدى إلى ظهور الرأسمالية وتطورها في بريطانيا. بل لإظهار ما ترتب على غزو «النورمانديين» لبريطانيا بعد هزيمة «هارولد» من خلق مجتمع أكثر تأهلًا، وأخصب تربة من غيره من مجتمعات أوروبا لبزوغ رأسمالية مكتملة الملامح.

الرأسمالية في أوروبا

بالرغم من أن المجتمع البريطاني كان أول مجتمع يصبح فيه نمط الإنتاج بوجه عام إنتاجًا رأسماليًّا، فإن هناك أمثلة كثيرة على بزوغ الرأسمالية في أماكن أخرى من أوروبا، بل إن بعض تقنيات المؤسسات الرأسمالية أو التنظيمات الرأسمالية كانت في بعض الأوقات أكثر تقدمًا وتطورًا في بعض المجتمعات الأوروبية الأخرى.

كان لنمط الإنتاج الرأسمالي بالفعل تاريخ طويل في أوروبا. فنظام الهيمنة الذي ذكرناه يبدو أنه أسس في الأصل في فلاندرز، أو إيطاليا، ثم أصبح شائعًا في ألمانيا في القرنيْن الـ١٤ والـ١٥. وفي فلاندرز ، تم تنظيمه مبدئيًّا على أيدي المعلمين الحرفيين في نسج المفروشات التي كانت تتطلب رأسمالًا محدودًا. وبحلول القرن الثالث عشر، كان نمو المصنوعات المترفة من المنسوجات يتطلب عمليات إنتاج أكثر تعقيدًا وتكلفة؛ مما أدى إلى ظهور التجار أصحاب المشروعات الإنتاجية الذين يقدرون على توظيف أموال أكثر، وأدت تلك الصناعة إلى تحسين صناعة الصوف الإنجليزي. وبذلك ارتبط تتجير الزراعة في إنجلترا بالإنتاج الرأسمالي للأقمشة في فلاندرز، وهذا دليل على ضرورة النظر إلى الرأسمالية على أنها ظاهرة اقتصادية أوروبية المنشأ.

أصبحت فوائض رأس المال التجاري ضالعة بشدة في عمليات التعدين والمناجم في أوروبا. وعند نهاية القرن الخامس عشر، أعاد التجار الرأسماليون تنظيم استغلال المناجم في وسط أوروبا وشمالها. فبعد أن نفدت طبقات الخامات القريبة من سطح الأرض، تطلب التنقيب الأعمق على خامات النحاس، والذهب، والفضة، والرصاص رءوس أموال



٥ ـ سوق أمستردام للأوراق المالية، تم بناؤه ١٦٠٨-١٦١٣.

أكبر، وكان ذلك يمثل فرصة سانحة للتجار أمثال «فوجرز» في أوجسبرج للدخول في مثل تلك الأعمال وتمويلها والسيطرة على إنتاجها. كانت عائلة «فوجرز» قد كونت ثروتها من التجارة ومن إقراض المال بفوائد كبيرة إلى أباطرة هابسبرج، ثم ازدادت استثماراتهم في أعمال المناجم في النمسا والمجر. وكان منجم المجر يعمل به مئات العمال، وكان يحقق أرباحًا خيالية. وفي مناجم وسط أوروبا، تحول العمال المستقلون إلى عمال مأجورين، حتى إن كلمة (arbeite) الألمانية التي تعني عاملًا، لم تظهر إلا في ذلك الوقت.

كانت تلك علامات مبكرة على التحول إلى نمط الإنتاج الرأسمالي في بعض مدن القارة الأوروبية. وظهر ذلك بوضوح في صناعة الطباعة التي

كانت تتطور بسرعة. وبالرغم من أن معظم المطابع كانت صغيرة، فإنها كانت في حاجة إلى رءوس أموال لشراء آلات طباعة ودفع أجور العمال وشراء الورق ثم الطباعة ذاتها. واعتمد تحقيق الربح على خفض تكلفة العمالة؛ لذلك وقعت صدامات كثيرة بين أصحاب المطابع والعمال بسبب تدني الأجور، ولجأ العمال إلى تكوين روابط اتحادية للعمال المؤقتين. وفي ليون بفرنسا، وقع أول إضراب لعمال المطابع عام ١٥٣٩، امتد إلى عمال طباعة باريس عام ١٥٤١، ثم اشتعلت الاضطرابات مرة أخرى في المدينتيْن في الأعوام ١٥٦٧و١٥٧١ .

كان نمط الإنتاج الرأسمالي يتزايد وينمو عبر كل أوروبا، لا في بريطانيا وحدها، ويجب ألا ينظر إلى نمو الرأسمالية في تلك العصور من جانب نمط الإنتاج وحده؛ فالتطور المبكر لتقنية التجارة التمويلية أو رأس المال التجاري الممول لإنتاج صناعي بدأ خارج إنجلترا. وقد تطورت الرأسمالية التجارية في هولندا في القرن الـ١٧ تطورًا هائلًا أكثر من تطورها في بريطانيا في القرن ذاته، حتى إن أشكالًا مبتكرة من التمويل تمت من قبل شركة الهند الشرقية الهولندية قبل أن تحاول مثيلتها البريطانية أن تحذو حذوها. كان رأس مال الشركة الهولندية قد أصبح رأس مال دائمًا عام ١٦٠٩. وأصبح المستثمرون يتلقون حصصًا ربحية من شركة مساهمة دون أن يكون في مقدورهم سحب حصصهم في رأس المال. ولكن كان بمقدورهم بيع حصصهم في رأس المال لآخرين. وأعطى هذا الإنجاز الجديد للشركات ثباتًا واستقرارًا مكناها من تنمية رأس المال على أسس وخطط زمنية طويلة المدى. وأدى ذلك إلى خلق سوق الأسهم، ولم يكن مصادفة أن يؤسس في ذلك الوقت أول سوق للأسهم والأوراق المالية في أمستردام.

كما رأينا في القسم الأول من هذا الفصل، فإن تلك الابتكارات الجديدة في توظيف رءوس الأموال التجارية ربما لم تكن لها علاقة جوهرية بنمو نمط الإنتاج الرأسمالي؛ فعالم شركات الهند الشرقية وما ترتب عليه من ظهور أسواق للأوراق المالية لم تكن له إلا علاقة ضعيفة وارتباط بسيط بالتصنيع. وبالفعل، لم تمول المراحل المبكرة للتصنيع في إنجلترا كشكل من الأشكال الاستثمارية للشركات المساهمة، كما رأينا في مثال نمو شركة «ماكونيل» و«كنيدي» للغزل في الفصل الأول. فأغلب الشركات والمشروعات الصناعية كانت عمليات تصنيع صغيرة نسبيًّا، وكانت تمول من قبل عائلات أو بقروض محلية، ثم يتعاظم رأس المال بسبب تراكم الأرباح.

أما المشروعات التمويلية، فقد كانت مهمة لنمو المشاريع الصناعية الكبيرة، التي ظهرت بعد ذلك في القرن الـ١٩ لتهيمن على نمط الإنتاج الرأسمالي. ولو كان علينا أن نفهم أسس العالم الرأسمالي الذي نحيا فيه، لوجب علينا أولًا أن نفهم كيفية نمو الكيانات الصناعية الكبرى، وهو يوازي في الأهمية فهمنا لكيفية ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته. ولم يكن ظهور الرأسمالية في الماضي ذلك الظهور الكبير لنمط الإنتاج الرأسمالي، فقد ظهر تدريجيًّا من خلال سلسلة متواصلة من الخطوات الصغيرة، أما تأسيس عمليات رأسمالية برءوس أموال كبيرة على أيدي هيئات وكيانات كبيرة، فإن المشروعات التمويلية المبتكرة لرأس المال التجاري الهولندي في القرن الـ١٧، قد لعبت دورًا كبيرًا في تحقيق ذلك التطور.

يمكن اقتفاء أثر ذلك التحول حتى بداياته في هولندا في القرن الـ١٦. وكان التجار في هولندا قد طوروا وسائل جديدة لتمويل مشاريعهم التجارية، وتوزيع المخاطر بتقسيم حصص رأس المال على

دائرة أوسع من المستثمرين «السلبيين»، وكانت أنتويرپ هي الأخرى قد أصبحت مركزًا لثورة تمويلية اعتمدت على نمط من صكوك التبادل. وكانت تلك الوسيلة موجودة منذ زمن طويل كوسيلة فعالة تحقق مرونة التجارة؛ فقد مكنت التجار من أن يدفعوا محليًّا ثمن بضائع مشتراة من أماكن بعيدة ونائية، ربما حتى من الجانب الآخر الأبعد من أوروپا. ولم يعد التجار في القرن الـ١٦ مقيدين بتجارة معينة أو تعامل محدد، بل أصبحت فواتير التبادل طريقة فعالة لتدوير المال وتحريكه دوليًّا، وأتاح ذلك خلق سوق أوروپية لرأس المال. وكانت هناك أيضًا بدايات مبكرة لما نسميه الآن بالتجارة المستقبلية بعد أن أسست في أنتويرپ سوقًا سلعية حملت اسم «البيت الإنجليزي». حيث كانت تحرر عقود شرآء للصوف الإنجليزي دون انتقال الصوف من موضعه.

بالتوغل أكثر في الماضي، نكتشف البدايات المبكرة للأشكال الأولية لوسائل زيادة رأس المال والتمويل التجاري في المدن الإيطالية، خاصة في چنوا وفينسيا في القرن الثاني عشر. وكانت أول أشكال فواتير التبادل قد ظهرت في چنوا في نهايات القرن الثاني عشر. أدت مخاطر التجارة الدولية في ذلك الوقت بتجار المدن إلى تطوير أشكال جديدة من المشاركة في تمويل الرحلات التجارية والتشارك في تحمل نسب المخاطرة، وكذلك نسب الربح. وبحلول القرن الرابع عشر، أتاح التقدم في علوم إمساك الدفاتر التجارية قدرًا أكبر من السيطرة على العمليات التجارية الدولية. غير أن مثل تلك الابتكارات التي ظهرت بوضوح في البدايات المبكرة لتاريخ الرأسمالية، قد أصبحت هامشية بعد ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ويتطلب الفهم لبدايات النقابة والرأسمالية التمويلية التي تتحكم في العالم المعاصر، أن نعود لاستعراض ما سبق ذكره.

انتشرت تلك المبتكرات المالية بسرعة من أكبر المراكز المالية والتجارية تقدمًا في إيطاليا، ثم انتقلت إلى فلاندرز، ومن بعدها إلى هولندا عن طريق التجارة والشبكات المالية التي انتشرت عبر أوروپا، وكانت التعاملات المالية من هذا النمط أوروپية المنشأ في الأساس. وكانت لكبار التجار الإيطاليين وللبيوت المالية الإيطالية فروع في فلاندرز، وإنجلترا، وفرنسا في القرن الرابع عشر، بل إن تلك البيوت المالية مولت الحملات العسكرية فيما وراء البحار التي قام بها ملوك إنجلترا. لم تكن التعاملات المالية وحدها هي التي خلقت تلك الشبكة، بل لعب المهجرون واللاجئون أيضًا دورًا كبيرًا، خاصة في القرنيْن الـ١٦ والـ١٧. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر، حمل المهجرون من إيطاليا وفلاندرز خبراتهم ومهاراتهم وأموالهم إلى بلاد أخرى مثل سويسرا، وألمانيا، وهولندا، وإنجلترا.

كان الهوجونوت وهم الپروتستانت الفرنسيون المؤمنون بالكالڤينية قد أجبروا على الهجرة، أو تم نفيهم إلى إنجلترا وسويسرا، وهناك بدأوا في إنتاج صناعي جديد من القيطان والأحزمة، والحرير، والساعات. وبعد طرد التجار اليهود من شبه جزيرة إيبيريا، انتشروا في جميع أرجاء أوروپا، واتجه بعضهم إلى إنتويرپ، ولما طردوا منها استقروا في أمستردام بهولندا.

وكان لانفتاح إنجلترا وقبولها من يلجأون إليها؛ ما ساعد بقوة على نمو نمط الإنتاج الرأسمالي بها وتطوره. وفي عرض مناقشة النهوض الاقتصادي البريطاني والذي يتناغم بقوة مع الجدل الدائر حاليًّا حول دور الهجرة إليها، يرى «كارلو سيپولا» أن الإسهام الاقتصادي الذي قدمه المنفيون والمطرودون الذين لجأوا إلى إنجلترا قد تم تجاهله، كما شرح أهمية الاستيعاب الثقافي والمعرفي الفائق لإنجلترا للوافدين إليها

في عصر «إليزابيث». وبالفعل كانت هناك مجهودات مقصودة بذلت في ذلك الوقت لإنعاش صناعات الملابس المنهارة باستجلاب المهجرين المنفيين من فرنسا وفلاندرز من الحرفيين المهرة الملمين بأحدث تقنيات ذلك الوقت ومنتجاته. لم تكن صناعات المنسوجات وحدها التي استفادت منهم، فقد كانت هناك أيضًا تقنيات جديدة في صناعة الزجاج والورق والأشغال المعدنية، وقد انتعش اقتصاد إنجلترا على أيدي أولئك المنفيين الذين لجأوا إليها.

كانت تدفقات المهاجرين قد حدثت بسبب التعصب الديني والحروب التي تلت حركة الإصلاح اللوثرية والحركة المضادة للإصلاح، بالرغم من أنها لم تكن أسبابًا دينية خالصة تلك التي دفعت أعدادًا كبيرة إلى الهجرة؛ فقد كان التذبذب الاقتصادي الناتج عن الأعمال الحربية والغزو العسكري؛ ما دفع بكثيرين إلى النزوح بأعداد كبيرة من فلاندرز إلى هولندا، ومن العسير معرفة أي من تلك الأسباب كان أقوى من غيره. ومن الصعب تمييز اللاجئون الاقتصاديون من بين اللاجئين؛ بسبب صراع المعتقدات الدينية كما هو حاصل في عالمنا المعاصر. وكانت المناطق التي هجرها اللاجئون، بوجه عام، من المناطق الراكدة اقتصاديًّا أو متدهورة اقتصاديًّا، وهاجروا إلى بلاد كانت في صدارة المناطق النشطة اقتصاديًّا. وانتقلت الريادة الاقتصادية من إيطاليا إلى ألمانيا وفلاندرز ثم إلى هولندا، ومن بعد ذلك إلى بريطانيا. وكما عرفنا قبل ذلك، كان الإنتاج والاستهلاك يمضيان جنبًا إلى جنب في نمو مطرد في بريطانيا على مدى قرون متتابعة، وبحلول القرن الـ١٨ تمكنت بريطانيا من انتزاع الصدارة من هولندا لتصبح الدولة القائدة لقطار الرأسمالية في أوروبا بأجمعها.

تبدل الزعامة الاقتصادية قد ينتج عن تحولات تجارية أو وطأة

الحروب، أو تحولات سياسية ودينية، إلا أنه يرجع أيضًا، كما في عصرنا الحالي وبشكل جزئي، إلى شراسة المنافسة العالمية وما يترتب على الإحساس الذاتي بالنجاح. ولذلك كان التدهور الاقتصادي الإيطالي في القرن الـ١٦ ناتجًا عن انتقال بؤرة التجارة من حوض البحر المتوسط إلى ساحة المحيط الأطلنطي؛ وبسبب تصاعد التنافس بين المنتجين ذوي الأسعار المنخفضة في شمال أوروبا. وكانت المدن الإيطالية قد هيأت مناخًا صالحًا لانتعاش الحرف والمهن التي تقوم بصناعة بضائع وسلع جيدة ومتميزة، غير أن أجور الحرفيين والمهنيين ارتفعت مما زاد من سعر تكلفة تلك السلع، في الوقت الذي حالت فيه النقابات والتكتلات العمالية دون ظهور أي ابتكارات تمويلية جديدة، وأدت المحاولات المحلية في الريف لإنتاج سلع رخيصة الأسعار إلى مزيد من التدهور للصناعات الجيدة، ولم يكن بقدرة الدول الأقل تطورًا في شمال أوروبا والتي كانت تماثل دول العالم الثالث في عالمنا المعاصر أن تنافس مراكز الإنتاج التي قطعت شوطًا كبيرًا على درب التطور.

وهكذا عندما يتبادر إلى الأذهان ذلك التساؤل المنطقي: لماذا كانت بريطانيا أول دولة يصبح فيها نمط الإنتاج رأسماليًّا، فمن الخطأ الشديد البحث عن أصل الرأسمالية ومنبعها في بريطانيا وحدها. والسبب هو أن الملامح الرئيسة للمؤسسات الرأسمالية قد ظهرت ونبعت خارج بريطانيا، وفوق ذلك، لأن الرأسمالية البريطانية لم تكن قد تبلورت بعد في الوقت الذي ظهر فيه نمط الإنتاج الرأسمالي في أماكن أخرى. كانت الشبكات المالية أوروبية، وكان التجار والعمال يتحركون ويتنقلون بين دول أوروبا، وقادت كثير من الأماكن الأوروبية التطور الرأسمالي في عصور مختلفة متتابعة.

لماذا أوروبا؟

ما الذي جعل من أوروبا موطنًا ملائمًا للرأسمالية؟ عمليًّا، فإن كل ملمح مميز للمجتمع الأوروبي تم تقديمه من قبل أحد المحللين وكأنه تفسير لظهور الرأسمالية في أوروبا.

وتكمن إحدى الإجابات المحتملة في المدن الأوروبية؛ حيث كانت هناك إشارات كثيرة سابقة في هذا الفصل تشير إلى دور المدن الأوروبية في نمو الرأسمالية وتطورها. كانت المدن الإيطالية، ثم من بعدها براج، وإنتويرب، وأمستردام ثم لندن مصدر المبتكرات الرائدة في مجالي التمويل والتقنيات المالية التجارية. وكان من الملامح المميزة للمجتمع الأوروبي بروز مجموعات من (ولايات المدن) المستقلة في إيطاليا وفلاندرز وألمانيا وبزوغها؛ حيث كان للاهتمامات التجارية والتمويلية اليد العليا.

لذلك لعبت المدن دورًا لا يمكن تجاهله. لكننا نتجاوز كثيرًا إذا جعلنا ذلك تفسيرًا لظهور الرأسمالية في أوروبا. كانت هناك بالتأكيد مرحلة زمنية ما بين القرنيْن الحادي عشر والثالث عشر أصبحت فيها المدن التي ذكرناها تتمتع باستقلال متزايد، لكنها فقدت ذلك الاستقلال في القرون التالية، وفقدت كثيرًا من مزايا الحكم الذاتي التي كانت تتمتع بها، وجرى ذلك في البداية لصالح الصحوة الجديدة للحكام الإقطاعيين، ثم من بعد ذلك لصالح الأمة والدولة. وغير ذلك، تطور نمط الإنتاج الرأسمالي بقوة أكبر في الأقاليم الريفية أكثر منه في حواضر المدن؛ فقد كانت نقابات المهن العمالية واتحاداتها في المدن في صراع مع الرأسماليين القساة؛ مما عوَّق مواكبة أولئك الرأسماليين لوسائل الإنتاج الجديدة والأحدث، وإصرارهم على الحصول على عمالة رخيصة الأجر. فضلًا عن ذلك، وكما ذكرنا في

بداية هذا الفصل، كانت التغيرات في المجال الزراعي في بريطانيا شديدة الأهمية وحاسمة؛ مما أدى إلى نمو نمط الإنتاج الرأسمالي.

ربما تكمن الإجابة في النظام الإقطاعي ذاته؛ فالعلاقة بين النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي علاقة جدلية تحمل كثيرًا من التناقضات. ففي النظام الإقطاعي، ترتبط السلطة والثروة بالهيمنة على الأرض الزراعية لا بملكية المال، والإنتاج ليس للسوق، وإنما للاستهلاك من قبل المنتج وسيد الأرض الذي يستخدم الإكراه البدني لا الاقتصادي لاستخلاص الفائض من المنتجات الزراعية والاستيلاء عليه بقوة سلطاته كصاحب للأرض. أي أن النظام الإقطاعي لا توجد به عمالة مأجورة (حرة)، فالعمالة الزراعية مرتبطة ومقيدة بالأرض التي تعمل بها. فكيف يمكن لمثل ذلك المجتمع أن يصلح لظهور الرأسمالية؟

بالرغم من أن المجتمعات القائمة على النظام الإقطاعي كان ينظر إليها على أنها مستودعات «محافظة» مضادة ومعادية للنظام الرأسمالي، فإنها من نواح عديدة كانت مرنة وديناميكية. ويمكن للملامح الرئيسة للرأسمالية مثل الأسواق والعمالة المأجورة أن تتواءم مع مجتمع إقطاعي أكثر من تواؤمها مع مجتمع قائم على العبودية كمجتمع روما القديمة، أو مع المجتمعات الزراعية الريفية البدائية المكتفية ذاتيًّا المنتشرة في أنحاء العالم. فتحت النظام الإقطاعي أيضًا، كانت لدى العاملين في الأرض درجة ما من درجات الحرية؛ فهم بعكس مجتمعات العبودية، يعيشون تحت وطأة التزامات معينة تجاه سيدهم صاحب الأرض، ومن جهة أخرى، وبعكس المجتمعات الزراعية المستقلة المكتفية ذاتيًّا، كانوا مجبرين على تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يدفعونه لصاحب الأرض.

يمكن أيضًا الانتقال إلى اقتصاديات السوق بسهولة نسبية انطلاقًا من مجتمع إقطاعي؛ فالالتزامات المفروضة على الفلاحين من تقديم الخدمة الزراعية أو إنتاج الأرض لسيد الأرض يمكن أن تستبدل بالدفع النقدي له؛ ويعني ذلك بدوره أن على الفلاحين أن يحصلوا على ذلك النقد من خلال العمل بأجر أو بيع الإنتاج الزراعي في السوق. وحَفَّز السادة الإقطاعيون أنفسهم التجارة والتصنيع بإنفاق تلك الأموال غير المشروعة على شراء المنتجات الكمالية المترفة. وكان إرث الصراع الطبقي في النظام الإقطاعي إضافة دافعة لذلك التحول؛ فقد كان الإقطاعيون يبتدعون على الدوام وسائل مبتكرة لاستخلاص النقود من فلاحيهم، وقاوم الفلاحون ذلك مستغلين النقص الذي حدث في عمالة الأرض الزراعية من جراء موجات وباء الطاعون بتحرير أنفسهم من الالتزامات الإقطاعية والتحول إلى العمل المأجور، أي بيع قوة عملهم لقاء أجر نقدي يومي.

لا بد لنا أن نضيف أن الإقطاع لم يتحول بالحتم إلى نظام رأسمالي بتلك الآليات بدرجات متساوية في أوروبا. فقد تحقق ذلك التحول في غرب أوروبا بقدر أكبر مما تحقق في شرق أوروبا، وزادت وطأة الاستغلال الإقطاعي في شرق أوروبا في القرن السادس عشر على الفلاحين لتحقيق إنتاج أكبر من الحبوب لتصديره إلى مدن غرب أوروبا. وهكذا، كان التطور الاقتصادي في غرب أوروبا لوقت ما على الأقل عبارة عن زيادة وطأة الاستغلال الإقطاعي في أنحاء أخرى من أوروبا.وكان للنظام الإقطاعي القوة الكامنة والقدرة على التحول إلى الرأسمالية، لكن تحوله وعدم تحوله كانا يعتمدان على عناصر أخرى. ودلل «روبرت برينر» على أن قدرة الفلاحين على تنظيم أنفسهم ضد سادتهم الإقطاعيين، ومن ثم تحرير أنفسهم من نير الإقطاع يعد عنصرًا حاكمًا في احتمالات تحول

المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع رأسمالي. في غرب أوروبا، كانت هيمنة الإقطاعيين أقل سطوة على قرى الفلاحين من مثيلتها في شرق أوروبا.

هناك رؤية أخرى من منظور مختلف تبدأ من التركيبات السياسية المتعددة في أوروبا نتيجة انقسامها إلى دول كثيرة. فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، لم يتمكن حاكم من تحقيق هيمنة إمبريالية على كل أوروبا، بالرغم من المحاولات الكثيرة لتحقيق ذلك. وبرر بعض المحللين ذلك الفشل بالتنوع العرقي الذي ترتب على الغزوات البربرية التي دمرت روما، وأدى الفشل المتتالي في تكوين إمبراطورية أوروبية إلى تشكل التركيبة الإقطاعية من عواهل القرون الوسطى. وأفضى فشل مشاريعهم لتأسيس إمبراطورية أوروبية مع سيادة النظام الإقطاعي، إلى أن يصبحا وجهيْن لعملة واحدة، وبذلك نصل إلى الإقطاع مرة أخرى، لكن عن طريق مغاير.

لنا هنا أن نتساءل، لماذا كان التعدد الأممي في أوروبا حافزًا على ظهور الرأسمالية؟ تعد المناقشة في هذا الجانب سلبية جزئيًّا؛ فهناك ادعاء أن البيروقراطية الإمبريالية تحبط ديناميكية الرأسمالية من خلال الضرائب الباهظة والنظم المعقدة والقوانين المقيدة واعتماد النظام عامة في تطوره الاقتصادي على توفر الاستقرار السياسي. وهناك جانب إيجابي مقابل وهو عدم سقوط أوروبا في دوامات الفوضى؛ فالممالك التي تكونت وفرت الحد الأدنى على الأقل من النظام اللازم للتطور والنمو الاقتصادي.

مكنت التعددية الدولية في أوروبا أصحاب المشروعات والمستثمرين من النزوح من دول متدهورة اقتصاديًّا إلى دول أوروبية أخرى تتمتع بظروف وأحوال مواتية لإقامة مشاريعهم. وهكذا، لم يؤدِّ التشدد والكبت والتقييد الذي فرضته الحكومات المضادة للحركة الدينية الإصلاحية

في إيطاليا وفلاندرز إلى توقف نمو الرأسمالية، فقد كان بمقدور الناس الانتقال إلى أماكن أخرى من أوروپا ذات نظم سياسية أقل بيروقراطية وأكثر تسامحًا وحرية.

وكما عرفنا قبل ذلك، فإن أحد الملامح الجوهرية المهيأة لنمو الرأسمالية وتطورها في أوروپا تتمثل في الانتقال الدوري للريادة والقيادة الرأسمالية من دولة إلى أخرى. فحين تتدهور الأحوال في منطقة ما من أوروپا، كان بإمكان أصحاب المشروعات الانتقال إلى مراعٍ اقتصادية أخرى أكثر خصبًا.

ربما لعبت الجوانب الفكرية المتميزة دورًا في نمو الرأسمالية وتطورها في أوروپا. فالأفكار والمعتقدات الدينية تدفع الناس إلى توجهات محددة، وتضفي على أفعالهم معنى، وتنظم سلوكياتهم من خلال منظومة قيم تحدد لهم كيف عليهم أن يعيشوا، وما هو مسموح لهم بفعله. ولا يوجد شك أن المؤسسات الدينية القوية اخترقت كل نواحي حياة البشر في أوروپا خلال القرون الوسطى. فهل هناك علاقة بين المسيحية ونمو الرأسمالية وتطورها؟

كانت أفضل علاقة معروفة بين «الأخلاق الپروتستانتية»، و«روح الرأسمالية» قد توَصَّل إليها «ماكس ڤيبر»(Max Weber). لم يكن «ڤيبر»، ولا بد أن نلاحظ ذلك، يتعلل بأن الپروتستانتية أدت إلى ظهور الرأسمالية، ولكنه يؤكد أنها وفرت نسقا من الأفكار كان دافعًا للپروتستانت إلى التصرف والسلوك بوسائل وطرق رأسمالية الجوهر. فالمعتقدات الپروتستانتية، وخاصة الكالڤينية (أو الپيوريتانية أو الأنقياء كما يسمون في بريطانيا) تحث الناس على العيش باعتدال واقتصاد، أي تحثهم

على الادخار لا على الإنفاق، وقد أدى ذلك إلى تراكم رءوس الأموال. ويؤمن البروتستانت أيضًا أن الرب يعبد لا بالانسحاب من الحياة والزهد والترهب، بل بالإقبال على الحياة وإتقان كل فرد لعمله بأقصى ما يستطيع. وأخرجت البروتستانتية النشاط الديني من الأديرة إلى كل مجالات الأنشطة الاقتصادية اليومية، ونقل «ڤيبر» الأفكار البروتستانتية التي سادت في القرن الـ١٦ والتي تعلن «لا تظن أنك تخلصت من رهبنة الأديرة؛ فكل امرئ راهب في حياته وفي عمله».

تركت تلك الأخلاق البيوريتانية بالتأكيد بصمتها على مواقف الناس من العمل والحياة، وهي المواقف السائدة نفسها في المجتمعات الرأسمالية في شمال أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن عند تناولها كتفسير لظهور الرأسمالية، نجد أن أثرها كان ضعيفًا. وهناك أمثلة كثيرة يمكن ذكرها لأصحاب مشاريع اقتصادية عظمى من الكالڤينيين، وبالرغم من وجود نمو اقتصادي في البلاد التي تجذرت فيها الكالڤينية، فإنه لا توجد أدلة كافية على أن العقيدة الدينية الكالڤينية كان لها دور جذري أو حتمي في ظهور الرأسمالية. ويدافع «هنري كامن» (Henry Kamen) باقتناع بأن الدافع لم يكن المعتقدات الدينية لأصحاب المشاريع الاقتصادية البروتستانت، بل حالتهم اللجوئية هي التي أدت إلى وجود علاقة شكلية بين الكالڤينية والرأسمالية.

وتعلل أيضًا «تريڤور ـ روپر» (Trevor-Roper) بأن الدول التي كانت مضادة للحركة الإصلاحية الدينية دفعت أصحاب المشاريع إلى الهجرة من الدول الكاثوليكية المناهضة للحركة الإصلاحية البروتستانتية، أي على وجه التخصيص، من إيطاليا وفلاندرز اللتيْن كانتا قبل ظهور الحركة الإصلاحية من البلاد الرائدة اقتصاديًّا، ثم انتقلوا إلى الدول الكالڤينية في

شمال أوروبا. وكانت تلك الهجرة الإصلاحية والحركة المضادة لها، هي ما أجبر لا البروتستانت الجدد وحدهم على الهجرة، بل أيضًا اليهود والكاثوليك المعتدلين الذين يؤمنون بقيم إنسانية عامة، كما يرجع إلى بيروقراطية الدول المضادة للحركة الإصلاحية والضرائب الباهظة التي كانت تفرضها، وأجهضت أي مشاريع اقتصادية جديدة. وبعض اللاجئين كانوا كالڤينيين، إلا أن آخرين غيرهم تحولوا إليها لاستقرارهم في أماكن كانت السيادة فيها للكالڤينية.

الجانب الآخر من الجدل الدائر حول الجذر الديني للرأسمالية في أوروبا، يتعلق بالادعاء بأن ديانات الحضارات الأخرى تحبط وتحول دون ظهور الرأسمالية ونموها. وتعطينا كونفوشيوسية الصين مثلًا شائقًا لدراسة مثل ذلك الادعاء. وقد ابتكرت حضارة الصين القديمة كثيرًا من المنجزات الحضارية مثل الورق والبارود، إلا أن تلك المبتكرات لم تصبح أساسًا لرأسمالية صناعية. وتميل المعتقدات الكونفوشيوسية فيما يخص المجتمع والكون إلى الحث على الثبات الاجتماعي، على عكس الدينامية والحراك الاقتصادي المميزيْن للرأسمالية. ويرى «ميشيو موريشيما» (Michio Morishima) أن النسخة اليابانية من المعتقدات الكونفوشيوسية كانت مسئولة ـ إلى حد كبير ـ عن تطور رأسمالية ناجحة في اليابان. غير أن مشكلة السببية الدينية وما يترتب عليها ترجع إلى أن النصوص الدينية يمكن أن تفسر على أوجه كثيرة بما لا تذكره النصوص ذاتها على الإطلاق.

وكانت الصين على نقيض أوروبا في نواحٍ كثيرة. لقد كانت إمبراطورية بيروقراطية، وكان نظام الإقطاع فيها مركزيًّا، ولم تشهد نظام دول المدن المتمتعة بالحكم الذاتي، كما لم تكن منقسمة إلى دول كثيرة تتنافس فيما بينها مثلما حدث في أوروبا، وبالرغم من ذلك لا يمكننا أن نفصل

تأثير الاختلافات الدينية عن الاختلافات الأخرى التي أدت إلى ظهور الرأسمالية في أوروبا وعدم ظهورها في الصين.

بعكس ما قد يكون متوقعًا من أن تكون الحضارات المتقدمة القديمة قابلة لإنتاج نظام رأسمالي، كانت هناك أسباب قوية ومنطقية تفسر عدم تطورها إلى نظام رأسمالي. وأغلب الحضارات القديمة كانت تهيمن عليها مجموعة حاكمة وحيدة استخدمت القوة العسكرية والعقيدة الدينية أكثر من استخدامها للاقتصاد لقهر الرعية وإلزامها، والاستيلاء قهرًا على الفوائض المتوافرة لدى منتجي المحاصيل والسلع. وكانت تلك الفوائض تستخدم في الإنفاق على الجيوش لتحقيق التوسع الإقليمي والاحتفاظ بجيوش قوية، والإنفاق على المظاهر وإظهار الوجاهة للمحافظة على هيبة السلطة. وتم إنشاء كثير من الأجهزة الإدارية البيروقراطية لجباية الضرائب وتنظيم وسائل وقد تجمعت لدى على الشعب. وقد تجمعت لدى أفراد الجهاز البيروقراطي ثروات استثنائية في تلك المجتمعات، ولكنهم قاموا بتكوين تلك الثروات من خلال علاقتهم بذوي المراكز العليا في الدولة أكثر من تكوينها من خلال أنشطة اقتصادية، أي أن هناك طرقًا أسهل لتحقيق الثراء والغنى والسطوة أسهل من طريق تراكم رأس المال بإدارة العمالة في الصناعة.

كان لغياب طبقة صفوة مهيمنة هيمنة كلية في أوروبا، من العوامل والعناصر المهمة في هذا الشأن. واتصفت أوروبا ما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية بالتشظي السياسي، وتنافس السلالات الملكية، وحكم الدول ـ المدن، والصراع الدائم بين الحكام والمحكومين. وبالرغم من بداهة إمكانية تكوين ثروات من خلال العلاقة بالحكام، فإن دول أوروبا لم تكن ثابتة ولا مستقرة، والحكام غير موثوق بهم ولا يمكن الاعتماد عليهم،

وكان الإكراه والإجبار يقابلان بالمقاومة. وفي مثل تلك الأحوال، يصبح النشاط الاقتصادي من الوسائل الأكثر جاذبية للكسب ولزيادة الثروات وتنميتها. وحلت الآليات الاقتصادية للسوق، وتراكم رأس المال، والعمل المأجور تدريجيًّا محل آليات المجتمع البيروقراطي والإقطاعي. وكانت الملامح الفريدة التي تميز بها المجتمع الأوروبي تهيئ الظروف والأحوال والمناخ الذي يتيح لماكينة النظام الرأسمالي أن تدور وتنتعش.

الفصل الثالث

كيف وصلت هنا؟

غيرت الرأسمالية العالم، إلا أنها هي ذاتها قد تغيرت أيضًا. فنحن الآن في عصر مختلف تمامًا في تطوره، عصر بدأت آخر تحولاته في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

لإدراك أين نحن الآن، لا بد لنا أن نصنف ذلك العصر الجديد ونضعه في موضعه الصحيح من التاريخ. لقد جسدت الثاتشرية ذلك العصر الجديد، وانطلقت لتعكس كثيرًا من الميول في مائة العام السابقة عليها، مستعيدة قيم الرأسمالية التي كانت عليها في العصر الفيكتوري وطاقتها.

يبحث هذا الفصل، في تطور الصناعة الرأسمالية بتقسيم تطورها إلى ثلاث مراحل. ويجب ألا تؤخذ تلك المراحل بالعناوين التي خصصت لها بيقين مطلق، فهي ليست إلا وسيلة ملائمة لاستخلاص ملامح كل مرحلة والعلاقات التي تربط بين الملامح الرئيسة في كل المراحل. وقد تم تحديد تلك المراحل في ضوء التاريخ الاقتصادي البريطاني؛ إذ إن بريطانيا

أول من أنتج الرأسمالية الصناعية، وهي المنبع الرئيس للأفكار المحورية والمؤسسات الاقتصادية التي كوَّنت المجتمع الرأسمالي. ويأخذ هذا الفصل في اعتباره الفوارق الدولية والتباين الدولي في تطور الرأسمالية.

الرأسمالية الفوضوية

كانت تلك هي المرحلة التي سادت القرنيْن، الثامن عشر والتاسع عشر، حين بدأت الرأسمالية الصناعية في الظهور. وكانت رأسمالية فوضوية؛ حيث كانت أنشطة أصحاب المشروعات الرأسمالية دون هيمنة ولا سيطرة من قبل الدولة، ولا من قبل أي تنظيمات عمالية. وانهمكت مصانع صغيرة وورش في منافسات شرسة. بينما كانت العمالة حرة الحركة وغير مستديمة، وتتدفق من الأقاليم الريفية إلى المدن الصناعية الجديدة وتعمل في تشييد منشآتها، وتشق قنوات المياه، وتعبِّد الطرق وتمد خطوط السكك الحديد التي أتاحت نقل الإنتاج الكثيف من السلع، كما سهلت انتقال البشر.

كما قدمنا في الفصل الثاني، كان الحرفيون يسعون إلى تنظيم أنفسهم في اتحادات يمكن أن تكسبهم قوة منذ البدايات المبكرة لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي، في مواجهة عدوانية أصحاب المنشآت الإنتاجية التي زادت من حدتها شراسة المنافسة. ومع عدم ثبات العمالة وصغر الوحدات الإنتاجية، كان من الصعب على العمال أن ينجحوا في تنظيم أنفسهم في نقابات واتحادات، غير أنهم لم يكفوا عن بذل المحاولات. وفي الأعوام المبكرة من القرن التاسع عشر، ظهرت محاولات طموحة عديدة لتكوين اتحادات عامة لجميع العمال على اختلاف حرفهم. وفي عام ١٨٣٠، أسست النقابة الوطنية لحماية العمال، وفي عام ١٨٣٤ أسس

الاتحاد الوطني الكبير الموحد، ولم يستمر طويلًا. ولم تتمكن من البقاء إلا اتحادات العمال المهرة، التي كانت قادرة على السيطرة على نوعية المنضمين إليها، ولم يكن من السهل أن يحل أي شكل اتحادي آخر محلها.

ثم بدأت الدول في التدخل بتقنين أحوال العمل في المصانع، ويمكن رصد أصل تلك المحاولات وصولًا إلى القرن الثامن عشر الذي بدأ بتحديد ساعات العمل اليومية للصبية، وأحرزت تلك المحاولات أول نجاح لها بتطبيق مادتي الصحة والأخلاق من قانون التدريب والعمل الصادر عام ١٨٠٢. وظل الأمر على حاله حتى صدر قانون العمل بالمصانع كأول تشريع فعال عام ١٨٣٣. وفي حين كان المصلحون الاجتماعيون مهتمين بالنواحي الإنسانية للعمال، فإن ذلك القانون لم يكن صادرًا لإنهاء استغلال العمال، بل كان أكثر اهتمامًا بالنواحي الأخلاقية الحميدة التي يجب أن تكون عليها النساء العاملات والصبية العاملون في المصانع، وبالمحافظة على العلاقات الأسرية للأسر التي يعمل نساؤها وأطفالها. وتضفي القصة المعادة والمتكررة عن وضع قواعد تنظم العمل بالمصانع صورة مضللة بدرجة ما عن تدخل الدولة في الاقتصاد في ذلك الوقت؛ فالنواحي المهمة والركائز الأساسية للحياة الاقتصادية لم تكن تخضع لأي تدخل من الدولة.

لقد تدخلت أجهزة الدولة في القرن السادس عشر لتنظيم التدريب والعمل بوضع قواعد له ووضع معدلات للأجور والأسعار خاصة بالنسبة إلى المواد الغذائية، وأبطلت وألغيت كل تلك القرارات الإدارية عام ١٨١٥. واستغرق تحرير التجارة العالمية زمنًا أطول فإنه تحقق في ستينيات القرن التاسع عشر، وكانت الخطوة الفعالة لتحقيق ذلك إلغاء ضريبة الرسوم الجمركية على الحنطة المستوردة عام ١٨٤٦. وكانت حرية التصنيع بلا تدخل من الدولة موضع اهتمام الصناعيين الذين سعوا إلى توفير مناخ

حرية الإنتاج لتطوير أنشطتهم، وإلى أن تكون السوق الحرة للعمالة هي المحددة لأجور العمال لا الدولة. كما أرادوا أيضًا تجارة حرة لدعم التصدير من جانب، ومن جانب آخر لاستيراد غذاء رخيص يسمح لهم بدفع أجور أقل للعمالة.

كانت المطالبة بإلغاء التدخل الحكومي تتناغم وتتوافق في ذلك الوقت مع تصاعد الأفكار الليبرالية في مسألة الحرية الفردية وحرية السوق، ولم يعنِ ذلك الانسحاب الكلي للدولة. وبالفعل، حدث العكس تمامًا، فآليات السوق وقواها يمكن أن تعمل بحرية فقط في مجتمع منظم، ويتطلب ذلك تقوية نظام الدولة لمواجهة الفوضى وعدم الاستقرار اللذيْن كان يخلقهما رأس المال الصناعي. وكانت الإضرابات، والشغب، والعصيان، وتحطيم الماكينات وجرائم التعدي على الممتلكات تهدد كلًّا من الإنتاج والاستقرار، بينما كانت الاتحادات التجارية والحركات الراديكالية السياسية تتحدى مباشرة أصحاب العمل الرأسمالي والدولة معًا. ووصل الأمر إلى استخدام القوات العسكرية لقمع الشغب والمظاهرات التي لجأت ـ في بعض الأحيان ـ إلى استخدام العنف الشديد لتحقيق ذلك.

لم يتوفر انتعاش وأمان وسلام للمجتمع والدولة إلا بصورة محدودة في ذلك الوقت. وأصبحت الأعداد المتزايدة من الفقراء بلا أي وسيلة لدعمهم معيشيًّا تشكل همًّا واهتمامًا متزايديْن. ولم يكن الدافع بأية حال اهتمامًا بنيل رضائهم، بل خوفًا من أن يصبحوا عبئًا على المجتمع الذي يعيشون فيه. وكان لا بد من إجبارهم أو دفعهم إلى العمل؛ لذلك صدر عام ١٨٣٤ المرسوم المعدل لقانون الفقر الذي قدم شكلًا جديدًا لدفع الفقراء إلى العمل. وألغيت الوسيلة التي كانت سائدة في «التخفيف الخارجي على الفقراء»، وحلت محلها وسيلة جديدة للـ«تخفيف الداخلي». و«خارج»

و«داخل» هنا تعني خارج المصانع؛ وداخل المصانع؛ لذلك شمل قانون التخفيف الداخلي الذين يعملون في مصانع فقط؛ فهم من لهم وحدهم حق الحصول على دعم. وخلق ذلك حالة اجتماعية أسوأ كثيرًا، فحتى أولئك الذين لا يقدرون على العمل كانوا يضطرون إلى العمل، وخلق ذلك القانون عداوة وكراهية عميقة بين الفقراء تجاه المجتمع، أما في واقع الأمر فقد استمر الدعم خارج نطاق العمل إلى حد كبير. ويصور قانون ١٨٣٤ بوضوح موقف الدولة من الفقر والفقراء إبان مرحلة فوضى الرأسمالية.

كانت الملامح الرئيسة المميزة لتلك المرحلة شدة التنافس بين الشركات الصناعية محدودة الحجم، وضعف التنظيمات العمالية، وتحرر اقتصادي من أي نظم تفرضها الدولة، وقوة الدولة، والحد الأدنى من الرفاهة كتفاعلات تبادلية بين الدولة والرأسمالية الصاعدة في تلك المرحلة. كانت المعتقدات الليبرالية عن الحرية الفردية من الملامح المميزة على وجه الخصوص لتلك المرحلة، إلا أنها لم تكن ذات مغزى تاريخي محدد في ذلك الوقت؛ فقد ظلت الليبرالية مجموعة أنساق فكرية، حتى طفت من جديد في شكل الليبرالية الجديدة، من خلال المعتقدات والسياسات، وقد كان لها تأثير بالغ في المرحلة المعاصرة الحالية.

الرأسمالية المنضبطة

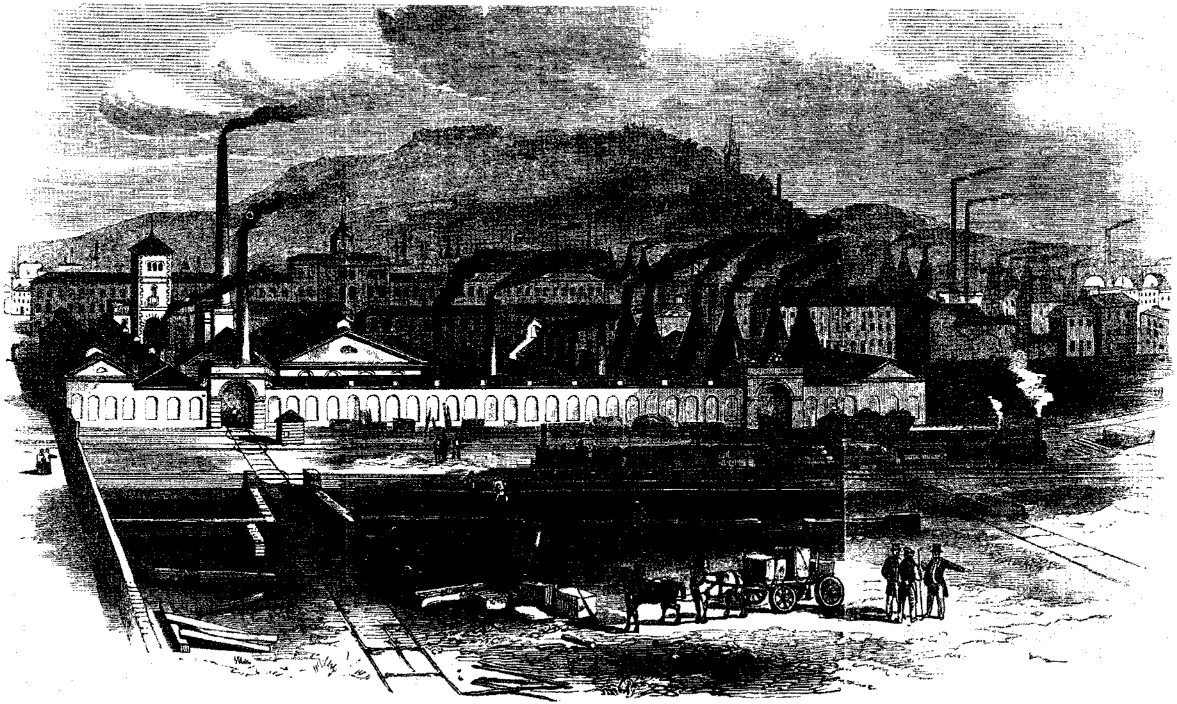
بدأت المرحلة التالية من مراحل تطور الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووصلت إلى نهايتها في سبعينيات القرن العشرين، وفيها انتظمت المنافسة، واستقرت السوق، وتوازن وجها الصناعة وهما المنافسة والأسواق، كما ازداد دور الدولة وحجم تدخلها. ولعبت

الصراعات الدولية دورها في ذلك؛ فقد سعت الحكومات إلى حماية اقتصادياتها القومية من التنافس الدولي المتزايد، واضطرت الدول لإدارة مواردها بكفاءة أكبر لمواجهة خصومها.

كان تنظيم الطبقات من أهم القوى الدافعة إلى نمو الرأسمالية، ونقلها إلى مرحلتها الثانية التي نتناولها الآن. فقد حدث نمو اقتصادي ثابت ومستمر بعد منتصف القرن التاسع عشر، كما ظهرت وحدات إنتاجية أكبر وتكونت تنظيمات عمالية أقوى تطورت حتى وصلت إلى القدرة على تنظيم حركة عمالية قومية قادرة على الصمود والاستمرار. وكذلك أصبح أصحاب العمل أكثر قدرة على التحالف وتنظيم أنفسهم، فكوَّنوا مجالس رجال الأعمال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لمواجهة القوة المتنامية للاتحادات العمالية من جانب، وللتضافر أمام عوامل عدم الضمان التي يخلقها أحيانًا التنافس الشرس غير المنضبط.

كانت الوسيلة الرئيسة لأصحاب الأعمال لمواجهة عدم الضمان أو تقلبات السوق، بالتكتل، لا بتكوين المجالس أو التحالفات. وكانت أبسط طريقة للتعامل مع المنافسة هي شراء مصنع المنافس أو التوحد والضم. وتمت تلك العمليات في بريطانيا بقوة بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، كما حدثت موجة أخرى كبرى من التوحيد والضم في عشرينيات القرن العشرين، ونتج عنها ظهور شركة «ICI» (الصناعات الكيميائية الإمبراطورية) عام ١٩٢٦ بعد ضم أربع شركات كيميائية، كانت كل منها نتاج ضم شركات سابقة أصغر. وقد كان التكتل أحد التوجهات الرئيسة في النظم الاقتصادية الرأسمالية، ولم يتوانَ هذا الميل ولم يضعف أبدًا.

بعد أن أصبحت الوحدات الإنتاجية المنضمة أكبر، نمت عناصر الإدارة



٦ ـ مصانع الصلب العملاقة في شيفلد، ١٨٥٣: قامت المجموعات المتكاملة بتركيز الإنتاج وسهلت تنظيم العمالة.

حتى أصبحت لها اتحادات خاصة بالإداريين. ويذهب بعض الباحثين الآن إلى أن «الثورة الإدارية» غيَّرت من شكل الرأسمالية الصناعية وسماتها، ورأوا أن نمو الإدارة مع نمو نمط الملكية المساهمة من حملة الأسهم الذين لا قدرة إدارية لديهم، أدى إلى سيطرة الإداريين على تلك الكيانات الاقتصادية، وبدلًا من السعي إلى تعظيم أرباح المساهمين ومضاعفتها، سيطر المديرون مع الحصول على حصة من الشركات التي يديرونها. وكما يبدو من ظاهر الأمر، فإن مفهوم «الثورة الإدارية»، بالغ في قوة المديرين والإدارة؛ فملاك المنشآت الصناعية ظلوا، في النهاية، المسيطرين، وظلت الربحية هي «خط الأساس»، إلا أن عنصر الإدارة في الإنتاج الصناعي زاد كثيرًا في تأثيره عما كان عليه قبل الثورة الإدارية. وبالفعل، يرى «ألفريد شاندلر» بأسباب مقنعة أن تسيد الكيانات الاقتصادية الأمريكية الكبرى في القرن العشرين، إنما يرجع الفضل في تحقيقه إلى «القدرات التنظيمية» الفائقة لعلم إدارة الأعمال الأمريكي. وكان ذلك أحد الجوانب التي حدت بالرأسمالية إلى أن تكون أكثر «انضباطًا» وأكثر خضوعًا للأشكال الإدارية.

وأصبحت الرأسمالية منضبطة أكثر في نواحٍ أخرى حين استجابت الحكومات لتنظيم الطبقات، ووجدت نفسها متداخلة أكثر من ذي قبل في إدارة العلاقة بين تلك الطبقات. وانتقلت الدول من سياسة التصدي لغضب الطبقة العاملة، إلى إدارة ذلك الغضب والتعامل معه عن طريق النقابات الصناعية الكبرى الممثلة للطبقة العاملة. وفي المجال السياسي، اكتسبت النقابات حق التصويت بدءًا من عام ١٨٦٧، وما ترتب على ذلك من التنافس على الحصول على أصوات العمال بين الأحزاب السياسية القائمة، والتي أخرت ظهور حزب العمال حتى بدايات القرن العشرين، فلم يتأسس حزب العمال البريطاني إلا عام ١٩٠٦، أي بعد زمن طويل

من تأسيس الأحزاب العمالية المماثلة في دول أوروپية أخرى عديدة. واكتسبت الاتحادات العمالية بعض الحماية التشريعية والقانونية في سبعينيات القرن التاسع عشر، فقد كان بعض أصحابا الأعمال يرفعون دعاوى قضائية ضد تلك الاتحادات، حتى صدر قانون النزاع التجاري عام ١٩٠٦، والذي أضفي هو الآخر الحماية على أصحاب المشاريع الصناعية من أي أفعال مدنية تؤثر على إنتاج مصانعهم .

تزايدت مسئولية الدولة أيضًا عن توفير الرخاء والأمن للشعب. وبدأت تلك الإجراءات الحمائية في مجال الصحة العامة من منتصف القرن التاسع عشر، وفي العقد السابق على الحرب العالمية الأولى مباشرة تبلورت مؤسسات الدولة الحديثة لتحقيق الرفاهة والأمان الاجتماعي وعملت تلك المؤسسات التابعة للدولة على إرساء كثير من حقوق الطبقة العاملة، من رواتب التقاعد، وتعويض البطالة، والإعاقة، وحقوق الأم العاملة، وحقوق الأنثى الحامل والمرضع، وإعانة المرض، والفحوص الطبية المجانية لدى الأطباء العموميين، واكتملت مؤسسات دولة الرفاهة في أربعينيات القرن العشرين بحق التعليم المجاني لكل مراحل التعليم قبل الجامعي، وتأسيس الخدمة الصحية القومية، وامتدت تلك الفوائد إلى المشاركة في شبكة الأمان الدولية. وكان عنصر العمالة شديد الأهمية وحاسمًا في تحقيق رفاهة المجتمع، وأظهرت الخبرات المكتسبة من الأزمة الاقتصادية الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين أن المحافظة على طاقة العمل موظفة بكاملها من الأوليات القصوى في قائمة مهام حكومات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لم يكن قطاعا التعليم والصحة وحدهما ما تم انتزاعه من التداول السوقي، بل انتزعت أيضًا مهام أخرى مهمة وخدمات كثيرة. وبدأت

الدولة ذلك محليًّا بما أطلق عليه «الاشتراكية المحلية» في الربع الأخير من القرن الـ١٩؛ حيث نقلت ملكية شبكات مياه الشرب وغاز التدفئة والاستخدامات المنزلية إلى بلدية المدينة ليتزود بها المواطنون بعيدًا عن آليات السوق الحرة ومضارباتها. أما قطاع الإسكان، فقد بدأ تدخل الدولة فيه مع صدور قانون خاص بذلك عام ١٨٩٠، أسند بمقتضاه للمحليات تشييد المساكن. وحولت خطوط الهاتف إلى الملكية العامة عام ١٨٩٢ . وفي بدايات القرن العشرين امتدت الملكية العامة لتشمل الكهرباء، والإذاعة، والطيران المدني، وخطوط السكك الحديدية ومناجم الفحم، وصناعات كثيرة أخرى لا مجال لسردها هنا من التي استحدثت وتولتها الدولة. ولم يكن الدافع لأكثر عمليات «التأميم» تلك تطبيق قيم أو مفاهيم اشتراكية، بل اهتمام الوطنيين بامتلاك تلك الخدمات الأساسية ولعدم كفاءة الشركات الرأسمالية التي كانت تنتج تلك الخدمات الأساسية وتبيعها بأسعار فوق طاقة المواطن العادي، كما لم تكن تهتم بتحديثها ومواكبة تطورها الزمني.

بلا أي شك لعبت الهيئات الاتحادية الممثلة للطبقة العاملة، مع تكوين حزب العمال، وظهور التوجه الاشتراكي، دورًا كبيرًا في دفع الدولة إلى تبني تقديم الخدمات الأساسية للجماهير بتكلفة معقولة، كما كانت الدولة مدفوعة إلى ذلك أيضًا بسبب تزايد الصراع الدولي. وكانت الانطلاقة الكبرى نحو تحقيق دولة الرفاه قد بدأت قبل الحرب العالمية الأولى بعقد من الزمن، ولم يكن ذلك استجابة لمطالب التنظيمات السياسية للطبقة العاملة فقط، بل أيضًا كرد فعل على الحالة البدنية السيئة التي ظهر بها الجنود البريطانيون في حرب البوير، ولاكتشافهم للحالة الأوفر حظًّا التي كان عليها جنود ألمانيا وتُحَقِّقُ مستوى متقدمًا من الرفاه في الإمبراطورية

الألمانية. وتمخضت الحرب العالمية الأولى عن تمدد عظيم لهيمنة الدولة على الاقتصاد. وبالرغم من أن أغلب تلك الهيمنة قد رفعت بعد انتهاء الحرب عن جوانب كثيرة من الاقتصاد، فإنها أسست سابقة مهمة للتمدد المستقبلي لملكية الدولة. وقد رسخت الحرب العالمية الأولى التنظيم الطبقي، مع تكوين هيئات قومية مركزية جمعت لأول مرة بين ممثلي الاتحادات العمالية وممثلي أصحاب الأعمال؛ لمواجهة الحكومات التي أصبحت منغمسة بعمق في إدارة الاقتصاد.

أدى التناحر بين الإمبراطوريات الكامن خلف أغلب الصراعات الدولية في النصف الأول للقرن العشرين إلى تبلور كثير من سمات الرأسمالية المنضبطة. ومع ازدياد التنافس الدولي بعد انتشار الرأسمالية الصناعية في دول أخرى، حلت حماية الدولة محل حرية التجارة، ووصلت تلك الحماية إلى أعلى ذرى لها في ثلاثينيات القرن العشرين. فالأسواق يمكن حمايتها، كما يمكن العمل على ضمان استمرار التزود بالمواد الأولية الخام رخيصة الثمن بإنشاء إمبراطورية وتطويقها بالأسوار الحمائية ضد الإمبراطوريات الأخرى المنافسة. وأدت تلك الحماية أيضًا إلى إمكانية توصل أصحاب الأعمال إلى تصالح وتوافق مع اتحادات العمال التي لم يكن بإمكانها أن تصمد دون تلك المصالحة، في مواجهة المنافسة المتزايدة من دول ذات إنتاجية أعلى وفاتورة أجور أقل.

هناك اعتباران مهمان لا بد من توضيحهما في هذا الصدد: الأول: لا يمكن الادعاء بأن الإمبراطوريات قد تكونت لأسباب اقتصادية مجردة، بل الأصح وخاصة في الحالة البريطانية، أنها مكنت من تطوير رأسمالية منضبطة أو موجهة تعتمد على تنظيم وتصالح طبقييْن. والآخر: مصطلح إمبراطورية لا يعني فقط البلاد والأماكن الجغرافية الخاضعة لهيمنة

الحكومة الإمبريالية، بل أيضًا كل المناطق المهيمن عليها بمصالح مالية واقتصادية. لذلك نجد أن بريطانيا قدأفادت اقتصاديًّا إفادة عظمى من الاستثمار في دول أمريكا اللاتينية مع أنها لم تكن مستعمرات بريطانية، وكانت تحت هيمنة المصالح المالية والاقتصادية البريطانية.

وصلت الرأسمالية في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية إلى أعلى ذروة تبلغها الرأسمالية المنضبطة، وكانت أربعينيات القرن العشرين تمثل العقد الذي اكتملت فيه مظاهر دولة الرفاهة والرخاء في بريطانيا، كما تمت في العقد ذاته آخر عمليات التأميم وأكبرها، بالرغم من أن بعض الشركات كانت لاتزال تُؤمم وتُنقل إلى ملكية الدولة في سبعينيات القرن العشرين. وامتد القطاع العام الإسكاني ووصل إلى أعلى قمة له عام ١٩٧٩ ليهيمن على نحو ثلث الثروة الإسكانية البريطانية. واتجهت حكومات عقدي الستينيات والسبعينيات في بريطانيا إلى تنظيم الأسعار والأجور من خلال عقد اتفاقات ملزمة مع الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال، وقد أدى ذلك بدوره أيضًا إلى توفير فرصة للاتحادات العمالية ومجالس رجال الأعمال للتأثير في الحكومات وفي توجهاتها السياسية وفي قراراتها الاقتصادية، مقابل التعاون معها على تحقيق توازن بين الأسعار والدخول. وحاولت الحكومة أيضًا اتباع سياسات استباقية ضد دورية التقهقر والانحسار الاقتصادي للمحافظة على نسبة تشغيل عالية للعمالة، وكانت قضايا المساواة في صدارة السياسات، خاصة المتعلقة منها بالتعليم، والضرائب، والرفاهة.

كانت العيوب الواضحة والمؤكدة والصراعات الحادة للرأسمالية الفوضوية قد خلقت التنظيمات المضادة لها، كما خلقت المؤسسات والأيديولوجيات الخاصة بالرأسمالية المنضبطة، وكانت مؤسسات

وأيديولوچيات مستقلة ومتميزة ومترابطة. لقد اتسمت المرحلة الثانية من مراحل الرأسمالية، وهي الرأسمالية المنضبطة من قبل الدولة، بنمو هيئات كبرى، وتطور التنظيم الطبقي، واتساق العلاقات بين الكتل المنظمة للدولة والتنظيمات الطبقية، وتدخل الدولة وتنظيمها لتوجهات الرأسمال وطموحه، وتحقيق رفاهة المجتمع ورخاء الدولة، وامتداد الملكية العامة لتشمل كثيرًا من المجالات الخدمية، وكانت كل تلك المناحي ذات علاقات تبادلية تدعم كل منها الأخرى، والقاسم المشترك الذي جمع بينها جميعًا هو تحجيم تأثير علاقات السوق في حياة المواطنين، بعد أن خبر الجميع وطأة لا إنسانية قوى السوق التي عاش في ظلها المواطنون في حقبة ظهور الرأسمالية وبزوغها ونموها. ولا يمكن أن تكون ديناميات الرأسمالية المجردة هي السبب في التحول إلى الرأسمالية المنضبطة، بقدر ما كان البعد القومي والصراع الدولي هما اللذان دفعا إلى ذلك التحول، ففي خلال تلك المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تم تنظيم الرأسمالية المنضبطة داخل الإمبراطوريات القومية.

العودة لآليات السوق

في عقد ستينيات القرن العشرين، بدت الملامح المكتملة لتحقق مجتمع ودولة الرفاه في بريطانيا، من علاقات مؤسسية بين الحكومات البريطانية والتنظيمات والهيئات الاقتصادية ذات المصالح العظمى، وملكية عامة تمتد إلى كثير من المجالات الاقتصادية الخدمية العامة المحققة للرفاه الاجتماعي. كانت مكونات الرأسمالية المنضبطة وبنيتها وقيمها التي أفرزتها تنمو وتتطور على مدى قرن كامل على الأقل، وبدت كما لو كانت ستستمر في النمو والتطور في المستقبل المنظور على

الأقل. بالتأكيد كان للرأسمالية المنضبطة منتقدوها سواء من اليمين أو من اليسار، إلا أنها لم تكن موضع انتقاد خطير من قبل التيار الرئيس لأغلب الساسة حتى نهاية عقد الستينيات. ولكن خلال عقد السبعينيات انهارت الرأسمالية المنضبطة، وخلال عقد الثمانينيات الذي يليه ظهرت أصولية اقتصادية جديدة ركزت على إعادة إحياء وإطلاق قوى السوق، وفرضت تلك التوجهات نفسها بقوة على سياسة الحكومة البريطانية.

لماذا انهارت الرأسمالية المنضبطة؟ أحد أسباب ذلك الانهيار أن المؤسسات والهيئات الاقتصادية لم تستطع في النهاية أن تستمر في العمل والصمود في وجه المتغيرات. فشلت المحاولات الحكومية في السيطرة على علاقة الأسعار والدخول مرة بعد أخرى؛ فالتعاون المطلوب واللازم لتحقيق تلك السيطرة بين اتحادات العمال وأصحاب العمل والدولة كان إما لا يتحقق، وإما لا يمكن التخطيط بنجاح لإنجازه، حين كانت الحكومات تتبنى سياسات أكثر تشددًا، كانت تقابل بمقاومة من الاتحادات العمالية لا تقدر على قهرها، مقاومة تشكل تهديدًا لبقاء الحكومات ذاتها. وفي عام ١٩٧٤، فشلت حكومة المحافظين في التعامل مع إضراب عمال المناجم ضد سياسة الأجور؛ مما تسبب في هزيمة حزب المحافظين في الانتخابات، كما خسر حزب العمال انتخابات ١٩٧٩، بسبب «شتاء السخط» بعد أن فشلت سياسة الأجور فشلًا ذريعًا تحت وطأة موجة كبرى من موجات إضراب عمال القطاع العام.

فسر الفشل في ذلك الوقت في المحافظة والاستمرار على سياسة الرأسمالية المنضبطة بأنه نتيجة للعيوب والقصور الذي شاب العلاقات الصناعية البريطانية، وكان ذلك واضحًا بالفعل، في ظل التنظيمات المتعددة غير المركزية لكل من الاتحادات العمالية ومجالس رجال الأعمال.

وكانت تلك البنى قد تشكلت في القرن التاسع عشر ولم تتكيف تراكيبها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن ذلك، كانت التنظيمات المماثلة في السويد تعمل بكفاءة بلا أي قلاقل ولا اضطرابات في وجود مركزية متوازنة وتركيبات فعالة، وبالرغم من كل ذلك مرت السويد أيضًا باضطرابات اقتصادية في عقد السبعينيات وواجهت مصاعب جمة سنعرضها في الفصل التالي. ويعني ذلك بالطبع أنه كانت هناك مشكلات أخرى أكبر وأعمق تواجه الرأسمالية المنضبطة أكثر من مجرد اتهام الكيانات الاقتصادية البريطانية بالبداءة.

لكن المشكلة الحقيقية تحددت في أن المنافسة الدولية المتزايدة كانت تضع المجتمعات الصناعية الأصلية تحت ضغط متزايد زادت من حدته وطأة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في السبعينيات وسنحللها في الفصل السادس. ورأى أصحاب العمل أن الحل الملائم يكمن في تقليل تكلفة العمالة؛ مما يعني خفض الأجور، أو التخلص من نسبة من العمالة، أو زيادة الإنتاج، وكانت جميعها غير مقبولة من العمال وقاومتها الاتحادات العمالية. ومع تطور الرأسمالية المنضبطة، نمت الاتحادات العمالية وتزايد أعضاؤها وزادت قوتها حتى أصبحت لها قوة تسمح بمقاومة أي تغيرات يسعى أصحاب العمل إلى إجرائها وإجهاضها إذا رأوا أنها ضد مصالح أعضائها.

لقد أتاحت لهم الرأسمالية المنضبطة التعامل مع كثير من المشكلات التي أفرزها نظام الصناعة الرأسمالية، كما مكنتهم من تحقيق تصالحات وحلول وسط معقولة توازن بين مصالحهم ومصالح أصحاب العمل. وكما أشرنا فيما سبق، فإن أحد الأسباب التي مكنت الرأسمالية المنضبطة من الاستمرار كان يكمن في عزل الاقتصاديات القومية عن المنافسة

الدولية. ومع اضمحلال الإمبراطوريات وتداعيها، ونمو التجارة الحرة، تداعى وانهار ذلك العزل، وازدادت المنافسة الدولية شراسة، وأصبحت مؤسسات الرأسمالية المنضبطة تحت ضغط هائل لا قبل لها باحتماله ولا ترويضه.

حدثت أيضًا تغيرات كبرى في القيم والأوليات، تمثلت في ردة فعل شعبية رافضة للرأسمالية المنضبطة، وكانت هناك شواهد تمرد متزايد ضد الضرائب المرتفعة، وعدم رضا عام ضد سياسة «خذها أو اتركها» من قبل الخدمات العامة الممولة من الضرائب العامة؛ فتلك الخدمات لم تكن تقدم اختيارات ولا بدائل من التي يتوقع متلقي الخدمة أن يجدها، ومع أن البطالة كانت تتزايد في عقد السبعينيات، فإن الجماهير بدت مهتمة أكثر بمسألة الضرائب والأسعار أكثر من اهتمامها بتوفير فرص عمل أكثر. وكان الاهتمام العام بالرفاهة والمساواة وفرص العمل، وهي القيم الرئيسة للرأسمالية المنضبطة، يعاني من وطأة تركيز أكبر على الفردية وحرية الفرد وحقه في توفير فرص اختيار أوسع بين بدائل.

ولم تكن تلك التغيرات مجرد جانب من أسباب تراجع الرأسمالية المنضبطة وانهيارها، لكنها توضح أيضًا اتجاه التحولات الرأسمالية في عقد الثمانينيات. وقد واجهت الرأسمالية المنضبطة انتقادات من اليسار واليمين على حد سواء، وفي عقد الثمانينيات عقد لواء النصر للتيار اليميني. لقد هيمنت مبادئ «الليبرالية الجديدة» المتمثلة في حرية الفرد، وحرية قوى السوق على كل المبادئ الفكرية والسياسية. وسعت الليبرالية الجديدة إلى تصفية كل ما ترتب على الرأسمالية المنضبطة والعودة بالمجتمع البريطاني إلى الوضع الذي كان عليه في العهد المبكر للرأسمالية البريطانية. وتطورت الأفكار الرئيسة لتيار الليبرالية الجديدة في عقد السبعينيات على

أيدي «كيث چوزيف» (Keith Joseph) مبشر الليبرالية الجديدة وقائدها، وتبنتها حكومة «مارجريت ثاتشر» في الثمانينيات، ثم تبناها تيار حزب العمال الجديد في التسعينيات.

بعد نجاح حزب المحافظين بزعامة «مارجريت ثاتشر» (Margaret Thatcher) في الانتخابات عام ١٩٧٩، قام بإلغاء «الكينزية» (Keynesianism) المكونة من حزمة من التوجهات مثل المحافظة على نسبة العمالة عالية عن طريق إدارة الحكومة للاقتصاد والإنفاق العام والهيئات والمجالس الكبرى الممثلة لمصالح أطراف عملية الإنتاج الصناعي. وكان هناك انتقال واضح في سلم الأولويات من المحافظة على توافر فرص العمل إلى السيطرة على التضخم، ولم تعد الحكومة ملزمة باستشارة التنظيمات القومية العليا الممثلة للاتحادات العمالية ومجالس رجال الأعمال حول السياسات المزمع تنفيذها، فوجد ممثلو الطرفيْن أنفسهم خارج أطر هيئات الدولة الفاعلة. كما ألفى ممثلو الاتحادات العمالية أنفسهم فجأة منعزلين في البرد والعراء من حكومة اليمين الجديد. والأغرب أن رئيس المجلس الأعلى لرجال الأعمال قد صدم هو الآخر صدمة مروعة حين وجد نفسه في العراء هو الآخر بعد التقائه بـ«مارجريت ثاتشر» عام ١٩٨٠. لقد رفضت حكومة اليمين الجديد التعامل مع الجانبيْن، العمال، وأصحاب العمل.

أصبح الهدف الأول لليمين الجديد إحياء قوى حرية السوق «بتقهقر الدولة» في كل التوجهات. وتم قطع الإنفاق الرفاهي من خلال تقليص إعانة البطالة، وإحلال نظام القروض والمنح بديلًا من المنح المجانية مع زيادة الرسوم التعليمية. ومع ذلك لم يقل الإنفاق العام؛ فقد أدى ارتفاع نسبة البطالة إلى مزيد من الإنفاق على بنود الضمان الاجتماعي.

ولم يحدث تخفيض عام للضرائب مع الانتقال من التركيز على ضريبة الدخل إلى فرض ضرائب كثيرة غير مباشرة بادعاء إتاحة اختيارات أكثر للناس؛ فلهم حق اختيار ألا يشتروا المنتجات التي فرضت عليها الضرائب غير المباشرة.

تمت إعادة قطاع الصناعات العام وقطاع الخدمات إلى السوق من خلال أشكال مختلفة من الخصخصة. وكان أبسط تلك الأشكال وأكثرها مباشرة هو بيع الشركات العامة إلى مستثمرين. وطبقًا لـ«يرچين وستانسلو» (Yergin and Stanislaw)، فإن ثلثي الصناعات العامة التي تصل إلى ٤٦ صناعة كبرى توظف نحو ٩٠٠٠٠٠ عامل وموظف تم بيعها بتلك الطريقة حتى عام ١٩٩٢. وبدأت عمليات بيع هائلة لمساكن القطاع العام وإسكانه، وذلك بإتاحة الحكومة لمستأجري تلك المساكن فرصة شرائها. وتمثل شكل آخر من أشكال الخصخصة في المنافسة الإجبارية للقطاع العام في العطاءات، وألزم ذلك هيئات القطاع العام ووكالاته بوضع الخدمات التي يقدمونها موضع تنافس مع القطاع الخاص وإرساء العطاء على أفضلها تنافسيًّا. على سبيل المثال، فرض على كل السلطات الصحية في المحليات عام ١٩٨٣ تقديم عطاءات تنافسية لتوفير خدمة النظافة وخدمات المغاسل العامة والوجبات. والقائم الفعلي السابق على تقديم تلك الخدمات، وهي السلطات الصحية في المحليات، قد يستمر في تقديمها إذا فاز بتقديم أفضل عطاء، ولكي يتحقق ذلك كان على السلطات الصحية في المحليات أن تسلك سلوك الشركات الخاصة في التنافس على تقديم أفضل سعر وأفضل خدمة.

لم يكن من السهل على قطاعات خدمية أخرى أن تخصخص بتلك الوسائل، فتم دفعها إلى التنافس طبقًا لآليات السوق. وهكذا، حين

تعذر من الجانب السياسي خصخصة قطاعي الصحة والتعليم، تم خلق أسواق خاصة موازية في قطاعي الصحة والتعليم الإلزامي والجامعي والمستشفيات، ودفعت جميعًا إلى حالة من تنافس السوق. في الوقت ذاته، تم إرساء بدائل خاصة في الصحة والتعليم (وكذلك رواتب التقاعد) وتشجيعها. ولم يكن من الممكن خصخصة قطاع السجون، ولكن في التسعينيات وضعت بعض السجون تحت إدارة خاصة لخلق حالة تنافس بين القطاع الخاص وأجهزة الدولة التنفيذية.

تمت العودة إلى قوى السوق بالتخلص من قوانين الدولة المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وبرفع يد الدولة عن التدخل في أي نشاط اقتصادي. وقد اتخذ ذلك أشكالًا مختلفة مثل إلغاء القيود على تجارة يوم الأحد، والتساهل في القواعد المنظمة للخطط الاقتصادية، والحد الأدنى من التدخل في التلفزة التجارية الحرة. وربما كان التأثير الأكبر في مجال الصناعات التمويلية.

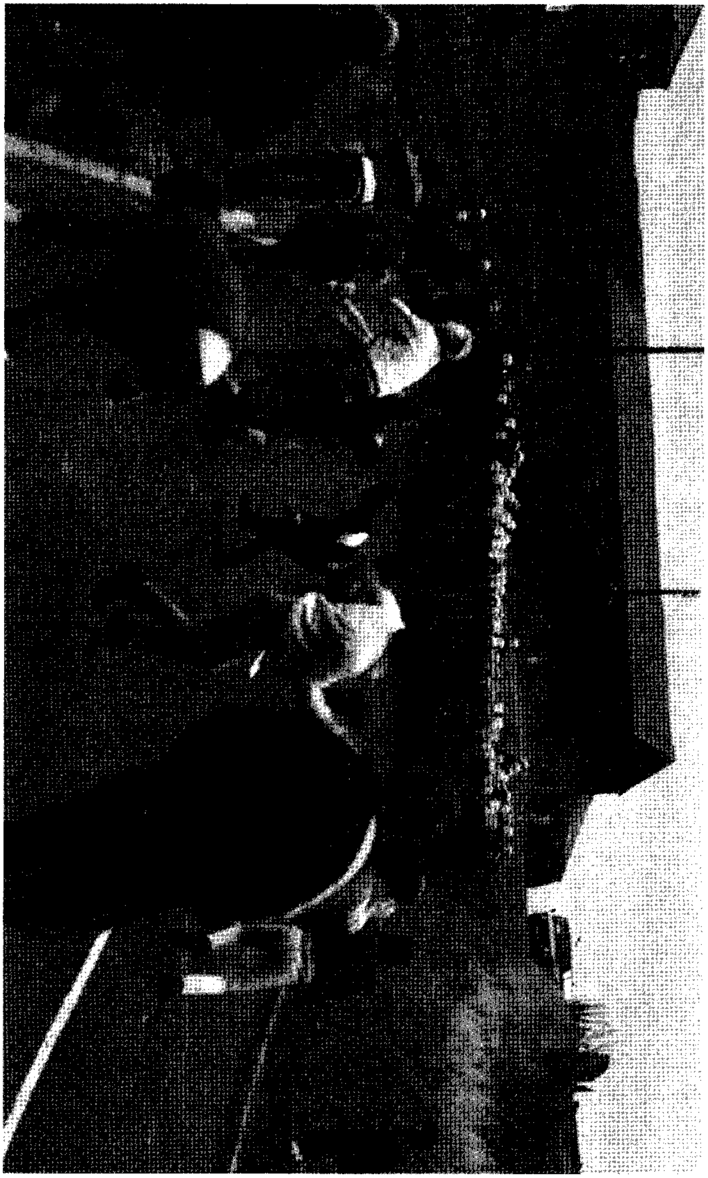
كانت الصناعة التمويلية منظمة من قبل هيئات نوعية تهيمن على قطاعاتها المختلفة وكل منها مستقل بمجاله. فقطاعا جمعيات البناء، والبنوك على سبيل المثال، كان كل منهما يقدم القروض المالية، ولكن كان كل منهما يستقل بأسواق مختلفة عن الآخر ولم تكن بينهما منافسة، فأزيحت الحدود الفاصلة بين أسواق كل منهما النوعية؛ حتى يدخلا في تنافس نظرًا إلى إيمان الليبرالية الجديدة بتعظيم المنافسة. وبدأت مؤسسات لندن المالية والتمويلية تتنافس على جذب رءوس الأموال العالمية مع نيويورك والمراكز المالية الدولية الأخرى، مع إزالة كل القيود الدولية، خاصة إلغاء قيود التبادل عام ١٩٧٩، التي زادت من حدة الضغوط التنافسية من خلال السماح للبنوك الأجنبية بحرية أكبر في التعامل خارج الحدود؛

مما أتاح للبنوك البريطانية حرية مطلقة في التعامل في الخارج، وكان بنك بيرنجز الذي روينا قصته في الفصل الأول أحد البنوك التي استغلت فرص الحرية المطلقة الجديدة التي أدت به إلى كارثته الشهيرة.

بالرغم من كل ذلك، فإنه لا بد من التأكيد على أن التحولات الكثيرة تتطلب رفع يد الدولة عن كثير من الجوانب الاقتصادية، بشكل كامل وكلي. وكما يذكر «أندرو جامبل» (Andrew Gamble)، فإن الاقتصاد الحر تمامًا يتطلب دولة قوية. وفي حقيقة الأمر، أدى إحياء قوى السوق والعودة إلى حرية السوق إلى زيادة تدخل الدولة، لا العكس، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك من خلال سنوات حكم «مارجريت ثاتشر».

لا يمكن للخصخصة وحدها أن تؤدي إلى تنافس السوق إذا تحول احتكار الدولة ببساطة إلى احتكارات خاصة أو شركات خاصة يسمح لها باحتكار الأسواق؛ لذلك أنشئت سلسلة من «الإدارات» المنظمة الجديدة مثل «أوف جاز» (Ofgas)؛، و«أوف تيل» (Oftel)، و«أوف ووت» (Ofwat)، لوضع سياسات جديدة لشبكات الغاز، والاتصالات، والمياه على التوالي في الأسواق الاستهلاكية الخاصة بكل منها.

بشكل مختلف، اعتبرت الاتحادات التجارية عائقًا أمام حرية سوق العمالة، وأصبحت أكثر عرضة لصدور تشريعات قانونية مقيدة لها أكثر من أي وقت سابق. لقد صمدت تلك الاتحادات أمام كل محاولات الستينيات والسبعينيات التي قامت بها حكومات حزبي العمال والمحافظين لإصلاحها، إلا أنها خضعت وأجبرت على الامتثال في الثمانينيات، وأصبحت التشريعات الجديدة التي تحكم حركتها مدعومة بعقوبات جزائية، تؤدي مخالفتها ـ وقد أدت فعلًا ـ إلى توقيع غرامات مالية،



٧- عودة إلى الماضي: استخدام الدولة للشرطة لقهر عمال المناجم عام ١٩٨٤.

وإلى حرمان تلك الاتحادات من التمويل المخصص لها، وحرمانها من الاستفادة من منشآتها المعمارية، وكل أصولها المادية. وتلقت الاتحادات لطمة كبرى من الحكومة في الثمانينيات بتخطيط أعد بعناية لقهر عمال المناجم في ١٩٨٤-١٩٨٥، وكانت الحكومة قد أعدت مخزونًا من الفحم قبل بداية إضراب عمال مناجم الفحم، وتدخلت الشرطة بحسم لإحباط الاتحادات العمالية وإجهاض مخططاتها، كما قدم زعماء الإضراب للمحاكمة. وطبقًا لما سجله «بيرسي سميث» (Percy-Smith)، و«هيليارد» (Hillyard)، وقعت على العمال أكثر من ٤٠٠٠ عقوبة، كان أغلبها بتهمة التعدي على النظام العام.

فرضت الحكومة المركزية سيطرة محكمة على الحكومات المحلية للتحكم في الإنفاق الحكومي العام وإجبار المقاطعات على خصخصة الخدمات الحكومية. وأنشأت أجهزة جديدة في مجالي التعليم والصحة لتحسين الخدمة وتطويرها وإعداد تقارير دقيقة عن كفاءة أداء كل منهما. وفي واقع الأمر، كان هناك امتداد كبير لهيمنة الحكومة المركزية على المحليات في التعليم والصحة والاتحادات التجارية، أكثر مما كانت عليه في أي وقت من أوقات السلم في بريطانيا، ولم تكن الحكومة في حقيقة الأمر «تتقهقر» على الإطلاق.

لم يكن التحول إلى الليبرالية الجديدة نتيجة تولي حزب المحافظين الحكم، والذي عكس مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية بدأته «مارجريت ثاتشر»؛ فقد استمر ذلك التحول على أيدي حزب العمال المجدد بعد وصوله إلى الحكم واتباع السياسات الليبرالية الجديدة ذاتها مع خروج بسيط عن النص الثاتشري، مثل تحديد حد أدنى جديد للأجور، وضمان الحقوق المعترف بها للاتحادات، واستعادة جزئية لملكية خطوط

السكك الحديدية. كان الحد الأدنى للأجور مجمدًا عند مستويات أدنى، وتركت كل التشريعات المنظمة للعمل النقابي والاتحادات العمالية على ما هي عليه دون مساس، واستمر حزب العمال المجدد في تنفيذ الخصخصة، واقتحم حزب العمال بالفعل وسائل معقدة من توسيع نطاق الخصخصة، فمدها إلى مجالات جديدة من خلال ابتداع فكرة المشاركة بين القطاعيْن، العام والخاص، والتي كانت تهدف إلى جذب رأس المال الخاص والإدارة الخاصة إلى مجال الخدمات العامة. وهكذا، قامت شركات خاصة بتولي إدارة المدارس الحكومية الفاشلة والمتعثرة، بل حتى تولي إدارة السلطات التعليمية السيئة في المحليات.

تظهر خطة حزب العمل التي أعدها لقطاع «الخدمات الصحية القومية» (NHS) مثالًا جيدًا للفكر الجديد لحزب العمال. فبالرغم من انتقاد حزب العمال الشديد لحزب المحافظين لإدخاله آليات السوق الحرة في أسواق الخدمات العامة، فإنه بمجرد وصوله إلى السلطة، غلبت آليات السوق على خطة عام ٢٠٠٢ لقطاع الخدمات الصحية. وقد وضعت إتاحة الاختيارات على رأس الخطة، أي حق المرضى وأطبائهم في اختيار المكان والوقت الذي يحصل فيه على الخدمة الصحية، ووصل حق الاختيار إلى إتاحة اختيار مستشفيات خاصة أو حتى خارج بريطانيا. وحيث إن فاتورة حساب المريض ستدفع في المكان الذي يختاره المريض، فإن المستشفيات العامة والخاصة ستدخل في تنافس شرس للحصول على تلك الأموال. وكان هناك تركيز شديد على تحقيق أداء أفضل من خلال اللامركزية، والحوافز، و«السداد المالي طبقًا للنتائج».

لم يعن الاعتماد اليقيني على آليات السوق في قطاع الخدمات الصحية أن السوق لا الدولة هي القادرة وحدها على تنظيم الخدمات الصحية

القومية والسيطرة عليها. فقد كان على المجلس القومي للإجادة الطبية التأكد من، وضمان، أن أفضل الوسائل العلاجية الملائمة للتكلفة، هو ما يحصل عليه المرضى، كما أن المجالس المنظمة للخدمات القومية تضع مقاييس مستويات الأداء، وأيضًا، هناك مراقبة أخرى لمستويات الأداء من «المجلس التنظيمي الأعلى للصحة»، وتصنيف مستويات الأداء الطبي في الهيئات العلاجية، ومتابعة الشكاوى، ويقوم مجلس مراقبة الرعاية الاجتماعية بمتابعة شئون التمريض ورعاية المسنين. وعدا ذلك، كانت هناك مئات الأهداف التي تضمنتها الخطة الحكومية القومية لقطاع الصحة التي قدمها حزب العمال الجديد.

تبدو المساحة التي ابتعدها تيار العمال الجدد عن القيم الاشتراكية التقليدية لحزب العمال من خلال التغيرات الجوهرية التي طرأت على قيمه وأهدافه. لقد حدث تغير هائل من الجماعية إلى الفردية، وأبعد تيار العمال الجدد نفسه عن القواعد التقليدية لحزب العمال، وعن الاتحادات التجارية وتحول إلى اختيارات المستهلكين للخدمات في قطاعي التعليم والصحة، وكل ذلك يظهر التحول الجوهري نحو الفردية التي تتبناها الليبرالية الجديدة. أما جانب إعادة التوزيع، فقد بدا بشكل باهت ومحدود، خاصة في مجال تقليص مستوى فقر الأطفال، غير أن الميول التي بدأت في الثمانينيات للتراجع عن المساواة في توزيع الدخول استمرت أيضًا على أيدي حكومة العمال الجدد، بل إن الفجوة في الدخول اتسعت وتزايدت. وتم التراجع عن كثير مما تحقق في مبدأ تحقيق المساواة عن طريق إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء عن طريق الضرائب، وحلت محلها توجهات لإعلاء قيمة الفردية وإتاحة فرص لمن يستحقون من الفقراء لتحقيق تطورهم وطموحهم. وبشكل ملحوظ، أصبح مبدأ اللامساواة

يناقش في ضوء مصطلحات الثروة والدخل، وفي فرص التوصل إلى مصادر للثراء، وصاغها «أنثوني جيدنس» قائلًا: «السياسات الجديدة تعرِّف المساواة على أنها السماح المتساوي بالوجود في نطاق التنافس على مصادر الثروات (الاستيعاب)، وتعرِّف عدم المساواة بأنها «الإقصاء عن الوجود في نطاق التنافس على مصادر الثراء (الاستبعاد)».

تحولات الرأسمالية

قدمنا في هذا الفصل، تحليلًا لتحولَيْن من تحولات الرأسمالية، فما الذي يمكن أن نتعلمه منهما؟

كان التحول الأول، من الرأسمالية الفوضوية إلى الرأسمالية المنضبطة، وتبين من ذلك التحول أنه كان من الممكن حماية الجماهير من بعض أسوأ التبعات المترتبة على العمل في نطاق قوى السوق المطلقة، وأنه من الممكن تنظيم أحوال العمل، ويمكن للعمال من خلال تنظيماتهم الجماعية أن يحدوا من سطوة أصحاب الأعمال وطموحهم في استغلالهم، وأن تتيح لهم تنظيماتهم خلق حالة تسمح بالتفاوض لإجراء تحسينات في الأجور وأحوال وظروف العمل. ويعني ذلك أن رفاهة المجتمع أصبح قضية تخص الدولة والحكومات التي تمثلها؛ فقامت الحكومات بإبعاد إنتاج الخدمات الأساسية وتقديمها على آليات حرية السوق؛ حتى تقدم تلك الخدمات بالتساوي لكل المواطنين. وسعت الحكومات إلى إدارة الاقتصاد بتطوير شكل من أشكال التعاون بين الحكومة والتنظيمات الممثلة للعمال وأصحاب الأعمال من اتحادات عمالية ومجالس رجال الأعمال. وثبت أن الرأسمالية يمكن تقنينها والسيطرة على مواضع جموحها، حتى لو كان من يعملون على السيطرة عليها يحصلون أحيانًا على نتائج غير

التي أرادوها، وخضوعهم أحيانًا ثانية للضغط الشديد من أصحاب رءوس الأموال الأقوياء، أو يفشلون أحيانًا ثالثة في تحقيق ما وعدوا الناخبين به.

تمثلت المشكلة الجوهرية التي واجهت الرأسمالية المنضبطة في تضييق هامش إمداد السوق بالبضائع والسلع والخدمات، وكان ذلك يضعف الآلية المركزية لاقتصاديات رأس المال. ولما ازدادت شراسة المنافسة الدولية، وحدثت الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، وقع عبء شديد على المجتمعات الرأسمالية العريقة؛ مما جعل الرأسمالية المنضبطة تنهار وتتداعى. كما أضعفت الرأسمالية المنضبطة أيضًا زيادة الميول والتوجهات نحو الفردية التي تعطي أولية مطلقة لاختيارات المستهلك وإمداد السوق. لذلك ارتفعت الأصوات المنادية بالعودة إلى قيم العصور التي سادتها قوى السوق المطلقة بلا تقنين وحيويتها.

في التحول الثاني، انتعشت قوى السوق من جديد، إلا أنه لم يحدث ارتداد إلى الخلف من قبل الحكومات؛ فآليات السوق يمكن لها أن تعمل فقط في إطار تدخل الدولة وفي نطاق نظمها وقوانينها. بالفعل، لم يكن المفهوم الكلي للمرحلة السابقة التي ساد فيها الاعتقاد بأن السوق هي المسيطر الوحيد، أو ما يطلق عليه مرحلة سيادة السوق؛ إلا خرافة؛ ففي ذلك العصر، وهو عصر الرأسمالية الفوضوية، لعبت الدولة من خلال المحافظة على النظام دورًا آخر رئيسًا في تمكين الرأسمالية من العمل. وفي المرحلة الأخيرة أيضًا التي أعيد فيها إحياء قوى السوق الرأسمالية المطلقة، تميزت هي الأخرى بكثافة غير مسبوقة من تدخل الدولة، والذي أصبح أوسع نطاقًا من أي زمن سابق في عصر الرأسمالية المنضبطة.

خلق العالم الجديد، عالم إعادة رأسمالية السوق، اختيارات أوسع

وأكثر حرية للفرد، ولكنه خلق أيضًا نمطًا من الحياة أقل أمنًا وضمانًا، وظروف عمل تحت ضغوط عالية، وتعميق اللامساواة. ولو وضعنا في الاعتبار تنوع السلع الاستهلاكية، وتعدد قنوات الإعلام، ووجود مقاصد سياحية كثيرة لقضاء الإجازات، وكذلك توفر المدارس، فإنه لا يمكن لأي امرئ أن ينكر وجود حرية اختيار أكبر وأعرض وأوسع. غير أن المستقبل أصبح أقل أمانًا للفرد ـ خاصة في الجوانب الجوهرية من حياة الناس، مثل العمل، والمسكن، ورواتب التقاعد. وأدى انعدام الإحساس بالأمان مع الضعف والوهن اللذيْن ألمّا بالتنظيمات الاتحادية والنقابية في مواجهة الدولة وأصحاب الأعمال، إلى إضعاف قدرة العمال على مقاومة متطلبات أصحاب الأعمال بمزيد من العمل وأداء أفضل، وهي متطلبات خلقتها زيادة حدة المنافسة وتدخل الدولة بكثير من التشريعات والقوانين. واتسعت الهوة بين المحاصرين في وظائف وأعمال ضئيلة الأجر، ويواجهون مستقبلًا غير مأمون، وبين القادرين على استغلال الفرص الجديدة المراكمة للثروات. وحين سادت الرأسمالية المنضبطة، تقلصت حرية الفرد لحساب تحقيق المساواة. ولكن، مع إعادة حرية السوق الرأسمالية، ثم التضحية بالمساواة والأمان معًا لتحقيق الحرية الفردية وحق الاختيار.

توجد مؤشرات ضئيلة على تغير ذلك في المستقبل المنظور، غير أنه من الخطأ افتراض أن تلك المرحلة هي المرحلة النهائية في مسار تطور الرأسمالية. فإذا كانت السوق الرأسمالية الحْرة تبدو الآن منيعة وراسخة، فكذلك كانت الرأسمالية المنضبطة في زمانها وعصرها. ولو كان يعزا إلى الرأسمالية المنضبطة أوجه قصور وضعف، فالأمر ذاته ينطبق على إعادة حرية رأسمالية السوق؛ فانعدام المساواة وضياع

الإحساس بالأمان وافتقاده يخلق بدوره عدم كفاءة، ويؤدي إلى ضغوط مطالبة بالتغيير. فضلاً عن ذلك، وكما بيّنا في الفصل السادس، فإن تلك المرحلة الجديدة من مراحل تطور الرأسمالية قد أصيبت بعدم الثبات والاضطراب والأزمات المتكررة. ولم تحل إعادة حرية رأسمالية السوق مشكلات المجتمع الرأسمالي.

الفصل الرابع

هل الرأسمالية متماثلة في كل مكان؟

حين ظهرت الرأسمالية المنضبطة في مجتمعات مختلفة، اتخذت أشكالًا تنظيمية متفاوتة وخلقت هيئات وكيانات رأسمالية متباينة، وفي قمة أزمة السبعينيات، تسيدت الليبرالية الجديدة منهجًا وعقيدة. وبدا أن هذا النموذج الجديد يقود المجتمعات الرأسمالية باتجاه تحقيق سيادة واحدة هي سيادة آليات حرية السوق من جديد. أفيعني ذلك أن الرأسمالية أصبحت متماثلة في كل مكان؟ أم أن الاختلافات والفروق الدولية التي كانت عليها الرأسمالية المنضبطة قد استمرت ودامت وخلقت أشكالًا مختلفة من الليبرالية الجديدة بين المجتمعات الرأسمالية؟ يحلل هذا الفصل التطور والتحول والتغير الذي طرأ على ثلاثة نظم مختلفة تمامًا من أشكال الرأسمالية المنضبطة، في السويد، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرأسمالية السويدية

من المحتمل أن تكون الرأسمالية المنضبطة في السويد هي التجربة الأكثر اقترابًا من بين النماذج الثلاثة المختارة إلى الرأسمالية المنضبطة

في بريطانيا. فمثل بريطانيا، كانت بالسويد حركة عمالية قوية، واستطاعت أن تحقق درجة متقدمة جدًّا من الرفاهة الاجتماعي، وحدًّا أدنى من تدخل الدولة في عمليات الصناعة، وأصبحت أكثر نجاحًا في تحقيق رأسمالية منضبطة كفؤة ومتطورة.

كانت أحوال الصناعة الرأسمالية السويدية مختلفة تمامًا عن أحوال الصناعة الرأسمالية البريطانية، فقد بدأ التصنيع السويدي بعد التصنيع البريطاني، ولم تكن أمامه إلا سوق محلية محدودة لقلة عدد السكان وعدم توافر أسواق خارجية ومصادر مواد خام من وراء البحار على عكس الإمبراطورية البريطانية. لذلك لم يكن أمام الصناعة السويدية إلا الاعتماد على التصدير، وكان لا بد لمنتجاتها الصناعية أن تكون منافسًا قويًّا حتى تتمكن من البقاء والصمود. وبالفعل، يرى كثير من المحللين أن ذلك الضغط التنافسي أجبر الاتحادات العمالية السويدية وأصحاب الأعمال على التعاون، ويفسر ذلك حالة «السلام العمالي» التي تنعم بها السويد.

بَيْدَ أن وجهة النظر السابقة مضللة؛ وفقد كان هناك صراع طبقي حاد في بدايات الصناعات الرأسمالية السويدية. وفي عام ١٩٠٩، قام العمال بالإضراب العام لمدة خمسة أشهر كاملة، وهو إضراب يبدو إلى جانبه الإضراب البريطاني العام الذي وقع عام ١٩٢٦، واستمر لمدة أسبوع، كأنه نزهة أو مباراة كريكت مسلية. وجاء إضراب عام ١٩٠٩ متوجًا لصراع طويل بين العمال وأصحاب العمل، بعد أن راح كل جانب يقوي تنظيماته ليقهر الطرف الآخر. وراح الاشتراكيون يكثفون نشاطهم في تكوين اتحادات عمالية قوية، ونجحوا في تكوين اتحاد قوى ومنظم من الطبقة العمالية. ورد أصحاب الأعمال بتكوين اتحاد أصحاب أعمال قومي مركزي. وسهل من تكوين تنظيم طبقي قوى غياب التباين العرقي

والديني بين عمال السويد الذين يؤمنون جميعًا باللوثرية البروتستانتية، وكان صراعهم ضد أصحاب الأعمال القوة المحركة الوحيدة لتكوين ذلك الاتحاد العمالي الطبقي القوي.

تحول الصراع الطبقي إلى تعاون طبقي. فقد أدى نمو تلك التنظيمات القوية إلى تكوين هيئات تجمع بين ممثلي الدولة وممثلي العمال وممثلي رجال الأعمال لتحقيق رأسمالية منضبطة توكل إدارتها إلى الهيئات المركزية. وفي حين كانت الحكومات البريطانية المتتابعة تكافح في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لدفع اتحادات العمال وأصحاب الأعمال إلى تحمل مسئولية حل مشكلات جمود الأجور، كانت الحكومات السويدية تترك ذلك ـ إلى حد كبير جدًّا ـ لمجالس العمال وأصحاب الأعمال لتتوافق على تحقيقه بسهولة. وبالفعل، اكتسبت السويد سمعة عالمية عن «سلامها العمالي» لسبب رئيس وهو قدرة التنظيمات السويدية القوية على السيطرة على أعضائها. وهكذا، أدى الصراع الطبقي الحاد جدًّا في السويد إلى خلق أحوال وظروف مهدت إلى تحقيق تعاون طبقي منظم، وعلاقات صناعية سلمية بين العمال وأصحاب العمل.

أدى وجود حركة عمالية قوية موحدة إلى إتاحة ظروف ملائمة لاستمرار حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي التي ظلت في الحكم من ١٩٣٢ حتى ١٩٧٦، وبنت سمعة الحزب على أساس من سياساته التي طبقها في عقد الثلاثينيات إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نجحت في تقليص معدل البطالة إلى أدنى مستوى، كما اشتهرت بتطبيقاتها للكينزية بنجاح، ثم تمكنت بعد ذلك من تحقيق مجتمع رفاهة متقدم يعتمد على شرائح ضرائب تصاعدية.

لم يكن تحقيق مجتمع الرفاه إلا أحد روافد المجموع الكلي لسياسات الحركة العمالية، فقد سعت أيضًا إلى تضييق هامش عدم المساواة من خلال تطبيق سياسة «التضامن الأجري» وأدى تطبيق تلك السياسة إلى تضييق الفوارق بين الدخول حتى وصلت بالفارق في عقدي الستينيات والسبعينيات إلى نصف ما كان عليه قبل ذلك. وصدرت تشريعات قانونية كثيرة لحماية العمال في أماكن العمل مع منحهم حق إبداء الرأي في سياسة الشركات التي يعملون بها. ولم يكن كل ذلك ناتجًا عن أيديولوچية الحزب الحاكم، بل كان جزءًا من اشتراكية ديمقراطية لزيادة القوة السياسية والتنظيمية للحركات العمالية عن طريق خلق اهتمام عام مشترك وهوية واحدة بين كل أفراد الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة.

لم يعن ذلك أن الاشتراكية الديمقراطية السويدية كانت بسبيلها إلى التخلص من الرأسمالية. لقد أيقنت قيادات الحركات العمالية أن تحقيق الرفاهة لا يعتمد فقط على قوة الأفكار الاشتراكية وتنظيمات الطبقة العاملة، بل يعتمد على عمليات الاقتصاد الرأسمالي الديناميكي والتي يمكن لها أن تنافس دوليًّا لزيادة حجم النصيب القومي من كعكة الاقتصاد العالمي. وكانت التوجهات المحورية في السياسة الاقتصادية السويدية قد دفعت الشركات التي لا تحقق ربحًا إلى إعلان إفلاسها؛ حتى يمكن تحويل أرصدتها إلى أنشطة وقطاعات اقتصادية أخرى تحقق ربحًا. وفي هذا الجانب على وجه التحديد، لم يكن العمال السويديون أقل حماية من العمال البريطانيين عند تخلي الحكومة عن الشركات الخاسرة. فضلًا عن ذلك، فإن سوق العمالة التي يسيطر عليها الاتحاد العمالي لا تحمي الوظائف مهما كانت تبعات تلك الحماية، بل تساعد العمال على الحراك وإعادة التأهيل واكتساب الخبرات وتطويرها.

أثبتت السويد أن رأسمالية الرفاه الاجتماعية الاشتراكية من الممكن أن تتحقق، وتأكد ذلك ظاهريًّا بتجنب السويد تطبيق المبادئ الثاتشرية أو آليات الليبرالية الجديدة. ولما تصاعدت حدة الصراع الصناعي، بدأت السويد تواجه أزمة اقتصادية في سبعينيات القرن العشرين. وبالفعل، بدت السويد كأنها تمضي موازية لبريطانيا في نمو الفردية، وتحول سياستها باتجاه اليمين؛ مما أدى إلى نجاح حكومة برجوازية ظلت في الحكم ستة أعوام من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢. كان اليمين السويدي بالرغم من ذلك منقسمًا تاريخيًّا بين ثلاثة أحزاب لم تتمكن من تحقيق حد أدنى من الوفاق بينها لإنجاز التحولات الثاتشرية. ثم عاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الحكم، في ظروف اقتصادية مواتية؛ فبدا النموذج السويدي وكأنه قادر على قهر أعتى العواصف الاقتصادية.

لم يكن ذلك إلا وهمًا بطبيعة الحال؛ فقد كانت الهيئات المركزية الممثلة للعمال وأصحاب العمل تنهار. لقد كان لتلك التنظيمات تواتراتها الداخلية، ليس فقط بين المركز والأطراف، بل أيضًا بين مختلف قطاعات العمل. كان هناك تمدد حتمي للتنظيمات المركزية وصل بها إلى أصحاب الياقات البيضاء، وإلى عمال القطاع العام مع نمو وظائفهم، وأفرز كل ذلك تنظيمات قوية جدًّا انهمكت في تنافسات خصوصية لا يمكن للتركيبات المركزية السويدية أن تحتويها. لذلك أصبح التفاوض المركزي حول الأجور يستغرق زمنًا أطول، وأصبح التفاوض أكثر تعقيدًا ومثيرًا لمزيد من التصارع. ومع ذلك التطور، بدأ أصحاب العمل السويديون ينفصلون عن الهيئات المركزية للتعاون.

لقد تم إبعادهم أيضًا بسبب تداعٍ آخر من تداعيات التغيير، ففي عقد الستينيات سادت حالة من عدم الرِّضا عن أحوال العمل الناتجة عن

ديناميكية الرأسمالية السويدية، فظهرت على السطح من جديد راديكالية عمالية كانت خافية تحت سطح الاستقرار السابق رافعة شعارات ديمقراطية صناعية واقتصادية أكثر طموحًا. وتراكم كل ذلك ليظهر في خطة «ميدنر» (Meidner) التي خلت من أي ذكاء، وهدفت إلى نقل الملكية الصناعية تدريجيًّا على مراحل من رأس المال الخاص إلى صناديق مالية تحت إشراف الاتحادات العمالية. وبالرغم من إقرار النسخة الأولية من ذلك المشروع وهي النسخة المخففة، فإن الضرر الخطير كان قد وقع. كانت قيادات الحزب الاشتراكي الديمقراطي لا تهدف إلى تحطيم الآلة الرأسمالية السويدية، وقد أصاب الضرر الذي ترتب على تقديم ذلك المشروع العلاقة بين الحركة العمالية وأصحاب العمل.

وصل مجلس التنسيق الذي تألف من عناصر الحركة العمالية وأصحاب العمل إلى نهايته المحتومة في ثلاثينيات القرن الماضي. وخلال عقد الثمانينيات، تجمعت تحالفات أصحاب الأعمال، وأجمعت على شن هجوم مضاد شامل لإعادة تأسيس قيم الفردية وقيم المجتمع الرأسمالي غير المقنن. وكان هناك توجه واضح من أصحاب العمل لنسف مركزية مفاوضات الأجور، والعودة إلى فردية التفاوض على الأجر، وفي النهاية، انسحب تحالف أصحاب الأعمال عام ١٩٩٠ من مفاوضات الحركة المركزية للأجور التي كانت قد تمكنت قبل ذلك من تقليص الفجوة بين الأجور، وانتقلت استراتيجيتهم التي كانت تمثل مصالحهم في هيئات الدولة إلى استخدام نفوذهم في التأثير في السياسات وتكوين لوبي قوي يمثل مصالحهم. وتفككت الهيئات التمثيلية في السويد، وكان ذلك على أيدي أصحاب العمل أكثر منه على أيدي الحزب البرجوازي، كما حدث في بريطانيا.

وقع تحول محدود في المجتمع السويدي؛ نتيجة لتحول السياسة

السويدية باتجاه الليبرالية الجديدة في أواخر الثمانينيات. وكان الرخاء الرأسمالي قد خلق قطاعًا عامًّا عريضًا، يصاحبه إنفاق عام مرتفع، وعجز كبير في موازنة الحكومة، وزيادة التضخم مقارنة بالأجور، وكان كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى الحد من قوة منافسة الاقتصاد السويدي وتآكله. وحذر ممثلو أصحاب الأعمال من أنه إن لم تتم تغييرات فعالة، فإنهم سينقلون أعمالهم واستثماراتهم خارج السويد، في الوقت الذي أدرك فيه قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن الصناعة السويدية لم تعد منافسة عالميًّا. ورفعت القيود التي كانت مفروضة على أسعار العملات الرئيسة وتركت لتحدد قيمتها حرية السوق، كما أصبحت الأسواق المالية غير خاضعة لأي قيود تقنينية، وانتقل رأس المال الخاص إلى صناعات مملوكة للدولة، كذلك انتقلت إدارة الخدمات التي كانت تقدم تحت هيمنة السلطات المحلية تدريجيًّا إلى إدارات تعمل على أسس من تحقيق ربح؛ فخفضت الخدمات وتقلص الإنفاق العام، وتحولت الضرائب المباشرة إلى ضرائب غير مباشرة تزداد تدريجيًّا.

بدأت الأزمة الكامنة تطل برأسها في أوائل التسعينيات، كانت تلك الأزمة قد اختمرت في الثمانينيات حتى وصلت إلى ذروتها بانخفاض «إجمالي الناتج المحلي» (CDP) بمعدل ٥٪ بين أعوام ١٩٩١-١٩٩٣، وتصاعدت معدلات البطالة إلى مستويات كادت أن تصل إلى مستويات الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات. ولم يستطع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الصمود فرفضه الناخبون في انتخابات عام ١٩٩١، ونجحت حكومة «برجوازية» يقودها جناح من أقصى اليمين. وكان ذلك يعني مزيدًا من تقليص المزايا والخدمات العامة وإدخال مزيد من آليات السوق في مجال الخدمات الاجتماعية. ولما عاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي

للحكم عام ١٩٩٤، وجد نفسه مجبرًا أيضًا على خفض نفقات رفاهة المجتمع لموازنة العجز الكبير في الموازنة العامة. اعتقد كثيرون في الثمانينيات أن النموذج السويدي برهن على أن البديل الاشتراكي الديمقراطي مازال صالحًا للتطبيق، وأن بإمكانه الاستمرار في تحقيق النجاح، ولكن أعوام بداية التسعينيات بدت وكأنها تثبت أن التوجه الاشتراكي الديمقراطي لم يعد صالحًا للتطبيق.

الجانب الجوهري هنا هو نوع المقارنة التي يمكن إجراؤها. فلو قارنا سويد الستينيات والسبعينيات بسويد القرن الحادي والعشرين، فإنه لا يوجد شك أن «النموذج السويدي» صاحب مجالس التعاون المركزية والتنسيق المركزي ورفاه الرأسمالية والمساواة بين المواطنين، قد انحدر. وكما في المجتمعات الرأسمالية الأخرى، بدأت فجوة اللامساواة في الاتساع والتزايد بدءًا من الثمانينيات. ولكن لو قورنت الرأسمالية السويدية المعاصرة برأسماليات معاصرة أخرى في بلاد غيرها، نجد اختلافات مهمة وكبيرة، وبعض تلك الاختلافات ينمو ويتزايد.

الاتفاقيات المركزية لتنظيم الأجور لم يعد لها وجود، وحلت محلها اتفاقات عامة بين أصحاب العمل والاتحادات العمالية بينت أن مستوى الأجور السويدي ظل مرتفعًا بالتوافق. وانخفضت عضوية الاتحادات العمالية، ولكنها قياسًا على المستوى العالمي مازالت عالية، بنسبة تصل إلى ٨١٪ من العمال في بداية عام ٢٠٠٣، مقارنة بنسبة ٣٠٪ من العمال في بريطانيا في الأعوام الأخيرة. وفي الحقيقة، فإن هذا الفارق في نسبة انتساب العمال للاتحادات يتزايد؛ حيث يتقلص معدل الانضمام إلى النقابات والاتحادات العمالية في بريطانيا بمعدل أكبر وأسرع من معدل تقلصه في السويد.

مازال مجتمع الرفاهة في السويد متميزًا عن غيره من المجتمعات. وأظهر التقرير الموجز لـ«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) عن مقاييس المزايا والفوائد، أن بريطانيا والسويد كانتا في المستوى ذاته عام ١٩٨١، ثم حدثت هوة وفوارق بينهما في عقد الثمانينيات؛ حيث تقلصت المزايا والفوائد في بريطانيا وكذلك الخدمات، وظلت تلك الهوة قائمة بالرغم من تناقص المزايا والفوائد في السويد بعد ذلك. وتلخص دورية «دوان سوانك» (Duane Swank) بعد أبحاث حديثة عن مجتمع الرفاهة في السويد نتائج بحثها بأنه لا يوجد فارق ملحوظ في مستوى مجتمع الرفاهة في السويد بعد تطبيق الليبرالية الجديدة.

فضلًا عن ذلك، كانت تحولات الليبرالية الجديدة بالسويد متوافقة مع صحوة الاقتصاد السويدي، وتجدد حيويته وصمود رأسماليته. لقد مرت السويد بأزمة اقتصادية عنيفة في بداية التسعينيات، غير أنها تعافت من تلك الأزمة وانخفض معدل البطالة من ١٠٪ في بداية التسعينيات إلى معدل مقبول يصل إلى ٤٪ في عام ٢٠٠١. وأظهرت إحصائيات عام ٢٠٠٢ أن الاقتصاد السويدي يمضي بشكل طيب بوجه عام، وأنه (جيد الأداء) إجمالًا.

على ذلك، ما الذي يطلعنا عليه النموذج السويدي للرأسمالية؟ أظهرت التجربة الرأسمالية السويدية أنه في حالات معينة من الممكن أن يؤدي الصراع بين أصحاب العمل والاتحادات العمالية التي نتجت عن الرأسمالية إلى خلق أسس يقوم عليها تعاون مركزي بين الطبقات، وقيام نظام فعال من هيئات عليا تمثل أصحاب العمل والعمال وإمكان تحقيق مجتمع الرفاهة الرأسمالي. وظهر أيضًا أن ذ لك النظام لا يمكن له أن يتضمن ـ في نهاية الأمر ـ صراعًا كامنًا بين رأس المال وقوة العمل يؤدي بالضرورة

ـ إن وجد ـ إلى شلل النظام الرأسمالي، وأن زيادة حدة المنافسة الدولية والتكامل الاقتصادي العالمي تجعل من الصعب على مثل تلك النظم العالية التكلفة أن تستمر. تأجلت الأزمة الاقتصادية، غير أنه لم يمكن تجنبها أو تجاوزها، وكان على السويد أن تتوافق إلى حد ما مع الميول العالمية الجديدة نحو الليبرالية الجديدة. ولم يعن كل ذلك ـ على أية حال ـ أن البنى والهيئات والمؤسسات التي نشأت في ظل الرأسمالية المنضبطة قد اختفت أو تلاشت. لم تؤدِّ استعادة حيوية الرأسمالية السويدية إلى انتهاء تميزها الجمعي في امتلاك المشاريع الإنتاجية الكبرى؛ فقد ظل ذلك التميز قائمًا، وأثبت بجدارة أنه متوافق مع نموها الاقتصادي.

الرأسمالية الأمريكية

مع فرديتها الشهيرة، كانت الرأسمالية الأمريكية على الطرف الآخر من المقياس أيديولوجيًّا وتنظيميًّا. فقد حدث التصنيع في مجتمع لا مركزي قائم على الفردية المطلقة، مع إيمان عام سائد بأن النجاح لا يتأتى إلا من خلال المبادرة والمغامرة. ومع غياب الطبقة الأرستقراطية، وتأسيس الحقوق السياسية والمدنية في القرن الـ١٨ وإرسائها، شجعت الثورة الأمريكية تلك التوجهات. وأدى نمو الاقتصاد الصناعي إلى تكوين اتحادات، إلا أن تلك الاتحادات المكونة من الحرفيين المهرة حصرت اهتمامها في مصالحها الذاتية دونما اهتمام بالتكوين الطبقي، ولا بالتحول الاشتراكي للمجتمع.

في هذا المضمار، انتعش التعاون العملي وأنتج مجتمع مؤسسات رأسمالية بلا مجالس ولا هيئات تنسيقية بين طرفي الصراع، وكانت شركات الأعمال أكثر من الهيئات التنظيمية الطبقية. وأتاحت السوق

المحلية الأمريكية هائلة الاتساع نمو كيانات اقتصادية كبرى، وفي نهاية القرن الـ١٩، حدث تركيز كبير على الملكية أكثر من أي مجتمع صناعي آخر معاصر له. واتخذ ذلك في البداية نمطًا «أفقيًّا» بضم الشركات الصغرى ذات الأنشطة المتماثلة للسيطرة على الأسواق، مثلما حدث عند تأسيس «روكفلر» (Rocke Feller) شركة «ستاندارد أويل». وبعد ذلك أصبح نمطًا «رأسيًّا» متكاملًا خلق حالة قوية من المنافسة المأمونة بضم كل مراحل الإنتاج والتوزيع، وهو الشكل الذي ساد في القرن العشرين.

كانت أمريكا منبع «الثورة الإدارية» التي شرحناها باختصار في الفصل الثالث، وبالرغم من أن تلك الثورة قللت من أهمية القوة الدائمة للملاك، فإن «ألفريد شاندلر» يرى باقتناع كبير أن مديري الهيئات الاقتصادية الأمريكية سمح لهم بوجه خاص «أن يمضوا إلى أقصى مدى» في مرحلة نمو الهيئات الاقتصادية الكبرى، وأن ذلك النمو لم يكن إلا نتيجة قدراتهم ومهاراتهم «المرتفعة جدًّا في التنظيم وإدارة الأعمال». وقارن «شاندلر» نظام الإدارة الأمريكي واستخدامه للأرباح لتمويل مزيد من الاستثمار بالملكية الشخصية التقليدية للشركات البريطانية؛ حيث كانت تهتم بشكل كبير بأنصبة حملة الأسهم من الأرباح أكثر من اهتمامها بالاستثمار طويل الأجل.

كانت مركزية كيانات العمل الاستثماري تمضي بالتوازي مع الاستقلالية المتميزة للاتحادات التجارية الأمريكية. وكانت الاتحادات التجارية قبل ذلك «اتحادات عمل» تهتم بالحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من تعاقدات عمل لأعضاء الاتحاد، لا بالتحول الاجتماعي. وعني ذلك أن تلك الاتحادات لم تكن تهتم بالأجور الجيدة وحدها، ولكن بالمميزات الإضافية مثل الإجازات المدفوعة الأجر، والتأمين، والرعاية الصحية،



٨ ـ «حلقة حول روزفلت» أطلق برنامجه الجديد الرقص حوله.

خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. لم تعكس اتحادات العمل هيمنة الهيئة الاستثمارية، بل عكست أيضًا التقسيمات التي ظهرت بين الطبقة العاملة الأمريكية. كانت اتحادات العمال البيض تعتبر شكلًا مارقًا وشاردًا بذلك النوع من الوعي الطبقي، مقارنة بمثيلتها من اتحادات اشتراكية أوروپية. وكانت نسبة العمال المنتسبين لاتحادات عمالية تصل بالكاد إلى ثلث قوة العمل في أحسن الحالات، وتراجعت تلك النسبة بشكل ملحوظ في خمسينيات القرن العشرين، مع أن تلك الاتحادات كانت في ذلك الوقت قادرة على توزيع السلع على أعضائها في عقدي الخمسينيات والستينيات.

كما بدا من أهمية الفوائد والمزايا الإضافية على الأجور، فإن عناصر

الرفاهة التي كانت تتولاها الدولة في أوروبا، تولت الشركات تقديمها في أمريكا إلى العاملين بها. وبالفعل، فإن مصطلح «رفاه الرأسمالية» أو «رأسمالية الرفاه» الذي يستخدم للدلالة على تآلف ديناميكية الرأسمالية واجتماعها مع دولة رفاهة متقدمة، يعني في الحالة الأمريكية الرفاه المقدم من الشركات إلى العاملين بها. ولا يعني ذلك أنه لا يوجد تطور لرفاه الدولة في الولايات المتحدة؛ فقد اقتصر دور الدولة على توفير شبكة أمان معيشي على مراحل للفقراء، أما الرفاهة فقد كانت مسئولية الشركات والكيانات الاقتصادية تجاه العاملين بها، وتقدمها شركات خدمات متخصصة تعمل من خلال السوق.

من الخطأ الشديد افتراض أن الفردية وحرية السوق أقصت الدولة إلى خارج نطاق الحياة الاقتصادية. بل على العكس، فقد عنت الميول الاحتكارية للشركات المنتجة أن الحياة الاقتصادية تتطلب إجراءات وقوانين منظمة وهو الدور الذي تقوم به الدولة لاستمرار المنافسة وتحقيق مصالح المستهلكين. ومن هنا ظهرت حركة «مقاومة الاحتكار» في القرن التاسع عشر، ونص «مرسوم شيرمان» (Sherman Act) الصادر عام ١٨٩٠ على عدم مشروعية أي نشاط «يعوق التجارة والتبادل التجاري»، ولم يؤد ذلك إلى وقف نمو شركات وهيئات قوية؛ فقد كانت لها تبعات ونتائج، بعد أن أجبرت شركة احتكارية كبرى مثل «ستاندارد أويل» على أن تجزئ نفسها إلى كيانات أصغر لمقاومة الاحتكار، كما أدت مقاومة الاحتكار إلى نشأة جهاز أمريكي متميز ومستقل يشرف على مراقبة التشريعات المضادة للاحتكار وتنفيذها. وارتبطت الدولة بالحياة الاقتصادية لا من خلال الصراع الطبقي كما في أوروبا، بل من باب الدفاع عن حرية المنافسة ومنع الاحتكار.

في ثلاثينيات القرن العشرين، بدأ تدخل الدولة يتخذ شكلًا أكبر يماثل الشكل الأوروبي استجابة للكساد والركود الاقتصادي الكبير، فصدرت خطة «فرانكلين روزفلت» (Franklin Roosevelt) التي حملت اسم «الاتفاق الجديد» وهي خطة طموحة لتحقيق برامج التخفيف عن الشعب، وعني ذلك بالضرورة تبني سياسات «كينزية». كما أدت إلى خلق صراع مع الشركات والهيئات الاقتصادية الكبرى حول سياسة الضرائب التي تبنتها تلك الخطة، واتجاه الحكومة إلى تزويد الشعب بطاقة كهربائية رخيصة من خلال مشروع الكهرباء المملوك للدولة في وادي تينيسي، وبسبب إصرار الحكومة على محاربة الاحتكار والميول الاحتكارية، والتشريعات التي صدرت لحماية الاتحادات التجارية.

سمحت تلك التشريعات للاتحادات بحق إنشاء تنظيماتها والتفاوض نيابة عن أعضائها، كما أنشئت هيئة علاقات العمال القومية للإشراف كسلطة تنفيذية على تحقيق تلك الحقوق. وتضاعفت عضوية الاتحادات إلى ثلاثة أضعاف بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٨، بعد تأسيس «هيئة التنظيم الصناعي» (CIO) لاتحادات تجارية عليا تنظم صناعات الإنتاج الضخم الكثيف. وصدرت تشريعات أخرى خاصة بالأجور وساعات العمل وحماية الفئات المستضعفة عام ١٩٣٨ .

أتاح التركيب الفيدرالي للدولة وتجزئة السلطة بين الرئيس والكونجرس والمحكمة العليا للخصوم من كبار الرأسماليين فرصًا عديدة لإحباط ما ترتب على برنامج الاتفاق الجديد وإعاقته. فضلًا عن ذلك، فبالرغم من أن الاتفاق الجديد أدى إلى خلق مدى ومجال واسع من الوكالات الاقتصادية المتخصصة والبرامج، فإنه خلا من الترابط المنطقي الذي يميز مثيلاتها الأوروبيات التي تحكمها أفكار أيديولوجية. واعتمدت

الخطة وتشريعاتها ـ إلى حد كبير ـ على قوة شخصية «روزفلت» وجيش وطني مخلص وإصلاحيين وإداريين ذوي عزيمة صادقة، ولكن لم يكن هناك حزب إصلاحي سياسي يتولى دعم ذلك البرنامج ومساندة تنفيذه. فتحالف الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه «روزفلت» مع الاتحادات العمالية التي أيدت ذلك البرنامج. ولكن الحزب الديمقراطي لم يكن «حزب عمال» وكان يضم أعضاءً معادين للاتحادات العمالية ومعادين لخطة الاتفاق الجديد.

أفرغت التشريعات المنحازة للعمال الصادرة في عقد الثلاثينيات من كثير من محتواها بصدور «مرسوم تافت ـ هارتلي» (Taft-Hartley Act) عام ١٩٤٧، الذي أدى أيضًا إلى إضعاف قوة الاتحادات وتهميش حقوقها. وتم تمرير هذا المرسوم من الكونجرس بالرغم من الڤيتو الرئاسي عليه الذي أعلنه «هاري ترومان»(Harry Truman)، فضعفت الحركة العمالية بعد أن فقدت الذراع السياسية التي كانت تساندها. واجهت الاتحادات العمالية الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين أشكالًا من التضييق والتقييد لم تواجهه الاتحادات البريطانية المماثلة حتى الثمانينيات.

على جانب آخر، استمرت فعاليات الرأسمالية المنضبطة في عقدي الخمسينيات والستينيات. وفي العقدين ذاتهما جرى توسيع قانون الضمان الاجتماعي وبرامج الرفاه، التي كان قد بدأ العمل بها في الثلاثينيات، خصوصًا من أجل إتاحة العلاج الطبي المجاني إلى الفقراء وكبار السن. وعلى نحو متأخر في عقد السبعينيات، خلال حكم «ريتشارد نيكسون» (Richard Nixon)، بدأت الحكومة الفيدرالية تتدخل في الأجور والأسعار. واستمر العجز المالي في موازنة الدولة، لا بسبب تطبيق السياسات الكينزية الاقتصادية التي أصبحت الإيمان الاقتصادي الجديد، بل للإنفاق العسكري

المرتفع جدًّا في الحرب العالمية الثانية، ثم استمراره من بعد انتهائها، على الحرب الباردة. كانت أرباح الجوانب المادية من الصناعة، ثم نسبة إتاحة فرص العمل والدخول المترتبة على ذلك، تعتمد كلها على الإنفاق الحكومي. وكانت سياسة التصنيع المقنن من الدولة تعد لعنة محرمة. ولكن، كما صاغها «داڤيد كوتس» (David Coates)، فإن إنشاء مجمع صناعي عسكري كبير كان بالتبعية أحد أشكال تلك السياسة. فالاستثمار الحر كان يعارض التدخل الحكومي، ولكنه كان يقبل نقودها.

بينما كانت الصناعة الأمريكية في وضع تنافسي أفضل من الصناعة البريطانية، إلا أنها عانت أيضًا في عقدي الستينيات والسبعينيات من التعقيدات الموروثة والمنافسة الدولية الشرسة، خاصة من اليابان. وبسبب تدني قوة الاتحادات العمالية، ورفاه الدولة، والملكية العامة، فقد عانت كلها بالفعل من ضغوط أقل دفعًا لإجراء تحول اقتصادي على عكس الضغوط العالية التي كانت تواجهها بريطانيا. كانت الولايات المتحدة قد قطعت بالفعل نصف الطريق نحو الثاتشرية، إلا أن نصف الطريق الآخر لم يُقطع بعدُ، ومضت الولايات المتحدة عبر عمليات التحول الباقية، إلا أنها كانت بطيئة، مع توقف كامل في بعض الأحيان، وحدوث تراجعات مؤقتة في أحيان أخرى.

هكذا، تحول المجتمع الأمريكي هو الآخر في عقدي الثمانينيات والتسعينيات صوب إعادة قوى السوق. فألغيت السياسات الكينزية، وتم تخفيض الإنفاق الحكومي، ورفعت سيطرة الدولة عن بعض الصناعات، وتمت خصخصة بعض الخدمات، وقل جانب الرفاهة المقدم من الدولة. كان التضخم الذي حدث في السبعينيات قد هز السياسات الكينزية التي كانت مطبقة، وخلخلها من جذورها. وسعت إدارة الرئيس «ريجان»

(Reagan) في الثمانينيات إلى إنعاش قوى السوق بتخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي، وقاوم المنفذون لبنود الإنفاق الحكومي إجراءات التقليص؛ لذلك كان تقليل عجز الموازنة بطيئًا. وكان قرار رفع يد الحكومة عن التدخل في شئون الطيران المدني أول خروج عن إطار قوانين «الاتفاق الجديد» الذي كان ينظم شئون الصناعة منذ صدورها في أزمة الثلاثينيات، وتبعه رفع يد الحكومة عن خطوط السكك الحديدية والنقل البري الثقيل، والاتصالات، وتوليد الكهرباء. ثم خصخصت الحكومة حصة الدولة في خطوط السكك الحديدية وقطاعات الخدمات المحلية والسجون. وتم اختزال برامج الرفاهة الاجتماعي المقدم من الشركات إلى العاملين بها، وهو ما أصبح نموذجًا لحزب العمال الجدد في بريطانيا.

كما حدث في بريطانيا، فقد لازم تلك التحولات استغلال أشد للعمالة بزيادة كم العمل، وخفض الأجور الأساسية، وإضعاف الاتحادات والنقابات، وزيادة ساعات العمل، وانخفضت الأجور الأساسية بنسبة ١٪ كل عام خلال عقد الثمانينيات. ونقلت الهيئات الصناعية الكبرى منشآتها الصناعية من «حزام الصدأ» في الشمال إلى «حزام الشمس» في الجنوب ـ ثم امتد نقل المنشآت الصناعية إلى المكسيك سعيًا وراء عمالة أقل تكلفة. حتى إن اتحادات العمل الكبرى التي كانت تلبي الحاجات الأساسية لأعضائها فشلت في تنظيم قوى العمل الجديدة، أو لم تتمكن من تلبيتها (بعد نقل المصانع إلى المكسيك). وبحلول عام ٢٠٠١، تهاوت أعداد العمال المنضمة إلى اتحادات، حتى وصلت إلى١٣٪ من قوة العمل الإجمالية. وازدادت فوارق الدخول، واتسع نطاق اللامساواة مع ارتفاع عدد الفقراء من ٢٥ مليونًا في السبعينيات، ليصل إلى ٣٥ مليونًا في عام ٢٠٠٢.

كانت هناك تحولات موازية هامة في الوظائف الإدارية، حتى إن «الثورة الإدارية» التي ظهرت في بداية القرن العشرين قد انقلبت نتائجها رأسًا على عقب. وزاد الحراك الكبير إلى رءوس الأموال وانتقالها السريع عبر العالم، والاستثمار الشعبي واسع المدى في أسْواق الأوراق المالية (البورصات)، وتوسع صناعات الخدمات التمويلية ـ كل ذلك ـ زاد من أهمية شركات السوق المطلقة. وطبقًا للمبدأ الجديد عن «قيمة حملة الأسهم»، لم يعد هدف علم الإدارة الاستثمار في المستقبل أو بناء شركات، بل أصبح الهدف تعظيم قيمة الأسهم في السوق، والعمل على رفع تلك القيم إلى أقصى حد ممكن لزيادة الأرباح العائدة منها. ووضعت حوافز للمديرين لتحقيق ذلك من خلال خيارات المضاربة على الأوراق المالية لشركاتهم ورفعها لأقصى حد. وانفصل المديرون إلى حد ما عن أصحاب العمل أثناء الثورة الإدارية، وبعد انهيارها ازداد تحول المديرين إلى أصحاب أعمال أو ملاك.

من منتصف عقد الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات، أدى استغلال العمال بالتشدد الجديد والتأكيد على أهمية حملة الأسهم إلى زيادة ربحية الهيئات الاقتصادية. وحدث نمو اقتصادي إلا أنه لم يستمر طويلًا. فأغلب النمو لم يتحقق إلا من خلال تعاظم نمو تكنولوچيا المعلومات والاتصالات الذي كان لا بد له أن يصل إلى نهاية أيضًا في وقت ما. وحين ضعفت الصادرات في أواخر التسعينيات، حافظ الاقتصاد على معدل نموه من خلال الزيادة الهائلة في تلبية احتياجات الأسواق الداخلية التي كانت تمول عن طريق الاقتراض المسرف، ولم يكن من الممكن أيضًا المضي فيه إلى الأبد. وكان اهتمام الشركات والمستثمرين الفائق بالتركيز على أسعار الأسهم يشجع باتجاه نمو الفقاقيع الاقتصادية. وبالفعل ارتفعت

أسعار الأسهم من خلال مضاربات بلا أسس اقتصادية صحيحة إلى مستويات فلكية غير مبررة؛ مما أعطى الجماهير إحساسًا زائفًا بالثراء، ثم إزالة كل ذلك فجأة حين تنفجر الفقاعة الزائفة. وأدى الاهتمام قصير المدى بأسعار الأسهم على حساب توقعات الآفاق المستقبلية إلى حدوث كوارث وفضائح اقتصادية في شركات كبرى مثل «إنرنون» (Enron)، و«وردلد كوم» (Worldcom)، وفي «وول ستريت»، وإلى إضعاف الثقة بالأسهم وقيمة حاملها (انظر الفصل السادس).

في تسعينيات القرن الماضي، تلاشى قدر كبير من الثقة في قيم النموذج الأمريكي، وحل محله قدر كبير من عدم اليقين وعدم الثقة بالمستقبل. وربما أدى الإنفاق الحكومي الهائل، والإنفاق العسكري المهول في العراق ونفقات إعادة الإعمار، مع خفض الضرائب ومعدلات الفائدة إلى تقليل حدة الركود الاقتصادي، وربما أدى إلى بعض الانتعاش. كما أدى ضعف الصادرات الأمريكية وارتفاع الإنفاق الحكومي وزيادة الاستهلاك المحلي الداخلي إلى زيادة الدين العالمي، والعام، والفردي، وهو ما يعد مستودعًا ومخزونًا لمشكلات مستقبلية من ازدياد البطالة ونسب الفقر.

تميزت الرأسمالية الأمريكية من بدايتها بإيمان قوى بقيمة الفرد وقوى السوق، غير أن تطور الرأسمالية الأمريكية، مثل أي رأسمالية أخرى في أي مكان، أدت إلى تكوين تنظيمات عمالية جماعية، وتركيز وضم للوحدات الإنتاجية الصناعية، وتدخل من نظام الحكم لتنظيم العلاقة بين الجانبيْن. وكانت الرأسمالية المنضبطة في أمريكا مختلفة تمامًا عن الرأسمالية المنضبطة في كل من بريطانيا والسويد. فالتنظيمات العمالية الجماعية أضعف وأقل في نسبتها المئوية بالنسبة إلى إعداد العمالة الفعلية، والرفاه المقدم من الدولة أقل، وتشريعات مكافحة الاحتكار أكثر تطورًا.

تعكس الحالة الحالية إلى الرأسمالية الأمريكية تميزها التاريخي، ولا يعني ذلك مجرد التعبير عن بعض الصفات الخاصة التي تميز الرأسمالية الأمريكية، بل في قدرتها على إحياء قوى السوق بعد أزمة السبعينيات. فقد قوبلت سياسات إعادة إحياء قوى السوق بمقاومة أقل وعقبات أضعف مما قابلها في دول أخرى، وأدى تطبيق تلك التحولات إلى نمو قوي، لكنها خلقت أيضًا فقاعات اقتصادية كان لا بد لها أن تنفجر وتفضي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة. ويبدو التحسن الحالي هشًّا، وأن نجاح الاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن العشرين سيفضي إلى أزمة مبكرة في القرن الحادي والعشرين.

الرأسمالية اليابانية

كانت الرأسمالية اليابانية منضبطة من بدايتها. فقد كانت اليابان في منتصف القرن التاسع عشر مجتمعًا تجاريًّا مع بدايات مشروعات اقتصادية صناعية فإنها لم تكن قد تطورت إلى دولة صناعية بعد. وبعد استعادة عائلة «ميچي» (Meiji) للعرش، وهو بمثابة ثورة اليابان في القرن التاسع عشر، بدأت الدولة في إدارة الصناعة كأحد أوجه برنامج بناء دولة قوية مستقلة يمكنها مواجهة الإمبراطوريات الغربية التي كانت تضيق الخناق على اليابان. كانت الفردية والليبرالية اللتان تسودان الغرب تجذبان بعض المفكرين وصناع السياسة اليابانية، ولكنها كانت غريبة على ثقافة الحكام اليابانيين الجدد، فقد غلبت عليهم البيروقراطية القومية أو الكونفوشيوسية في نسختها اليابانية.

أشهر الوسائل التي حاولت بها الحكومة تصنيع اليابان، بدأت بإقامة نماذج حكومية لمشروعات صناعية، إلا أنها لم تحقق النجاح المأمول.

كان بعض تلك النماذج مثل مصانع «ياواتا» (yawata) للحديد والصلب حيويًّا لعمليات التصنيع الأخرى. وبعضها الآخر سيئ الإدارة ولم ينجح. وهكذا، كان الجهاز الإداري للدولة كما يذكر المحلل «فرانك تيبتون»(Frank Tipton) غير محنك، فاستورد لمصانع غزل القطن المملوكة للدولة ماكينات تدار بالمياه بقدرة ٢٠٠٠ مغزل، بدلًا من استيراد الماكينات الأحدث في ذلك الوقت والتي تدار بالبخار بقدرة ١٠٠٠٠ مغزل، ويمكن إدارتها بعدد عمال أقل ودون خبرة. ومرت الصناعات التي تملكها وتديرها الدولة بمثل تلك المصاعب حتى قامت الحكومة بخصخصة كل المشروعات الصناعية في ثمانينيات القرن التاسع عشر التي رأت الحكومة أنها لا تشكل قيمة حربية.

لم تعن الخصخصة أن الصناعة اليابانية أصبحت ملكًا لشركات خاصة مستقلة. لقد انفرد التصنيع الياباني بظهور مجموعات صناعية كبرى عرفت باسم «زايباتسو» (*Zaibatsu*). وكانت هناك أربع مجموعات رئيسة هي: «ميتسوبيشي» (Mitsubishi)، و«ميتسوي» (Mitsui)، و«سوميتومو» (Sumitomo)، و«ياسودا» (Yasuda). وكانت تلك المجموعات ملك عائلات سيطرت على الصناعة من خلال شركات قابضة. ومع أن الضم والتركيز كانا يحدثان في كل المجتمعات الصناعية، إلا أنهما اتخذا شكلًا مغايرًا في اليابان. فكل «زايباتسو» امتد نشاطها إلى كل الصناعات اليابانية، وكان لكل «زايباتسو» بنكها الخاص وشركاتها التجارية لتسويق منتجاتها. وارتبطت مجموعات «الزايباتسو» ارتباطًا وثيقًا بالدولة، وأدت بالضرورة أدوارًا مهمة في تحقيق القدرة الاستعمارية للحكومة.

ثم أزاحت الحكومة العوائق الإقطاعية وكل القيود التي كانت تعيق التطور الاقتصادي، وبدأت في تكوين دولة قومية حديثة، وأصبحت اليابان أمة موحدة لأول مرة في تاريخها، وساعدها مد خطوط السكك الحديدية

وتنمية النقل البحري على تواصل كل الجزر اليابانية. ثم بدأ التصنيع الكثيف لوسائل النقل البحري، وفي عام ١٩٣٩ أصبح تصنيع السفن اليابانية في المرتبة الثانية عالميًّا بعد بريطانيا. وفي قطاع البنوك، أسست الدولة نظاما بنكيًّا لتمويل الاستثمار والتجارة، وجربت في البداية نظامًا مماثلًا لنظام البنوك الأمريكية، إلا أن الدولة عدلت عن ذلك النمط وأسست بنكًا مركزيًّا على النمط الأوروبي، وسلاسل من البنوك المتخصصة لتمويل مختلف جوانب الاقتصاد.

حافظت الدولة على استقلالية الاقتصاد الياباني، وجلبت كثيرًا من الخبراء الأجانب، ثم أحلت محلهم خبراء وطنيون تم تدريبهم في معاهد متخصصة. ومنعت الدولة رأس المال الأجنبي من الدخول، حتى أصبحت اليابان دولة قوية مستقلة. وفي الحقيقة، كان الفلاحون هم من دفع الفاتورة الرئيسة في تحديث اليابان من خلال ضريبة الأراضي الزراعية التي تكون ثلاثة أرباع الدخل الحكومي. ثم بدأت اليابان في تشييد إمبراطورية ما وراء البحار لفتح أسواق لصناعتها ولجلب المواد الخام.

كانت اليابان الدولة الوحيدة خارج نطاق المجتمع الغربي الناجحة صناعيًّا في القرن الـ١٩. وبدأت في خلق رأسمالية منضبطة متميزة لعبت فيها الدولة دورًا توجيهيًّا، كما اتخذ التركيز والضم الصناعيان شكل المجموعات الصناعية التي امتدت أنشطتها عبر كل القطاعات الاقتصادية. والملمح الآخر المميز للرأسمالية اليابانية، كان ضعف التنظيمات العمالية. وقد حاول العمال بالفعل أن يكوِّنوا تنظيماتهم وحققوا بعض النجاح أثناء الحرب العالمية الأولى بعد أن حققت الصناعة طفرة نجاح كبرى، وكان هناك طلب شديد على العمالة، إلا أن تلك المشاريع الاتحادية العمالية لقيت معارضة شديدة وضارية من أصحاب العمل، كما أنها لم تلقَ تشجيعًا

من الدولة. وكان الرخاء المقدم من الدولة غير متطور في جانب منه؛ لأن أصحاب العمل فضلوا أن يقدموا نظمًا من الخدمات الخاصة لعمالهم لفصلهم عن الحركات العمالية العامة.

تطورت الملامح المميزة للرأسمالية أكثر في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وانطلقت الصناعة اليابانية انطلاقة كبرى، وأصبح الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد عالمي. ويشير «شالمرز چونسون» (Chalmers Johnson) إلى الهزيمة العسكرية التي حاقت باليابان في الحرب العالمية الثانية، ويرى أنها زادت من قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد بإزاحة المعوقات العسكرية والعراقيل التي تسببها مجموعات الزايباتسو. ففككت الدولة مجموعات الزايباتسو، إلا أنها عادت للتكون من جديد بعد أن تمكنت سلطة الاحتلال الأمريكية مع بداية الحرب الباردة من توجيه عقيدة الزايباتسو السياسية. وأصبحت ميتسوبيشي مثل مجموعة «كروپ» (Krupp) في ألمانيا، من الكتل الاقتصادية المعادية للشيوعية بعد أن كانت مصدرًا للفاشية القومية. وبعناية شديدة، أعيد بناء الزايباتسو تحت إشراف «وزارة التجارة والصناعة اليابانية» (MITI)، وكانت تلك الوزارة بمثابة مولد الطاقة للسياسة التصنيعية واستخدمت سيطرتها على التجارة والنقد والاستثمار لتطوير الصناعات المستقبلية.

قامت مجموعات الزايباتسو التي أعيد بناؤها مع مجموعات مماثلة أخرى بدور اقتصادي كبير. فبامتداد نشاطهم عبر كل قطاعات الصناعة، قاموا بتنسيق كل المجالات الصناعية، إلا أنه نشأت بينهم منافسة عنيفة؛ الأمر الذي زاد من غزارة الإنتاج وتصاعد المنافسة الدولية. وكانوا قادرين على متابعة تنفيذ سياسات طويلة الأمد تهدف إلى الاستحواذ على نصيب جيد من سوق الاقتصاد العالمي، وبدت إعادة بناء الزايباتسو على أسس

من ازدواج الملكية أو الملكية التبادلية مع تمويلهم من البنوك، طريقة ملائمة أراحتهم من ضغوط حملة الأسهم للحصول على حصص أرباح عالية. وكان ذلك يعني أيضًا أنهم كانوا محميين من اجتياح رءوس الأموال الأجنبية، ومن إغارات الهيئات المالية الدولية الكبرى. وكان ذلك النموذج من الملكية مرتبطًا بالتكامل الداخلي للشركات؛ فقد كانت الشركات اليابانية تعتني بالعاملين بها بدلًا من تعظيم حصص ربحية عالية لحملة الأسهم كما في شركات الغرب المساهمة.

نمت التنظيمات العمالية بسرعة في الأعوام الأولى بعد الاحتلال الأمريكي؛ مما كذب الادعاءات القائلة إن الاتحادات اليابانية كانت ضعيفة لأسباب ثقافية. وفي يناير عام ١٩٤٦، أصبح عدد أعضاء الاتحادات العمالية ٩٠٠٠٠٠ عضو، وفي يناير عام ١٩٤٩، أصبح عدد الأعضاء يربو على ٦,٥ مليون عامل، مقارنًا بأعلى رقم قبل الحرب وكان ٤٢١٠٠٠ عضو عام ١٩٣٦. وفي البداية شجعت سلطة الاحتلال الاتحادات بصفتها تنظيمات «ديمقراطية»، غير أن نموها السريع وتغير الهدف السياسي من معاداة الفاشية إلى معاداة الشيوعية؛ أديا إلى تعرض تلك الاتحادات لهجوم عنيف ومستمر من قبل أصحاب العمل والدولة على حد سواء. وسرعان ما أصبحت استراتيجية أصحاب العمل موجهة لتجاهل الاتحادات القائمة، وإحلال اتحادات أخرى «مروضة» إلى جانبها. وفي الصدام الشهير في شركة نيسان عام ١٩٥٣، قامت الشركة بدعم من مجلس رجال الأعمال اليابانيين ودعم مالي من البنوك بدفع الاتحاد العمالي إلى الإضراب، ثم قاموا بفصل كل العمال الاتحاديين وكوَّنوا اتحادًا عماليًّا جديدًا خاصًّا بشركة نيسان وحدها، وأعادوا من انضم إليه من العمال إلى عمله. ومن ذلك اليوم أصبح اتحاد عمال كل منشأة على حدة هو النموذج السائد.

أعطى التكامل العمالي المتمثل في جهد العمل العالي لدى العامل الياباني دفعة قوية للشركات اليابانية؛ مما مكنها من التفوق على منافسيها الغربيين. وكفلت الشركات لعمالها تأمينًا مدى الحياة، وأجورًا تزداد بالأقدمية ومدة الخدمة، ووفرت لهم خدمات رفاه، وفي أغلب الحالات وفروا لهم المسكن أيضًا. بالمقابل، كان على العمال أن يبذلوا أقصى طاقة على مدى ساعات عمل طويلة يوميًّا، حتى إن العمال كانوا يتنازلون طواعية عن الإجازات الأسبوعية والعطلات الرسمية إذا طلبت منهم شركاتهم ذلك. ومن مظاهر التكامل العمالي الأخرى، عدم وجود تمييز بالزي داخل العمل؛ فقد كان لكل شركة زي موحد لكل مستويات العمل، وتفاعل اجتماعي كامل بين العمال والمديرين داخل العمل وخارجه وحتى في أوقات الترفيه. أما تفاوت الأجور فقد انحصر في هامش ضيق للغاية مقارنًا بالتفاوت الواسع في الشركات الغربية.

كان التكامل العمالي في جانب يتم على حساب جانب آخر، فعمال العقود محددة الأجل، وعمال الوقت الجزئي، والنساء العاملات لا يحصلون على ميزات العمال المستديمين الذين ينعمون بتلك المميزات مدى الحياة. وكانت تلك الأحوال مطبقة أيضًا على الشركات الصغرى التي تعمل بعقود من الباطن لأداء أعمال خاصة بـ الشركات الكبرى على نحو يزيد كثيرا عما في المجتمعات الغربية الصناعية، وكان ذلك بمثابة ماص للصدمات مكن تلك الشركات الكبرى أن تظل فوق سطح التذبذب الاقتصادي، من خلال السيطرة على قوة العمل إسراعًا وإبطاءً حسب متطلبات الوضع الاقتصادي. وكان هناك تقسيم حاد في اليابان بين صفوة مركزية من أصحاب عمل مستديمين، وآخرين ثانويين متبدلين حول المركز.

عملت مجموعة أساسية من الروابط داخل هيكل مؤسس على قدر

كبير من التكامل من خلال منظومة الرفاهة اليابانية. وكانت هناك فحسب دولة رفاهة أولية جعلت العمال معتمدين إلي حد كبير على مشروعات الرفاه الخاصة بالشركة وعززت تبعيتهم ولكنها شجعت اليابانيين كذلك على الادخار لـ«وقت الشدة». وكان الادخار الفردي يتم من خلال نظام مكاتب بريد تهيمن عليه وزارة التجارة والصناعة التي توجه حصيلة تلك المدخرات إلى أنشطه استثمارية كثيرة.

لذلك، نجحت رأسمالية اليابان نجاحًا لا يمكن إنكاره، يختلف في صفاته وملامحه عن نماذج الرأسماليات الأخرى التي عرضناها. وفي حين كان رفاه الدولة هو الجانب المتكامل في الرأسمالية السويدية، كان غياب رفاهة الدولة ضروريًا لنجاح الرأسمالية اليابانية، وكان لدور التوجيه الحكومي للاقتصاد تميز خاص دفع بعض المحللين والمعلقين إلى مطالبة الحكومات الغربية بتبني نموذج مماثل للنموذج الياباني، من ملكية الهيئات وتمويل البنوك، مقارنًا بنموذج سوق الأسهم والسندات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكانت هيمنة الشركات على العمال أكثر اكتمالاً في اليابان عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة ذاتها، حيث كانت الاتحادات العمالية اليابانية أكثر ميلًا لخوض الصراع ضد الشركات، كان رفاهة الشركات أيضًا أكثر شمولًا، ووصف «رونالد دور» الرأسمالية اليابانية بأنها (رأسمالية الرفاه)، وهو ليس إلا وصفًا آخر للموضوع ذاته.

مثل النظم الرأسمالية المنضبطة الأخرى التي عرضناها، مرت الرأسمالية اليابانية المنضبطة بمتاعب وصعاب في أواخر عقد ستينيات القرن العشرين وعلى طول عقد السبعينيات، وتعرضت اليابان أيضًا لضغوط خارجية عنيفة لفتح أسواقها أمام التجارة العالمية. وبدأ ذلك

الضغط الفعلي بعد التقارب بين الولايات المتحدة والصين في بداية السبعينيات؛ مما غيَّر موقف الولايات المتحدة من اليابان، ولم تعد الولايات المتحدة تعتبرها حائط صد ضد الامتداد الشيوعي في شرق آسيا، وبدأت تعاملها كمنافس صناعي قوي يمارس بدأب وصبر ممارسات غير عادلة في التجارة الدولية. وبالرغم من أن اليابان وجدت وسائل بديلة لحماية أسواقها من التعريفة الجمركية، ومن أشهر تلك الوسائل محاربة المنتج الغربي بالشائعات، مثل إعلان أن دراجات «رالي» (Raleigh) غير آمنة، فإن القيود على الاستيراد السلعي وتقييد دخول رءوس أموال أجنبية قد تم رفعها تدريجيًّا. وتم تفكيك هيمنة وزارة التجارة والصناعة فاعتمدت اليابان أكثر على «الهداية والإرشاد الإداري» عبر شبكتها الكثيفة من البيروقراطيين المتقاعدين الذين كانت تستعين بهم بعد تقاعدهم في المجال الصناعي.

لم تعالج اليابان مشكلات عقد السبعينيات بإلغاء مؤسساتها، ولا بالانخراط في طريق الليبرالية الجديدة. وحافظت اليابان على معدلات نموها وعلى قوة منافستها الدولية بتصدير رءوس الأموال المتراكمة لديها بإقامة مشاريع صناعية خارج اليابان لاستغلال العمالة الرخيصة، خاصة في دول جنوب شرق آسيا، مع أنها قامت بإنشاء مشاريع صناعية أيضًا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. وخلقت وزارة التجارة والصناعة توجهًا جديدًا لتطوير صناعة المعلومات بوصفها صناعات مستقبلية، وسرعان ما أصبحت اليابان المنتج الأول والأكبر في العالم للـ«شرائح الدقيقة» (microchips). وكانت المنافسة الصناعية اليابانية على درجة من القوة جعلت الولايات المتحدة تعاني من عجز ميزان التبادل التجاري مع اليابان طوال عقد الثمانينيات الذي كان دائمًا في صالح اليابان، مع أن الاستثمار الياباني في السندات الأمريكية

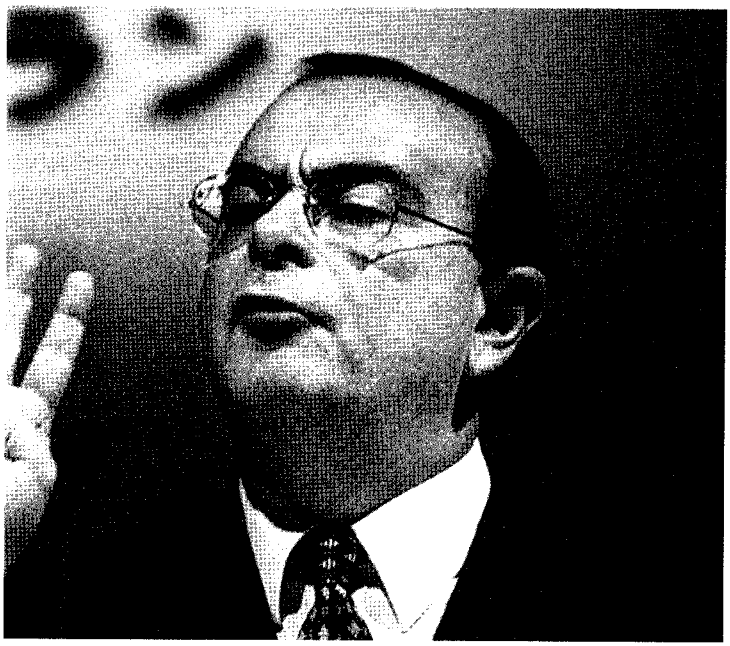
يعيد تدوير بعض المكاسب اليابانية في الولايات المتحدة ويمول جزءًا من عجزها الاقتصادي.

تغيَّر كل ذلك في بداية التسعينيات، فارتفعت أسعار الأسهم اليابانية والأراضي وحلقت إلى ذرا عالية في السماء حتى انفجرت الفقاعة. وتبع انهيار أسعار البورصة ركود اقتصادي وارتفاع نسب البطالة، ودخلت اليابان في حلقة انكماشية مفرغة. فبزيادة معدل البطالة وزيادة الخوف من المستقبل وسيادة عدم اليقين، راح الناس يدخرون أكثر؛ فقلَّ الطلب الاستهلاكي كما قلَّ النمو أكثر فأكثر. ولم تكن المشكلة بالحدة نفسها في الصادرات اليابانية، وظلت شركات يابانية تحقق نجاحًا كبيرًا، إلا في أسواقها المحلية. واستجابت الحكومة اليابانية لذلك بزيادة الإنفاق الحكومي لإنعاش الاقتصاد مع تخفيض أسعار الفائدة، فإنها اكتشفت أنه من الصعب إعادة دفع عجلة التنمية وتدويرها.

بدأت المؤسسات التي أنجزت كل تلك التنمية السابقة في تلقي الانتقادات. ونظر المنتقدون إلى تغطية شركات العمال مدى الحياة على أنه «جمود وتصلب» يتعارض مع حرية سوق العمل، وأن ذلك يعيق الشركات عن تخفيض حجم العمالة لمواجهة الأزمات. وهاجموا الملكية المشتركة أو التبادلية بين المجموعات الصناعية، واتهموها بأنها نوع من الدعم العبثي لشركات لا تحقق ربحًا، وأن ذلك يحول دون التدفق الرأسمالي الدافع إلى إنعاش السوق من الخارج. وهوجمت البنوك واتهمت بارتباطها العضوي بالمجموعات الصناعية، ومن ثَمَّ تجد نفسها عاجزة عن جذب القابس الكهربائي لقطع الدعم المالي عن تلك المجموعات الصناعية التي لا تحقق ربحًا. وكانت بنوك كثيرة واقعة بالفعل في مشكلات مالية خطيرة؛ لأنها أقرضت مبالغ طائلة لمضاربين مفلسين وشركات فاشلة.

وأضاف تعثر النمو الاقتصادي، واكتشاف روابط فساد بين شركات وبنوك وأحزاب سياسية وتعقيدات بيروقراطية ثقلاً أزيد أدى إلى تقويض «دولة النمو الفائق». ارتفعت الأصوات داخل وخارج اليابان لتوفيق الاقتصاد الياباني مع نموذج حرية السوق، حتى ادعت بعض الأصوات أن ضغوط العولمة لا يمكن تجنبها بأية حالة.

بذلك وقعت اليابان تحت ضغوط أكبر وأشد للسماح بحراك أكبر لرأس المال، وعدم التدخل في شئون أسواق التمويل. ودخل رأس المال الأجنبي اليابان مع بيع بعض الشركات الكبرى المتعثرة لمنافسين أجانب، كما



٩ ـ كارلوس جوسن، مدير نيسان المفوض من رينو، يعلن إغلاق مصانع، أكتوبر ١٩٩٩.

حدث من بيع شركة نيسان لشركة «رينو» (Renault) الفرنسية. وكذلك بعد إقرار ما سمي الـ«بج-بانج» أي الانفجار الكبير من رفع القيود عن البنوك وعن التمويل في عام ١٩٩٦؛ مما سمح لرأس المال الياباني بحرية أكبر وأوسع نطاقًا، وبالمثل سمح بدخول مصالح مالية أجنبية. وأدى كل ذلك إلى إفلاس بنوك وعقلنة الاقتصاد بعد أن فقدت المؤسسات الاقتصادية الضعيفة الحماية التي كانت تتمتع بها. وكان مصطلح «الانفجار الكبير» مصطلحًا خاطئًا على أية حال؛ فالحقيقة الفعلية أن ما حدث ليس إلا تباطؤًا وتطبيقًا جزئيًّا للحلول لا يمكن أن يقارن بـ «الانفجار الكبير» الحقيقي الذي وقع في لندن. وهناك اتفاق عام على أن اليابان لا بد لها أن تتكيف، لا أن تتطابق مع غيرها.

هل يمكن الإبقاء على المؤسسات اليابانية؟ عند بحث ذلك الأمر، رصد «رونالد دور» عملية تغير تدريجية، مع إعادة مجلس أصحاب الأعمال الياباني التفكير في مسألة العمل مدى الحياة للعمال، وإجراء تغييرات تشريعية لزيادة قوة حملة الأسهم ودورهم، والانتقال إلى نظام الأجر مقابل الأداء بديلًا من نظام العمل الدائم، وبعض التحرر من تدخل الدولة أو بعض الليبرالية. وعلق «دور» كثيرًا على سطحية تلك التغييرات، ومقاومة الحلول وردود الأفعال غير المتجاوبة معها والقصور الذاتي في نظام يتميز بكثير من الجوانب المتشابكة، شديدة التراكب والتعقيد.

ما يثير الدهشة في الحقيقة هو ثبات اليابان وصمودها، سياسيًّا واقتصاديًّا. وبدأ الأمر في بداية التسعينيات وكأن الهيمنة طويلة المدى للسياسات اليابانية على يد «الحزب الليبرالي الديمقراطي» (LDP) تنهار، وأن بديلًا سياسيًّا جديدًا في طريقه ليحل محله. غير أن حزب المعارضة الرئيس، وهو الحزب الاشتراكي الياباني دخل في تحالف مع الحزب

الليبرالي الديمقراطي، ومن ثَمَّ تمكن الحزب من المحافظة على هيمنته السياسية. لم تتمكن اليابان من المحافظة على معدل النمو المذهل للأعوام السابقة، وبدأت تعاني بوضوح من آلام اقتصادية كثيرة في تسعينيات القرن العشرين، وعلى وجه التخصيص من ارتفاع معدل البطالة، مع أن معدل البطالة الفعلي باليابان يقل كثيرًا عن المعدل الذي تقره منظمة الاقتصاد وتطوير التعاون الدولي. وحافظت اليابان على وضعها كثاني أكبر قوة اقتصادية، ولم تسقط في هوة الركود والكساد. فلو كنت تنعم بنمو اقتصادي كبير وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، فإن التباطؤ لا يعد تجربة سيئة ولا مريرة! ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الثبات والصمود إلى محافظة اليابان على مؤسساتها.

قد تقل الضغوط التي يتعرض لها المجتمع الياباني لتحويل اقتصاده إلى آليات السوق. وقد كانت رأسمالية حملة الأسهم تحلق في السماء في شكلها الأمريكي في التسعينيات من القرن الماضي، ولكن، وكما تبين مما سبق، كان ذلك يمضي مصاحبًا لضباب الفضائح والكوارث المالية لشركات (إنرون) و(ورلدكوم)، وبعد انفجار فقاعة تسعينيات القرن العشرين، بدا الاقتصاد الأمريكي هشًّا. وأصبحت لدى الذين يقاومون تحرير الاقتصاد الياباني ذخيرة كبيرة من الأسباب لمواجهة من يضغطون عليهم لإحداث تحول ليبرالي في اليابان.

تقارب؟

عرضنا ثلاثة نظم دولية من الرأسمالية المنضبطة مع أشكال من التنظيمات والمؤسسات المختلفة. وفي النماذج الثلاثة، أدت الرأسمالية الصناعية إلى تبلور تنظيم طبقي وصراع طبقي ومحاولات من تلك الحكومات

للتدخل في إدارة مشكلات المجتمع الرأسمالي. وخلق كل نموذج نمطه المختلف من «الرفاه الرأسمالي»؛ مما يعني أشكالًا مختلفة من الرفاهة في كل مجتمع منها.

بدا ظاهريًّا، أن كلًّا منها قد حلت مشكلات الرأسمالية بطريقتها الخاصة، إلا أن النماذج الثلاثة واجهت صعوبات متزايدة بدءًا من سبعينيات القرن العشرين جزئيًّا؛ بسبب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وجزئيًّا أيضًا بسبب المشكلات التي خلقتها الهيئات النوعية في كل منها. وكل منها أيضًا تعرض لضغوط للتخلي عن تدخل الدولة لتوجيه رأسماليتها وتقنينها وإدخال إصلاحات تسمح لقوى السوق بحرية عمل أكبر.

فهل أدى ذلك إلى تقليل الاختلافات القومية بين النماذج الثلاثة؟ وبدلًا من تعدد نماذج الرأسمالية، هل توجد الآن رأسمالية واحدة غالبة؟ هناك أدلة كثيرة على استمرار الاختلاف والتمايز القومي بينها بالرغم من تبنيها جميعًا النظام الرأسمالي. ولم تعنِ حقيقة أن النماذج الثلاثة تبنت منهجًا اقتصاديًّا إنتاجيًّا واحدًا أنهم قد تقاربوا، بمعنى أنهم أصبحوا الأقرب إلى بعضهم. فلو وقف ثلاثة أفراد وكل منهم يبعد مترًا عن الآخر، وتحرك كل منهم مترًا واحدًا إلى اليمين، فإنهم يظلون متباعدين بالقدر نفسه الذي كانوا عليه!

من المهم جدًّا مقاومة مفهوم حتمية التقارب، ليس فقط لأنه غير حقيقي، بل أيضًا لأنه يحرمنا من الاختيار. ففي عالم استبعدت فيه أي بدائل فعالة للرأسمالية، لا تبقى إلا البدائل من داخل الرأسمالية لإتاحة اختيارات. ولا يعني هذا أنه يمكن للمرء أن يقبل ببساطة ما تفرضه الرأسمالية، فالمؤسسات القائمة في تلك المجتمعات تقلل وتحاصر حرية الاختيار

وتقيدها، ولكنها تعني بالفعل أن الناس تجتهد وتسعى لتحريك رأسماليتهم الخاصة بهم في الاتجاه الذي يظنون أنه أكثر ملاءمة. ولا يمكن التعلل بحتمية غلبة قوى السوق على السياسة في المجتمع الرأسمالي؛ لأن الدراسات المقارنة تظهر أن تنظيمات مؤسسية مختلفة اختلافًا بيِّنًا قد صمدت أمام إعادة إحياء قوى السوق، وظلت متوافقة بشكل رائع مع آليات فعاليات السوق.

الفصل الخامس

هل أصبحت الرأسمالية عالمية؟

أصبح مصطلح الرأسمالية العالمية من المصطلحات الشائعة، وهناك قبول واسع لفكرة أن الرأسمالية أصبحت منظمة الآن على مستوى عالمي. فهناك مبالغ مالية هائلة تنتقل الآن يوميًّا عبر أرجاء العالم. ولم تعد الشركات الكبرى تحصر إنتاجها في دولة معينة لتصدره إلى دول أخرى، بل أصبحت تدير عمليات إنتاجها في أنحاء بعيدة من العالم. وحتى الأسواق فيما يخص السلع والخدمات ورءوس الأموال والعمالة أصبحت إلى حد كبير عالمية المدى. وذلك هو واقع الرأسمالية العالمية الذي يؤثر يوميًّا في حياة الناس، إلا أن هناك أيضًا خرافات عديدة ملازمة لذلك المفهوم. وفي هذا الفصل سنبحث كلًّا من الحقائق والخرافات.

الرأسمالية العالمية قديمًا وحديثًا

أول خرافة هي أن الرأسمالية العالمية من الظواهر المستجدة على عالمنا. فعلى وجه التقريب، بمجرد أن ظهرت الرأسمالية انتشرت عبر العالم. فبحارة القرنيْن ١٥ و١٦ الذين أبحروا من أوروبا إلى قارات أخرى

سرعان ما تبعهم الرأسماليون التجاريون. وجلبت شركتا الهند الشرقية «في كل من بريطانيا وهولندا» منتجات آسيا إلى المستهلكين الأوروبيين، كما صدروا صناعاتهم لتلك البلاد الآسيوية مقابل تلك السلع الزراعية. ونقل مثلث التجارة الأطلنطي السلع من أوروبا إلى إفريقيا، كما نقل العبيد من إفريقيا إلى الأمريكتيْن وجزر الكاريبي، وعادوا من هناك بالسكر والروم والقطن الذي كان يزرع هناك.

كان السفر ـ على أية حال ـ بطيئًا وعلى مراحل، ويحمل كثيرًا من المخاطر. حتى حلت ثورة الاتصالات في القرن التاسع عشر التي كانت تشبه في عمقها إلى حد كبير تلك الثورة التي نعيشها اليوم. ولم تكن القطارات المدارة بالبخار والسفن البخارية قد سَرَّعت من معدلات الانتقال فقط، بل كانت وسيلة من أهم الوسائل للنقل المكثف لكميات هائلة من السلع والناس عبر العالم على أسس منتظمة ومضمونة دون تأثر بحالة الطقس. وباختراع التلغراف، لم يعد البشر ينقلون الرسائل بأنفسهم ولا بالحمام الزاجل، وبعد مد كابلات التلغراف أصبح بإمكان لندن التواصل مع أستراليا في أربعة أيام، بعدأن كانت ٧٠ يومًا تستغرقها وصول رسالة بالوسائل التقليدية القديمة. وأدى اختراع الهاتف بعد ذلك إلى «تحطيم المسافات» لأول مرة في التاريخ، وأتاح إمكانية التواصل الفوري عبر العالم.

شهد القرن التاسع عشر أيضًا بداية تنظيم الاقتصاد العالمي لأول مرة في التاريخ. كان المبدأ الأساسي هو التقسيم الدولي للعمل بين مجموعة صغيرة من الدول المصنعة في جانب، وباقي العالم في جانب آخر؛ حيث أصبح سوقًا لمنتجات تلك المجموعة صغيرة العدد، ومصدرًا لطعامهم وللمواد الخام التي لا يستطيعون إنتاجها بأنفسهم. انتقلت رءوس الأموال بحرية بين الدول، ولكن في النطاق الذي يوفره الغطاء الذهبي الذي ازداد

دوره في تنظيم العلاقات بين اقتصاد الدول بدءًا من عام ١٨٧٠. وأدى الذهب ذلك الدور بتثبيت قيمة ما تساويه كل عملة من ذهب حتى تلاشى ذلك النمط من التقييم تحت وطأة الضغوط الناتجة عن الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين.

هذا الاقتصاد العالمي تم تنظيمه بين إمبراطوريات كانت امتدادًا لدول قومية في منشئها. واتخذت تلك الإمبراطوريات شكلًا للنفوذ لا يقتصر فقط على حدود مستعمراتها، بل امتد إلى مناطق خاضعة لنفوذها الاقتصادي، وقسمت الإمبراطوريات مناطق العالم إلى مناطق نفوذ حتى لو لم تكن تلك المناطق تحت الاستعمار المباشر. وبينما كانت أوروبا تخلق إمبراطورياتها فيما وراء البحار، كانت الولايات المتحدة تشيد إمبراطوريتها بشكل غير رسمي بعيدًا عن الشكل الاستعماري التقليدي في المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت اليابان في تبني النموذج الاستعماري الأوروبي وحققت أول مناطق استعمارية لها وراء البحار. وتحت ضغط التنافس الدولي والأزمة الاقتصادية في بداية القرن العشرين، ازداد تقسيم العالم بحدود إمبريالية، وحرصت كل إمبراطورية على حماية أسواقها في مستعمراتها فيما وراء البحار وما تجلبه من تلك المستعمرات من مواد خام. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تحولت الحركة التي كانت تتجه إلى تنمية تكامل اقتصادي عالمي إلى اتجاه معاكس.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ ذلك الإطار النمطي الإمبريالي في الانهيار والتداعي. وبدأت تظهر مناطق جديدة من مصادر التمويل والإنتاج في مناطق كانت خارج نطاق الهيمنة المباشرة للأمم الصناعية التقليدية. وتدفقت التجارة لا داخل الحدود القومية/ الإمبريالية، بل عبرها. وبدأ

كل من رأس المال والعمالة في الانتقال بحرية أكبر عبر الحدود. وربما لم تكن الرأسمالية العالمية مستجدة، إلا أنها كانت بكل يقين تدخل مرحلة من الديناميكية لم تمر بمثلها من قبل.

التصنيع العالمي

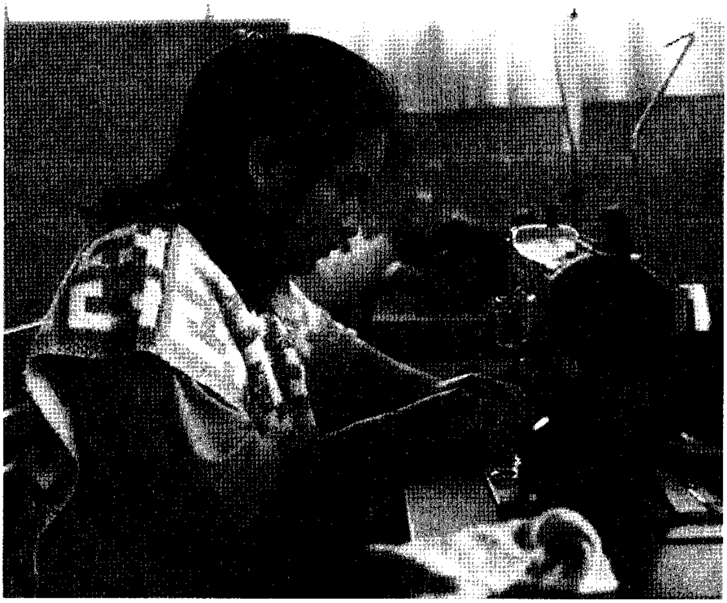
بينما ساد التقسيم الدولي للعمالة، تركز العمل مقابل أجر بشكل رئيس في المجتمعات الصناعية، وبوضوح أكثر في المناجم والمصانع ومزارع المحاصيل النقدية في دول العالم الثالث التي كانت محصورة وفي نطاقات موضعية وبشكل متقطع موسمي، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى لكسب العيش من الزراعات الريفية أو المتاجرة المحلية. وفي هذا العهد الجديد، كان بحث رأس المال عن العمالة كما يذكر «داڤيد كوتس» ـ David Coates ـ خلال آخر ٣٠ عامًا قد ضاعف من حجم «البروليتاريا العالمية» فوصل بعددهم إلى ٣ بلايين فرد.

كانت الأداة الرئيسة في انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي، الهيئات الرأسمالية العابرة للقارات. وحدث نمو سريع لتلك الهيئات في الربع الأخير من القرن العشرين، فازداد عددها من ٧٠٠٠ هيئة مالية عام ١٩٧٣ إلى ٢٦٠٠٠ هيئة مالية عام ١٩٩٣. وارتفعت عملياتها الاستثمارية خارج بلادها بسرعة كبيرة، خاصة بعد عام ١٩٨٥. وبالرغم من أن الحجم الأكبر من تلك العمليات توجه إلى مجتمعات صناعية أخرى، فإن استثماراتها في الدول النامية ارتفعت بحدة في التسعينيات من القرن العشرين.

أحد أفضل الأمثلة على تلك العمليات، هو نمو المنشآت الصناعية التي تحمل اسم «ماكويلادوراس» (*maquiladoras*) في المكسيك، وبدأت تلك

العمليات حين أباحت المكسيك عام ١٩٦٥ للمصانع المقامة على بعد عشرة أميال داخل حدودها مع الولايات المتحدة، استيراد المواد الخام والمكونات الصناعية معفاة من الجمارك وإعادة تصدير المنتجات النهائية تامة الصنع. وتسارع النمو بتلك المناطق بعد اتفاقية عام ١٩٩٣ العالمية التي تحمل اسم «نافتا» (NAFTA)، والتي أزاحت باقي العوائق من أمام حرية التجارة. وانتقلت رءوس أموال أمريكية وأوروبية وحتى يابانية إلى المكسيك لاستغلال عمالتها الرخيصة، فأقيمت آلاف من منشآت التصنيع والتجميع خاصة في مجال صناعة السيارات والإلكترونيات والمنسوجات التي أقيمت كلها بالقرب من الحدود. كان مديرو تلك المصانع يصلون إليها يوميًّا بسياراتهم قادمين من الولايات المتحدة عبر الحدود الدولية، بينما يفد العمال غير المالكين للسيارات بالحافلات من مدن الأكواخ والصفيح.

لم تكن العمالة رخيصة الثمن في المكسيك بسبب كثرتها فقط، ولكن لأنها أيضًا غير موحدة ولا منظمة. وقد سحقت جهود تحالف الحكومة وأصحاب الأعمال المحاولات التي سعت لتكوين نقابات عمالية مستقلة. واحتوت «اتفاقية النافتا» على بنود خاصة بحقوق العمال وحماية اتحاداتهم، إلا أن تلك البنود من الاتفاقية لم يتم تفعيلها أبدًا. وأبدت الاتحادات الأمريكية اهتماما كبيرًا بذلك الجانب لخفض حدة منافسة العمال الأجانب لهم، مثل عمالة المكسيك الرخيصة بدفع عمال المكسيك وتشجيعهم على تكوين اتحادات عمالية مع المطالبة بتفعيل البنود الخاصة بالعمالة في اتفاقية النافتا، ولم يتمكنوا من تحقيق أي نجاح يمكن ذكره. ولم تحظَ جوانب الصحة، والأمن الصناعي، والنظم البيئية بأي اهتمام، وأبدت الحكومة المكسيكية نيتها الخالصة في إغماض عينها



١٥ ـ العمالة الرخيصة في مصانع «ماكويلادوراس» بالمكسيك.

عن تلك الجوانب، مادامت الماكويلا دوراس تقوم بإنجاز كبير في صالح الاقتصاد المكسيكي من خلال تشغيل العمالة التي وصلت إلى حوالي مليون فرصة عمل عند بداية القرن الحادي والعشرين وأصبحت ثاني مصدر رئيس للدخل القومي بعد النفط في توفير النقد الأجنبي.

وأخيرًا، دخلت دول آسيا في منافسة لجذب رءوس الأموال، خاصة رأس المال الياباني الذي انتقل في موجات متتابعة إلى دول الشرق الأقصى. وأصبح الإنتاج الصناعي في اليابان أكثر تكلفة مع النمو السريع للتصنيع الياباني بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما أدى إلى ندرة في الأراضي واليد العاملة التي ارتفعت أسعارها داخل اليابان. وفي سبعينيات القرن العشرين

وثمانينياته، تحرك رأس المال الياباني باحثًا عن مناطق عمالة رخيصة في دول «النمور الاقتصادية» الآسيوية وفي هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. ولما أصبح الإنتاج مكلفًا بها، بدأت موجة جديدة من انتقال رأس المال الياباني من اليابان ودول النمور الاقتصادية إلى أندونيسيا وماليزيا وتايلاند. ومؤخرًا، بدأت الموجة الثالثة في الانتقال إلى الصين وڤيتنام. وتبدو الصين وكأنها الهدف النهائي لرءوس الأموال، مهددة بجذب الهيئات المالية التي تستثمر في المكسيك.

أدى انتشار الصناعة بتلك الدول إلى جذب الفتيات صغيرات السن بوجه خاص للعمل مقابل أجر، وبلغت نسبتهن طبقًا للإحصائيات من ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من قوة عمل مناطق ماكويلا دوراس الصناعية بالمكسيك. واتهمت شركات «نايك» (Nike) و«جاب» (Gap) في جنوب شرق آسيا بتشغل فتيات تحت سن ١٦ سنة، بالرغم من أن القوانين تحظر تشغيلهن كأطفال. وتحالف رأس المال مع السلطة للحصول على أرخص عمالة، وتتقاضى الإناث ـ بوجه عام ـ أجورًا أقل مما يتقاضاه الذكور، ومعرضات لهيمنة الذكور وتعد عمالة مستهلكة ومتبدلة؛ إذ يمكنهن العودة لممارسة الأعمال المنزلية حين يقل الطلب على العمالة.

أدى انتشار العمل مدفوع الأجر إلى إضعاف عالمي لقوة العمل. وفي المجتمعات الصناعية التقليدية، مكنت الاتحادات العمالية العمال من تقليل حدة الخلل الناتج عن عدم توازن القوى بين رأس المال والعمالة. وأدت المنافسة بين العمالة الرخيصة غير المنظمة وغير النقابية في الخارج إلى إضعاف تلك القوة الجماعية مع صعوبة نشر التنظيمات العمالية لتشمل عمال ما وراء البحار. ومثلهم مثل المستهلكين، أفاد العمال في المجتمعات الصناعية التقليدية من الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج في ظل المنافسة

العالمية المتعاظمة؛ لأنها أدت إلى انخفاض أسعار السلع التي يشترونها. غير أن الأجور الأساسية في المجتمعات الصناعية التقليدية قد تدنت منذ الثمانينيات. فضلًا عن ذلك، بعدما أصبحت رءوس الأموال أكثر حراكًا وانتقالًا، سعت الدول القومية إلى التنافس للحصول عليها. فأقرت بريطانيا بشكل جزئي التشريعات المضادة لتكوين اتحادات عمالية في الثمانينيات؛ بحجة أنها تجعل من بريطانيا منطقة جذب لرءوس الأموال اليابانية والكورية المنتقلة إلى الاتحاد الأوروبي.خلال الثمانينيات والتسعينيات.

أعمال الاتصالات العالمية

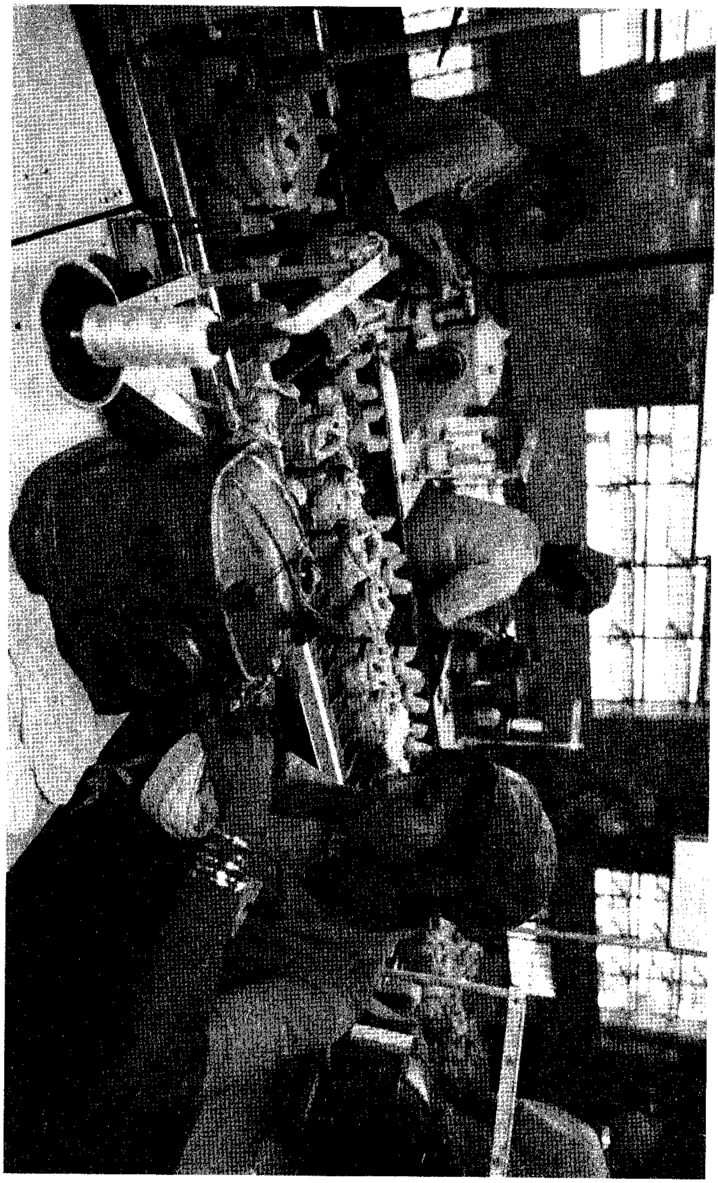
لم تكن المنشآت التصنيعية وحدها التي تم نقلها إلى خارج الحدود الجغرافية للمجتمعات الصناعية التقليدية؛ فأغلب الأعمال المكتبية والإدارية، مثل الكتابة المطبعية، والاستفسارات التليفونية، ونظم معالجة المعلومات، وتطوير برامج معلومات الحاسوب، وحل المشكلات، أصبح يمكن أداؤها جميعًا من بعد، جعل تقدم المعلوماتية وتقنيات التواصل المتقدمة من أداء تلك الأعمال أمرًا سهلًا يمكن معه نقلها إلى أماكن عمالة أرخص خارج المجتمعات الصناعية العتيدة؛ حيث الأجور والتكاليف المكتبية والإدارية أرخص كثيرًا. وكما حدث في المنشآت التصنيعية المنقولة، كانت الإناث صغيرات السن وقود تلك الأنواع من الأعمال.

كانت مراكز النداء الهاتفي في بريطانيا من أكبر مصادر تنمية تشغيل العمالة في بريطانيا، وكانت تلك الأعمال تمثل بديلًا من الوظائف التي خسرها العاملون من انتقال المصانع. والآن، أصبحت تلك الأعمال تنقل هي الأخرى إلى ما وراء البحار. نقلت البنوك، وشركات التأمين،

ووكالات السفر، والاتصالات الهاتفية وخطوط السكك الحديد، كل مراكز ندائها الهاتفي من بريطانيا إلى الصين، والهند،، وماليزيا، وبالمثل، نقلت الشركات الفرنسية الأعمال المماثلة إلى مجموعة دول الفرانكفونية الناطقة بالفرنسية في قارة إفريقيا. أما الشركات الأمريكية فكانت قد سبقت الجميع بنقل تلك الخدمات إلى دول منطقة الكاريبي.

أصبح من الميزات المهمة لأي امرئ أن يكون أحد مواطني المناطق والدول المتحدثة بالإنجليزية، وقد وضع ذلك جزر الكاريبي والهند في صدارة الدول التي انتقلت إليها تلك الأعمال، وبالطبع فإن إتقان الإنجليزية وحدها ليس كافيًا؛ لذلك يتم تدريب العاملين بالوظائف الهاتفية على مهارات العمل كما يتدربون على إتقان اللهجات الإنجليزية المختلفة. وتحتاج أعمال النداء الهاتفي الناجحة إلى إدارة جيدة يتولاها «مديرو علاقات عامة» يوازنون ما بين كفاءة الأداء وخدمة العميل. أما تطوير نظم المعلومات فيتطلب مستويات أعلى من المهارات، وأصبحت الهند، خاصة مدينة بانجالور، مركزًا كبيرًا لإنتاج برامج المعلومات لوفرة الحاصلين على تعليم عالٍ ويجيدون الإنجليزية. وقامت الشركات الكبرى الأمريكية مثل «تكساس إنسترومنت» (Texas Instruments)، و«موتورلا» (Motorola)، و«هيوليت باكارد» (Hewlett Packard)، و«آي بي إم» (IBM) بإقامة مراكز إنتاج برامج نظم معلومات (وكذلك المكونات الصلبة للحاسوب) هناك.

لم يقتصر الأمر على مجرد أن دولًا فقيرة توفر عمالة أرخص من الدول الغنية، فقد امتدت المنافسة الشرسة لتصبح بين الدول الفقيرة ذاتها التي تتنافس على جذب تلك الاستثمارات؛ فبدأت جزر باربادوس وچامايكا اللذين تأسست فيهما أعمال الاتصالات تواجهان منافسة شديدة من باقي جزر الكاريبي وأمريكا الوسطى. كما تواجه منطقة الكاريبي بأجمعها تنافسًا



١١ـ العمالة الرخيصة لمصنع أحذية «نايك» في فيتنام.

أشد شراسة من رخص الأيدي العاملة بالهند والفلپين وماليزيا والصين. وتعني السهولة التي يمكن بها إقامة عمليات الاتصالات أن هناك قيودا قليلة على انتشار أشكالها الأكثر روتينية والأقل مهارةً.

السياحة العالمية

في الغالب لا تذكر السياحة العالمية في سياق رصد الانتشار العالمي للرأسمالية، غير أن نمو السياحة يعد أحد أهم الظواهر المدهشة في زيادة الروابط الاقتصادية بين الدول. وبين عام ١٩٥٠ وعام ٢٠٠١، قفز عدد السياح في العالم من ٢٥ مليونًا في العام إلى ٧٠٠ مليون في العام. أصبحت السياحة صاحبة المركز الأول في الحصول على النقد الأجنبي لدى كثير من أفقر دول العالم.

تنشر السياحة العالمية الممارسات الرأسمالية في مناطق من العالم، لم تكن مظاهر النمو الرأسمالي العالمي قد مستها من قبل إلا قليلًا، فالسياحة تستطيع أن تخترق مناطق ليس لديها قدرة على تقديم أي إنتاج سلعي، أو أي خدمات أخرى للسوق العالمية. وبالفعل أصبحت أماكن فقيرة ونائية تمتد من ماكو پيكو في منحدرات جبال الإنديز الشرقية إلى جبال الهيملايا مناطق جذب سياحي بسبب كونها بعيدة وتقليدية، وبذلك خلقت السياحة فرص عمل مدفوعة الأجر في البارات وأعمال الفنادق في تلك المناطق. وخلقت أيضًا احتياجًا أكبر لإنتاج الطعام ووسائل الانتقال وتمهيد الطرق التي يتم الانتقال عبرها، وهي من البنى الأساسية التي قد تهيئ أسسًا صالحة لقيام تصنيع محلي للهدايا التذكارية والتحف المقلدة والآثار القديمة. وبمقدور الدخل السياحي أن يزيد من تدوير المال وتداوله، كما يؤدي إلى استيراد سلعي من الخارج، ويخلق أنماط استهلاكية جديدة.

لقد أصبح التسليع من الجوانب الثقافية الجديدة، واكتسبت الحياة البرية، والمناطق الطبيعية ذات المشاهد المتميزة قيمًا مالية لم تتوافر لها قبل ذلك. ولكن الأزياء المحلية تفقد أصالتها حين تتحول إلى سلعة تجارية، كما تصبح الطبيعة أقل طبيعية، مع أن تسليعها وتتجيرها يمكنها من البقاء حية بشكل أكثر تطورًا. وفي عالم تزداد رأسماليته، فالوسيلة الوحيدة لإبقاء الممارسات الثقافية حية، وكذلك المشاهد الطبيعية، تكمن في التوصل إلى وسائل ملائمة لتحقيق الاستفادة منها. فضلًا عن ذلك، فإن مبدأ المحافظة على الطبيعة من الممكن أن يصبح - في حد ذاته - أساس تلك الصناعة، مثل سياحة صدى الأصوات في الجبال التي طورتها كوستاريكا.

كانت السياحة العالمية المسئولة أيضًا عن عملية تسليع أخرى للبشر عن طريق السياحة الجنسية التي تحولت فيها أجساد البالغين والأطفال في الدول الفقيرة إلى قيم نقدية. و مدى السياحة الجنسية هائل ومتسع. ففي عام ١٩٩٩، عرضت أكثر من ٢٥ شركة في الولايات المتحدة وحدها برامج سياحية جنسية في أنحاء مختلفة من آسيا. ويقدم دليل عالم الجنس على الشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت) معلومات كثيرة عن برامج السياحة الجنسية، والخدمات المرتبطة بها، وأسعار العاملين بها المعروضين للممارسة الجنسية في كل دول العالم، مع وجود روابط بالشبكة تعاون العملاء على إجراء الترتيبات اللازمة للقيام بتلك السياحة. ولا يورد ذلك الدليل أي معلومات عن الممارسات الجنسية مع الأطفال والفتيات القاصرات، على الرغم من أن ذلك يشكل الإغراء الأهم والجاذب في السياحة الجنسية؛ لأنه يتيح للبالغين الانطلاق في ممارسة أهوائهم في أماكن نائية لا تخضع لقوانين تجريمية.

من الواضح أن السياحة العالمية لم تكن نعمة صافية، فحتى لو كانت تحقق بعض المكافأة للمجتمعات المستقبلة للسياح، فإنه يجب ألا ننسى أن أغلب العوائد المالية يعاد إخراجها وتصديرها للخارج على يد المؤسسات التي يمتلكها أجانب من خطوط طيران، وسلاسل فنادق عالمية، ووكالات سفر تهيمن كلها على صناعة السياحة.

الزراعة العالمية

باستكشاف تلك الأنماط من الرأسمالية العالمية، فإننا نكون قد أغفلنا الزراعة. وعلى المستوى النقاشي المجرد، فإن الزراعة العالمية ليست مستجدة، وهي منتعشة من عصور قديمة مثل زراعات الشاي التي تتم في الهند وسيريلانكا، أو الفواكه التي تتم في أمريكا الوسطى، وقد خلق التقسيم العالمي للعمل الذي حدث في القرن التاسع عشر أسواقًا جديدة في المجتمعات الصناعية للمنتجات الزراعية الواردة من باقي أنحاء العالم واستثمرت الهيئات المالية الغربية رأس مالها في الإنتاج الزراعي الكثيف.

في مجال الزراعة أيضًا، كان هناك تصاعد في المنافسة الزراعية التي غلب عليها أيضًا نمط الإنتاج الرأسمالي. ففي تسعينيات القرن العشرين، وقعت أزمة في صناعة الموز؛ حيث كان إنتاج الموز في ذلك العام أكبر مما يمكن للأسواق العالمية استيعابه. وبدأت هيئات الفاكهة في الولايات المتحدة، وشركة «دول» (Dole) ـ على وجه التحديد ـ تنقل مناطق الإنتاج إلى الإكوادور؛ فقد كانت الأجور وتكاليف الإنتاج الأخرى تقل كثيرًا عن أي مكان آخر، ولا تضم أي تنظيمات عمالية (في ذلك الوقت كانت اتحادات عمال أمريكا الوسطى تتعرض



١٢ ـ الإنتاج واسع النطاق للموز لشركة «دول» في الإكوادور.

لهجوم وضغوط كبيرة). وقامت الشركات الزراعية الأمريكية عن طريق «منظمة التجارة الدولية» (WTO) بالضغط على الاتحاد الأوروبي لإنهاء المعاملة التفضيلية التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لمناطق إنتاج الموز في إفريقيا وجزر الكاريبي، والذي ينتجه صغار المزارعين بتكلفة أكبر، ولم تكن لديهم فرصة في ظل حرية السوق لمنافسة الشركات الكبرى. وتم التوصل إلى اتفاق يضفي بعض الحماية على صغار منتجي الموز، وبذلت محاولات لتنظيم عمال الإكوادور الزراعيين في اتحادات، غير أن مصير الاتحاد الإكوادوري وصغار مزارعي الموز في إفريقيا مازال في مهب الريح.

وجد صغار المزارعين أنفسهم مسوقين بطرق ووسائل مختلفة إلى الزراعة الرأسمالية ويرى «ڤاندانا شيڤا» (Vandana Shiva) أن الزراعة تزداد خضوعًا لهيمنة «هيئات علم الحياة» الكبرى، التي تنهج أسلوب الزراعة الاستثمارية، والتكنولوچيا الحيوية (البيوتكنولوچي) والكيماوية والعقاقيرية. وتبيع تلك الهيئات البذور المهندسة چينيًّا التي تنتج محاصيل وفيرة، وتدعي أن بعضها يشفي من أمراض نقص التغذية من خلال زيادة ڤيتامين (أ) (A) في الأرز المنتج. ومن الممكن أن يصبح هذا النوع من المحاصيل النقدية مربحًا جدًّا، إلا أنه يتطلب زيادة مكثفة في استخدام مبيدات الآفات الزراعية والحشائش الطفيلية التي تبيعها تلك الهيئات وتهيمن على صناعتها، كما تحتاج إلى كميات هائلة من مياه الري. والتبعات البيئية في تلك الأحوال كارثية، من استنفاد مصادر المياه المحدودة، وارتفاع معدلات التلوث الكيميائي، وفقدان التوازن الحيوي الطبيعي بين الكائنات. ولم يصبح الفلاحون معتمدين فقط على تلك الهيئات الاحتكارية الكبرى، بل وقعوا أيضًا تحت غائلة الديون؛

فالزراعة بهذا الأسلوب تتطلب استثمارًا كبيرًا، يصل بهم إلى فقدان أرضهم إذا جاء المحصول ضعيفًا، أو إذا تعرضوا لكارثة أخرى تدمر قدرتهم على أداء خدمة الدين. وفقدت الزراعات صغيرة النطاق قدرتها على الصمود، وحلت محلها الزراعة المكثفة برءوس أموال كبيرة.

ساير تلك العملية تسليع الطبيعة ذاتها؛ فالنبات، والبذور، والجينات والمياه، كانت في السابق من المصادر الطبيعية، وكانت متاحة مجانًا للجميع، إلا أنها تحولت إلى سلع ذات قيمة نقدية، حتى المعرفة والمعلومات أصبحت أيضًا سلعة. ووضعت منظمة التجارة الدولية اتفاقية دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهي تفرض على الدول الفقيرة الشفافية المعرفية عن السلالات النباتية والمواد الجينية، ويرى «ڤاندان شيڤا» أن تلك الاتفاقية إنما تعني:

> أن معارف الفقراء ومعلوماتهم تتحول إلى ممتلكات للهيئات الرأسمالية العالمية الكبرى، وتخلق الأحوال التي تحتم على الفقراء أن يدفعوا ثمن البذور والعقاقير التي طوروها واستخدموها لتلبية حاجاتهم الغذائية والصحية.

النقود العالمية

أدى انتشار الممارسات الرأسمالية بالضرورة إلى زيادة النقود المتداولة. غير أن الزيادة الفعلية المذهلة في حجم التداول الدولي للنقود خلال الربع الأخير للقرن العشرين، إنما ترجع أساسًا إلى عمليات المضاربات المالية. وبحلول نهاية القرن العشرين، كانت تجارة النقد الأجنبي تصل يوميًّا إلى ١,٥ تريليون دولار، وهو مبلغ يزيد على الناتج القومي الإجمالي

للمملكة المتحدة في عام كامل. وأغلب الاستثمار الدولي الحالي ليس إلا مضاربات مالية، وقد تضاعف إلى مائتي ضعف بين ١٩٧٠ و١٩٩٧ طبقًا لما رصده «مانويل كاستلز».

كما ذكر «كاستلز»، فقد سمح التقدم التكنولوچي الهائل بالتمدد والتوسع الفائق في التعامل الدولي في النقد والاستثمار في أسعاره. ويرجع ذلك ـ إلى حد كبير ـ إلى سرعة التواصل عبر محطات الأقمار الاصطناعية وسهولتها، والنقل الرقمي للبيانات وشبكات الحاسوب التي زادت، لا من سرعة نقل بيانات التعاملات والمضاربات فقط، بل أيضًا كم الاستثمار الذي يمكن التعامل معه. وترجع أيضًا إلى تكنولوچيا التمويل وابتكار أشكال مستحدثة منه؛ فقد ابتدعت وسائل جديدة كثيرة للاستثمار في الأسواق المالية، وخلقت قنوات لرأس المال للشركات والأفراد بإنعاش صناعة الخدمات المالية. لقد ظهرت أدوات تمويلية جديدة ونواتج مالية جديدة، وأيضًا معدات اتصال جديدة أدت إلى تدفق المال ودورانه وانتقاله عبر العالم في لحظات.

أصبحت «المشتقات» سيئة السمعة الآن، من ذلك الصنف الذي تعامل معه (نيك ليسون) (انظر الفصل الأول)، في طي النسيان، بينما كانت في عقد الثمانينيات والتسعينيات من أحدث الأدوات المالية الجديدة. وكانت الأموال توجه مباشرة من صناديق الاستثمار لاستثمارها في «الأسواق الصاعدة» التي كانت تجذب الاستثمار في الثمانينيات. وكانت هناك فرص للمستثمرين للشراء الرخيص من الدول حديثة التصنيع، ثم يجنون الأرباح بعد ارتفاع أسعار ما اشتروه بأبخس الأسعار، وسرعان ما خلقت الصناعات التمويلية في مجتمعات الوفرة أنواعًا كثيرة من صناديق التمويل القائمة على مدخرات الناس العاديين. وأدت الأزمة الاقتصادية الآسيوية

التي وقعت في أواخر التسعينيات (انظر الفصل ٦) إلى تبخر كل الأموال التي كانت متراكمة في تلك الصناديق.

لم تكن التكنولوچيا والابتكارات المالية وحدهما سببًا في ذلك التدفق المالي العابر للحدود. فتعويم العملات في السبعينيات أدى إلى عدم يقين جديد، وفرص جديدة أنعشت تجارة العملة وأسواق المستقبل. وعني «التعويم» أن تتحدد قيم العملات من خلال السوق، لا بما تحدده كل دولة من قيمة لعملتها، فترتفع قيمة أي عملة أو تنخفض حسب الوارد منها وقوة الطلب عليها. وظهر عدم يقين أكبر تجاه الشركات التي تحتاج إلى عملات نقد أجنبي للقيام بعملياتها، ومن ثَمَّ لجأوا إلى حماية أنفسهم عن طريق المتاجرة بأسعار العملات في المستقبل. فوق كل ذلك، ازدادت المتاجرة بالنقد بسبب الفرص الأكبر التي تتيحها معدلات التعويم والمضاربة عليها.

من الشائق أن نعرض باختصار لماذا تم تعويم العملات بتلك الطريقة. ففي ظل النظام النقدي السابق الذي ترتب على مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤، كانت قيمة العملات تتحدد مقارنة بالدولار، وكانت قيمة الدولار تتحدد بدورها في علاقته بالذهب. وأدى الثبات والاستقرار اللذان ترتبا على ذلك، إلى تمدد التجارة الدولية وتوسعها، وإلى عصر من النمو الاقتصادي المطرد. وفي بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، ازدادت صعوبات المحافظة على القيمة الثابتة للدولار مقابل الذهب، ووجدت حكومة الولايات المتحدة نفسها مجبرة على تخفيض قيمة الدولار. وكانت هناك أسباب محددة لتخفيض قيمة الدولار في ذلك الوقت، من أبرزها التبعات التي ترتبت على الإنفاق الحكومي الباهظ على حرب ڤيتنام، وتعرض نظام اتفاقية «بريتون وود» (Bretton Woods) إلى ضغوط متزايدة.

كان يمكن المحافظة على سعر صرف الدولار الثابت إذا تبنت الحكومة سياسات غير شعبية، أو تتدخل للسيطرة على حركة الدولار عبر حدودها. فلو سبب العجز التجاري المتنامي ضغطًا على معدلات أسعار الصرف السائدة، وقام المضاربون بالمضاربة على تخفيض سعر الصرف، تجد الحكومة نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات خشنة غير شعبية وصعبة للحفاظ على سعر العملة. ويمكنها ـ على سبيل المثال ـ خفض الاستهلاك للحد من الاستيراد، وإن كان ذلك من الصعوبة بمكان سياسيًّا في المجتمعات الديمقراطية. والبديل، إيقاف المضاربين عن تحريك النقود، فحاولوا السيطرة على تحويل العملة. ولكنهم وجدوا مشقة كبيرة في السيطرة على حركة النقد بسبب زيادة التجارة، ولامتلاكها عملات دول أخرى، وفوق كل ذلك وهو الأهم، لتراكم الدولار الأمريكي في الخارج بأرقام فلكية. فقد بدأت مبالغ هائلة من النقد الأمريكي في الانتقال عبر الدول.

لعبت الروح الجديدة لعدم تدخل الدولة والعودة إلى قوى السوق الرأسمالية التي سادت في الثمانينيات دورها في كل ذلك. ولم يكن تثبيت أسعار صرف العملة من قبل الدولة والتحكم في الانسياب الدولي للنقد يتفق مع التوجه الجديد لإحياء حرية السوق، وإطلاق قوى المنافسة الحرة. وأضاف التنافس بين مراكز التمويل قوة أكبر للقوي الداعية إلى منع أي تدخل، ورفع أي قيود على الأسواق التمويلية. وكانت الصناعة التمويلية المرتبطة بسوق الأوراق المالية تتنامى في أهميتها، واعتمدت حيوية تلك الصناعة التمويلية على قدرتها على جذب التدفقات المالية الدولية لتمر من خلال أسواقها وعبر ساحتها. وتكمن المنافسة بين المراكز التمويلية القوية في العالم خلف ما أطلق عليه «لندن بج ـ بانج»

أو الانفجار الكبير الذي دفع الحكومة البريطانية إلى رفع كل أنواع القيود المالية والنقدية في أكتوبر عام ١٩٨٧؛ في محاولة من لندن للحاق بنيويورك أو منافستها. غير أن المنافسة كانت تـأتي أيضًا من مراكـز تمويلية جديـدة، وبحلول التسعينيات، كان هناك ما يصل إلى ٣٥ سوقًا للأوراق المالية في الدول النامية. وبعضها أصبح أسواقًا مالية متقدمة جدًّا، وغدت ساحة تعاملات «سيمكس» (Simex) في المضاربة على أسعار العملات في المستقبل في سنغافورة التي قام بها «نيك ليسون»، وفقد بسببها سمعته وشهرته.

إلى أي مدى أصبحت «الرأسمالية العالمية» عالمية؟

انتشرت المؤسسات والممارسات الرأسمالية في جميع أرجاء العالم، وعند هذا الموضع لا بد لنا أن نتوقف لحظة ونفكر مليًّا، فإلى أي مدى أصبحت «الرأسمالية العالمية» عالمية؟

لقد ازداد تدوير النقد عبر العالم، فهل يعني هذا «تدويلًا ماليًّا»؟ وبالرغم من أن مراكز التمويل الجديدة قد ظهرت في الدول النامية وأصبح الاستثمار في «الأسواق المالية الناشئة» نمطًا جديدًا لفترة على الأقل، فإن أغلب النقد مازال يتدفق بين أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان. ويشير «كاستلز» إلى أنه عام ١٩٩٨، بلغت حصة الأسواق المالية الناشئة ٧٪ من القيمة الكلية لرأس المال العالمي المتداول، بالرغم من أن دولها تضم حوالي ٨٥٪ من سكان العالم. فضلًا عن ذلك، فإن المال المتداول في الأسواق المالية الناشئة اختفى مؤقتًا أو مرحليًّا على الأقل بعد أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ في آسيا وروسيا التي أخافت المستثمرين وأفزعتهم. وخلال الأعوام من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، تدفق فقط ١٩ بليون دولار

أمريكي إلى الأسواق المالية الناشئة، مقارنة بـ ٦٥٥ بليون دولار في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧.

ينطبق الأمر ذاته على السياحة العالمية. فأغلب حركة السياح تنحصر بين الدول المتقدمة في أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان. وفي عام ٢٠٠١، كانت أكبر أربع دول استحواذًا على الدخل السياحي العالمي، هي على التوالي: الولايات المتحدة الأمريكية، إسپانيا، فرنسا، ثم إيطاليا. ومن الجدير بالملاحظة أن الصين كانت الخامسة.

انتشر الإنتاج الرأسمالي، وذهبت كثير من الاستثمارات إلى دول فقيرة في التسعينيات أكثر من العقد السابق، فإنها كانت مركزة بشدة في عدد قليل من الدول، وعلى وجه التخصيص في الصين، والبرازيل، والمكسيك، وشق القليل منها طريقه إلى إفريقيا. وطبقًا لأرقام «منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي» (OECD)، كان ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في التسعينيات قد توجه إلى الصين. وفي عام ٢٠٠٠، تلقت إفريقيا بأجمعها (باستثناء دولة جنوب إفريقيا) أقل من ١٪ من الاستثمار العالمي الأجنبي المباشر، وهو مبلغ يساوي ما تلقته دولة أوروپية واحدة يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة ـ وهي فنلندا.

في الوقت الذي يُدعى فيه أن الرأسمالية العالمية تعمل على تكامل العالم، نجد أن الفوارق الدولية تزداد اتساعًا. ووقفت بعض الدول التي كانت فقيرة قبل ذلك مثل نمور آسيا الاقتصادية على أقدامها بجهودها الذاتية، وسدت جزئيًّا الفجوة بينها وبين الدول الغنية. غير أنها استثناء. فكما تظهر تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية، ازدادت الفجوة بين أغنى الدول وأفقرها بمقدار هائل. ففي عام ١٨٢٠، كانت أغنى خمس

دول في العالم أغنى من أفقر خمس دول بثلاثة أضعاف. وفي عام ١٩٥٠، أصبحوا أغنى ٣٥ ضعفًا؛ وفي عام ١٩٧٠، أصبحوا أغنى ٤٤ ضعفًا. وفي عام ١٩٩٢، أصبحوا أغنى بمقدار ٧٢ ضعفًا. وأصبح العالم يزداد باطراد **انقسامًا** في فوارق الثراء الدولية.

إحدى الإشكاليات في مصطلح «العولمة» يكمن فيما يتضمنه المصطلح من إشارة إلى أن مستوى جديدًا من التنظيم العالمي قد ظهر متجاوزًا الدول القومية كما يبدو في مصطلح «الهيئة العالمية». هناك بالفعل كثير من الهيئات الرأسمالية العالمية، بمعنى أنها تعمل في دول كثيرة وعبر حدود كثير من الدول. ولكن أغلب تلك الهيئات الرأسمالية تنتمي إلى دول قليلة، ومن الصعب فعلًا أن يقال إنها عالمية الصفات. غالبًا ما تبدو تلك الهيئات وكأنها تتلاعب أو تتحايل على الدول القومية التي انطلقت منها؛ فهم بنقلهم أعمالهم إلى الخارج، يتهربون من أداء الضرائب لمواطنهم الأصلية التي توجد بها أغلب أصولها المالية الأساسية، ويقومون بإدارة أغلب أعمالهم «العالمية» من تلك الدولة الأم؛ أي أنهم يستغلون إمكانات دولتهم الأم وبنيتها الأساسية، ومؤسساتها، كما يستغلون قوة وطنهم السياسية للحصول على فرص استثمار في الخارج بنفوذ دولهم. قد يبدأون أعمالًا في دول فقيرة، غير أنهم يستغلون عمالتها الرخيصة، ويقضون على المنافسين المحليين، ثم يسحبون الأرباح إلى دولهم الأساسية. وكما يذكر «بيتر ديكن» (Peter Dicken)، فإن تلك الهيئات المالية العالمية ليست إلا هيئات قومية، ولا ينطبق على أغلبها وصف عالمية متعددة الجنسية على الإطلاق.

لذلك لا بد من استعمال مصطلح «رأس المال العالمي» بحذر. فتدفق النقد ودورانه يمضيان بلا مساواة عبر العالم، ولا يتجاوز هذا المصطلح

كونه تعبيرًا مضللًا بوصفه «عالميًّا» واستعماله الشائع لمصطلحات عالمية، مثل: «الرأسمالية العالمية»، و«الاقتصاد العالمي»، و«المجتمع العالمي»، الذي يتجاهل الفوارق الدولية الهائلة واستمرار أهمية الدول القومية والحكومات القومية.

هيمنة الرأسمالية العالمية

هناك بعض الشك أن تكون الرأسمالية قد أصبحت عالمية، وأنها أزاحت أي نظم اقتصادية بديلة.

لقد شهد عام ١٩٨٩، بداية انهيار البديل الرئيس العالمي، وهو نظام اشتراكية الدولة. بدأ «جورباتشوف» (Gorbachev) نظامًا جديدًا من «إعادة البناء والمكاشفة» في الاتحاد السوفييتي، الذي كان يفقد هيمنته على حلفائه في شرق أوروبا. كان الاقتصاد السوفييتي يعمل على أسس من التخطيط المركزي والتوجيه البيروقراطي للاقتصاد، مع أسواق تعمل فقط على الهامش. وكان موضع انتقاد وسخرية لعدم كفاءته، وتدني إنتاجيته، وضعف أدائه الاقتصادي العام، وتلويثه البيئة؛ مما جعل منه شاهدًا حيًّا على تفوق النظام الرأسمالي. وتم تناسي سجله التصنيعي ونموه الاقتصادي الفعلي، وتحقيقه عمالة كاملة، وتدني التضخم، وقدرته على إتاحة التعليم والرعاية الصحية لكل أبنائه، وجرى تناسي كل ذلك وتجاهله، بالرغم من أن كثيرًا من الروس يتذكرون الاستقرار والأمان اللذيْن كان يحققهما للفرد.

لقد انهار النظام الاشتراكي بصفة أساسية؛ لأنه لم يستطع أن ينافس ديناميكية الاقتصاديات الرأسمالية للغرب. كانت الطموحات الفردية ترتفع وتتزايد في روسيا وشرق أوروبا، ففي عالم تزداد فيه وسائل الاتصال

والتواصل تقدمًا، لا يمكن عزل شعوب عن نمط ثقافة الاستهلاك الفردي السائدة في الغرب. ولا يمكن للاقتصاد الذي يعمل تحت قيود اشتراكية الدولة أن يحقق للأفراد تلك الطموحات، أو على الأقل، لا يمكن تحقيقها حينما تكون أغلب المصادر مكرسة للإنتاج الحربي والعسكري. وعلى مستوى نقاشي بحت، يرى بعض المحللين أن العبء الذي ألقته الحرب الباردة على الاقتصاد السوفييتي كان فوق طاقته، وأن برنامج «ريجان» المسمى «حرب النجوم» كان بمثابة القشة النهائية أو الضربة القاضية، فقد صَعَّدَ ذلك البرنامج الأمريكي من حدة التنافس في التصنيع الحربي بين القوتيْن الأعظم.

حاول «جورباتشوف» تقديم برنامج للإصلاح المتدرج، غير أنه من المستحيل حدوث انتقال تدريجي من الأمر إلى اقتصاد السوق، فبمجرد أن تتوقف عجلة التوجه الذي تتخذه الدولة، فإن الشلل الاقتصادي لا بد أن يتبع ذلك التوقف. وتحت قيادة «يلتسن» (Yeltsin) بذلت محاولة للزج بروسيا في خضم الرأسمالية بما أطلق عليه «العلاج بالصدمة»، وهي الصدمة التي وجهت لنمط الاقتصاد الروسي عام ١٩٩١ بتحرير الأسعار من سيطرة الدولة، وبنهاية عام ١٩٩٤، كان قد تم خصخصة ثلاثة أرباع الاقتصاد الروسي بما فيها المشاريع الاقتصادية الكبرى. وكانت التبعات كارثية على أغلب الشعب. وطبقًا لما رصده «چون جراي» (John Gray)، فقد زادت الأسعار بين عامي ١٩٩١-١٩٩٦ على المستهلكين ١٧٠٠ ضعفٍ، وسقط حوالي ٤٥ مليون مواطن في هوة الفقر. وتوقفت سياسة العلاج بالصدمة، وتحت قيادة «پوتين» (Potin)، عادت روسيا إلى بعض الرأسمالية المنضبطة من الدولة. ولا يعني ذلك ـ على أية حال ـ العودة إلى اشتراكية الدولة؛ فقد تم تقويض كل البنى الاشتراكية وتفكيكها، في

الوقت الذي بدأت فيه مجموعات ذات نفوذ في الاستثمار الرأسمالي؛ وبذلك أصبحت روسيا منخرطة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

في الوقت الذي أدى فيه انهيار الدولة الاشتراكية إلى إزاحة النمط الرئيس البديل للرأسمالية، وجدت الدول النامية نفسها مجبرة بالضغوط المالية والمؤسسات الدولية على توفيق أوضاعها على أساس النمط الأمريكي الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد العالمي، ولعبت المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة ـ البنك الدولي، و«صندوق النقد الدولي» IMF ـ وكلاهما كان قد تم تأسيسه أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال مؤتمر «بريتون وودز» الذي وضع نظام أسعار صرف العملات الثابت بعد الحرب، لعبت تلك المؤسسات الدور الرئيس في الضغط على الدول النامية لتنخرط كليًّا في النظام الرأسمالي العالمي. كانت مهمة البنك الدولي مساعدة الدول على إعادة البناء والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية، بينما كان صندوق النقد الدولي مسئولاً عن المحافظة على استقرار الاقتصاد الدولي. وبالرغم من اختلاف أهدافهما، فإنهما بدآ معًا في عقد الثمانينيات في تشجيع منهج حرية السوق وعقائدها والسياسات الداعمة لها التي فرضت نفسها بسرعة كبيرة في الولايات المتحدة والمجتمعات الصناعية الكبرى الأخرى. ومثل باقي المؤسسات الدولية الأخرى، فقد هيمن على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أقوى الأعضاء المؤسسين.

لقد قدما ثلاثة مفاتيح للتحول وحزمة سياسات مرتبطة بها. الأول تقشف الدولة أو تقليص الإنفاق الحكومي لخفض هدر الإنفاق، والتخلص من السياسات المالية الخاسرة المؤدية إلى التضخم. والثاني هو الخصخصة للتخلص من المشروعات الحكومية قليلة الكفاءة والمتعثرة والعمل بنظام السوق، وأيضًا خفض الإنفاق الحكومي. والثالث هو تحرير التجارة وإزالة

المعوقات التي تعوق حرية التجارة، بمساعدة «منظمة التجارة العالمية» (WTO)، التي أسست عام ١٩٩٥، وإنهاء تدخل الحكومات في أعمال حرية السوق وفعالياتها. وأجبرت الدول على تنفيذ تلك السياسات عن طريق «الارتباطية»، أي أن الحصول على قروض مرتبط بمدى التقدم في تنفيذ تلك السياسات. كان الاعتماد الكبير للدول النامية على القروض يعني أنها في موقف ضعيف جدًّا لا يسمح لها برفض أو مقاومة تلك السياسات مهما كانت غير ملائمة لها. وبالفعل، نفذت تلك السياسات في الدول النامية بقسوة وشدة وخشونة أكبر مما نفذت به في الدول المتقدمة ذاتها. كانت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قادرة على حماية مجتمعاتها، وقدموا دعمًا كافيًا لقطاع الزراعة في دولهم.

وكتب «چوزيف ستيجليتز» (Joseph Stiglitz)، وكان مديرًا للبنك الدولي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠، مقالًا نقديًّا قاسيًا عن تلك السياسات، خاصة مع تبني صندوق النقد الدولي لها. لم يكن «ستيجليتز» معارضًا للسياسات ذاتها، التي يمكن أن تكون مفيدة في بعض الحالات، ولكنه انتقد فرضها بلا تمييز وبتسرع شديد. ففي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي الحد من الإنفاق إلى تدمير مشاريع مفيدة كانت تحت التنفيذ، وكانت تؤدي إلى خلق فرص عمل كثيرة، بينما تؤدي خصخصتها إلى مزيد من إهدار المال العام ورفع الأسعار على المستهلكين من المواطنين العاديين. أما بالنسبة إلى تحرير السوق في الدول النامية، خاصة الأسواق المالية، فإن ذلك يفتح الباب بكل بساطة وسهولة لغزو رأس المال الأجنبي لها. وكشف (ستيجليتز) عن أن صندوق النقد الدولي كان مسوقًا إلى فرض تلك السياسات عن طريق ارتباطه بالمصالح المالية لـ «وول ستريت».

نفذت تلك السياسات القاسية وكأنه لا بديل لها. وقدم «ستيجليتز»

مقارنة بين تجربتي روسيا والصين. فقد أدت نصيحة صندوق النقد الدولي بروسيا إلى تنفيذ سياسة «العلاج بالصدمة»؛ مما خلق حالة من الفقر العام والشامل، بينما كانت استراتيچية الصين عكسية، أي بالانتقال المتدرج الذي نتج عنه أكبر عملية تقليص للفقر في التاريخ في مثل ذلك الزمن القصير. ويكمن سر نجاح الصين في أنها بدلًا من تدمير المؤسسات القائمة لحساب مؤسسات رأسمالية، سمحت للمشروعات الرأسمالية الجديدة أن تعمل من خلال النظام الاجتماعي القائم. ولم تقع في خطأ الخصخصة الكاملة والشاملة، بل فضلت أن تخلق المناخ الذي يمكن أن ينمو من خلاله القطاع الخاص، متبعًا النصائح التي ذكرها «ستيجليتز» بعد ذلك.

لم يكن ذلك بالطبع مجرد مشكلة اختيار السياسة الصحيحة أو الناصح السياسي الملائم؛ فقد كانت لدى الصين صفوة سياسية أكثر كفاءة، واقتصاد أقوى ونظام دولة أقوى، أي كانت في وضع أفضل من وضع الحكام المشلولين في الاتحاد السوڤييتي المنحل، ومضوا بطريقتهم الخاصة في التحول إلى الرأسمالية وهيمنوا بقوة على المرحلة الانتقالية. وربما تكون الصدمة والصراع مازالا مؤجلَيْن في النموذج الصيني الذي يبدو حتى الآن أنه يدير تحولًا اقتصاديًّا ناجحًا من الشيوعية إلى الرأسمالية، إلا أنه يخلق أيضًا طبقة پروليتاريا مخلوعة من أماكنها مع قنوات محدودة تعبر من خلالها عن عدم رضاها في غياب تحول سياسي بالقدر ذاته.

انهار بديل الرأسمالية الذي كانت تمثله اشتراكية الدولة، وأصبح البديل الاقتصادي الوحيد القادر على البقاء هو البديل الرأسمالي، الذي أصبح مهيمنًا عالميًّا. لا شك أن الرأسمالية أتاحت السلع والخدمات بوفرة مع فرص كبيرة وواسعة للاختيار، أكثر كثيرًا مما تتيحه الاشتراكية. ولا يعني ذلك ـ على أية حال ـ أنه ليس هناك إلا مسار واحد لتحقيق نجاح

اقتصادي؛ فهناك مسارات بديلة ومختلفة للرأسمالية، وطرق متباينة لتقنين الرأسمالية، كما رأينا في الفصل السابق. ويجب ألا نخلط بين استبعاد البدائل للرأسمالية، وبين اختيار البدائل من بين أشكال الرأسمالية **ذاتها**.

أساطير الرأسمالية العالمية

«الرأسمالية العالمية» مصطلح مختزل يتضمن فكرة أن المؤسسات والممارسات الرأسمالية قد انتشرت وامتدت في السنوات الأخيرة إلى مناطق جديدة من العالم. ووصلت بين تلك المناطق بطرق جديدة هي الأخرى وليس هناك شك أن ذلك قد حدث بالفعل، وترتب عليه تحول جذري هائل في العالم الذي نعيش فيه، وأصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي المسيطر عالميًّا، وسوف تظل كذلك في المستقبل المنظور على الأقل.

في سياق هذا الفصل، وجدنا بالرغم من ذلك أن مفهوم الرأسمالية العالمية خلق أيضًا خرافات قوية مضللة. و«الخرافة الأولى» أن الرأسمالية العالمية ظاهرة حديثة، على الرغم من أن للرأسمالية العالمية جذورًا تاريخية عميقة. و«الخرافة الثانية» أن رأس المال يدور عالميًّا، في حين أنه في الواقع الفعلي يدور بين مجموعة محدودة من الدول الغنية. و«الخرافة الثالثة» أن الرأسمالية أصبحت تنظم على مستوى العالم لا على مستوى الأمم، وهي خرافة أيضًا؛ لأن الفوارق والاختلافات الدولية مهمة جدًّا مثلما كانت دائمًا، وظلت الأمم القومية تلعب الدور الرئيس في أنشطة الهيئات والاستثمارات المالية العابرة للقارات. و«الخرافة الرابعة»، أن الرأسمالية أدت إلى تكامل العالم، فكلما قيل إن رأس المال أصبح عالميًّا، ازداد انقسام العالم بازدياد تفاوت درجات الثراء بين دوله.

الفصل السادس

أزمة.. أي أزمة؟

ربما يشعر من يعيشون في خضم أزمة اقتصادية أن عالمهم ينهار. ربما يفكرون فعلًا أن كل النظام الرأسمالي برمته قد وصل إلى نهايته. غير أن الأزمة الاقتصادية ليست ـ على أية حال ـ حدثًا استثنائيًّا، بل أقرب إلى كونها من الجوانب العادية في فعاليات أي مجتمع رأسمالي. وفي القرن التاسع عشر أصبحت الأزمات سمة منتظمة في الحياة الاقتصادية، وكانت آليات الأزمات المعروفة في عالم اليوم قد ظهرت في الحقيقة من قرون سابقة. ونبدأ هذا الفصل بأزمة «جنون التوليب» (Tulipomania) في هولندا في القرن الـ١٧، والتي تبين الآليات الرئيسة نفسها لتكوين أزمة، مثل دوت كوم الحالية، والفقاعة الاقتصادية لتكنولوچيا المعلومات.

فقاعة التوليب في أمستردام القرن الـ١٧

لقي التوليب بعد وصوله من تركيا في القرن الـ١٦ ـ خاصة أشكاله الأجمل وفصائله الأندر ـ تقديرًا عاليًا وخاصة في هولندا في القرن الـ١٧. وانتشرت زراعة زهور التوليب في التربة الطينية الخصبة لهولندا، غير

أن قلة الإنتاج بالنسبة إلى ارتفاع الطلب أدت إلى ارتفاع أسعاره بسرعة مذهلة. وأفضت أرباحه الوفيرة إلى جذب كثيرين إلى تلك التجارة، فلم يكن الأمر يتطلب إلا استثمار أموال قليلة لجني أرباح وفيرة.

أدى الطلب المرتفع على بصيلات التوليب إلى تغيرات سريعة في تجارة تلك الزهور. وفي البداية، كانت البصيلات تباع بكميات كبيرة، وأحيانًا مزارع كاملة، ومع النمو السريع للطلب بدأت تجزئة البيع إلى وحدات أصغر، حتى وصل البيع إلى بصيلات مفردة خاصة الأنواع الفريدة المتميزة. ثم ظهرت سوق خاصة للعقل التي تنمو من البصيلات التي من الممكن الإنماء منها لمستنسخات البصيلات الجديدة، وأخيرًا في ثلاثينيات القرن السابع عشر، وصل تكالب المضاربة وجنونها إلى خلق سوق مستقبلية للتوليب، وهو ما أطلق عليه «جنون التوليب» عام ١٦٣٦-١٦٣٧.

كيف حدث ذلك؟ بداية، في ذلك العام، كان الموسم التجاري قصيرًا، ولم يستمر إلا شهورًا قليلة بعد الإزهار واقتلاع البصيلات. ولاحتواء كثرة الطلب والإقبال الهائل على المتاجرة بالتوليب، بدأ التجار يبيعون ويشترون التوليب الذي لم يزهر بعد، إلا أنهم كانوا يبيعون ويشترون بصيلات مستقبلية. وكانت أذون الاستلام تُشْترى وتُحدد بها تفاصيل التوليب المبيع وموعد الإزهار، وتوضع على الأرض المزروعة لافتة تحمل اسم صاحب الإذن. لم يكن ذلك إلا الخطوة الأولى قبل الانتقال إلى المتاجرة بإيصالات الاستلام ذاتها؛ فقد أدى الارتفاع السريع لأسعار التوليب إلى ارتفاع أسعار أذون الاستلام ذاتها.

أصبحت المتاجرة بتوليب المستقبل تشكل فقاعة اقتصادية من

المضاربات الشرسة، فتصاعدت الأسعار لا طلبًا للتوليب، ولكن لقيمة «الأذون الورقية». وحيث إنه لم يكن يُدفع إلا جزء مالي صغير للحصول على الطلبات المستقبلية، أي مبالغ صغيرة تدفع لزمن مستقبلي طويل، فقد كان من الممكن بيع وثيقة التعاقد أو إذن الاستلام لفرد آخر بنسبة ربح كبيرة قبل حلول موعد سداد كامل القيمة. وكلما اقترب موعد استحقاق الإذن، أصبح التعامل معه أكثر شراهة وشراسة، وتدور الأذون والتعاقدات أسرع بين المضاربين، وترتفع الأسعار إلى درجة أو نقطة معينة لا يصبح عندها بمقدور أي شَارٍ أن يدفع قيمتها، ثم بعد ذلك حدث الانهيار. ولم يكن هناك طلب حقيقي على أنواع كثيرة من سلالات التوليب العادية التي أقحمت في المضاربات، ووصلت إلى أسعار عالية وجنونية في حمى المضاربة. وحيث إنه لا يوجد من يريد تلك السلالات فعلًا، فإن حق شرائها في المستقبل لا يساوي شيئًا فعليًا؛ وبذلك انهارت التعاملات وسقطت في هوة لا قاع لها.

كان الإتجار في المستقبل الآلية المركزية في نفخ تلك الفقاعة، وكان يمثل في ذلك الوقت الممارسة الراسخة للرأسمالية التجارية. ولوجه الغرابة لم يكن التجار اللاعبين الأساسيين في تلك الأزمة. وقد تورط بعض التجار فيها، ولكن الفقاعة تضخمت حين تورط فيها أناس عاديون من نساجين وبنائين ونجارين وصانعي أحذية. وقاموا بتدبير رأس مال بالاستدانة أو رهن ممتلكاتهم وكل ما أتيح لهم من وسائل. ويعطي «سايمون شاما» مثالًا للمضاربة على بصيلة واحدة نادرة دفع فيها من ضارب عليها: طنين من القمح، وأربعة من الشعير، وأربعة ثيران مسمنة، وثمانية خنازير، واثني عشر رأسًا من الغنم، وبرميلين من النبيذ، وأربعة أطنان زبد، وألف رطل جبن، وسريرًا، وبعض الملابس، وإناء فضيًّا.

لم تتم تجارة البصيلات وأذون استلامها وتعاقداتها في بورصة أمستردام التجارية، بالرغم من وجود مضاربات تجارية كثيرة أخرى كانت تجري هناك، ولكنها تمت في البارات؛ حيث يلتقي التجار والأصدقاء. وحافظت تلك المجموعات على سرية التعاملات وطقوس هذه التجارة الخفية، وفي تجمعاتهم الخاصة، كانوا نسخة فقيرة متواضعة من البورصة الفعلية الحقيقية. وكانت المضاربة الرأسمالية التجارية في ذلك الوقت، كما هي الآن، غير مقصورة على رجال المال، بل كانت أيضًا من الأنشطة التجارية الشعبية.

أزمة القرن الـ١٩

بالرغم من خطورة ما ترتب على فقاعة التوليب الاقتصادية على من تورطوا فيها، فإنه لم يكن لها تداعيات اقتصادية عامة. إذ لم يكن هناك في ذلك الوقت مثل ذلك الترابط الشديد بين مختلف الأنشطة الاقتصادية حتى تمتد الأزمة من هذا النشاط إلى سائر الأنشطة. فالإنتاج الرأسمالي هو الذي خلق الروابط الحتمية التي تحول أزمة في مجال معين إلى أزمة في مجمل الاقتصاد. عدا ذلك، خلق الإنتاج الرأسمالي آليات جديدة. للأزمات، تناولها «كارل ماركس» بالتحليل.

يذكر «كارل ماركس» أن الرأسمالية قابلة للمرور بأزمات تظل معرضة لها؛ لأن الإنتاج منفصل عن الاستهلاك. غير أن الإنتاج والاستهلاك كانا مرتبطيْن في مجتمعات ما قبل الرأسمالية؛ إذ كان أغلب الإنتاج ينتج لاستهلاكه مباشرة. أما في نظام الإنتاج الرأسمالي، فتنتج سلع كثيرة وبكميات كبيرة لبيعها في الأسواق؛ فتباعدت المسافة بين الإنتاج والاستهلاك. لقد كانت السلع تنتج بتوقع أنها ستباع، ولكن

السوق قد لا تتمكن من استيعاب تلك السلع. ووصف «كارل ماركس» الرأسمالية بأنها بدائية؛ لأن الإنتاج لم يعد ينظم مباشرة من قبل من يريدون استهلاكه.

وفي الواقع، فإن الإنتاج الغزير من الأركان الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي. وتخلق المنافسة ضغوطًا بين المنتجين لزيادة الإنتاج؛ لأن زيادة الإنتاج تقلل تكلفة الوحدة المنتجة فيقل سعرها، وتزيد من فرصتها في البيع والحصول على حصة أكبر من السوق. وحين تزيد كميات المنتج أكثر من الطلب الحقيقي، تنتج عن ذلك أزمة زيادة الإنتاج وتنهار أسعار السلعة، وتصل إلى مادون السعر الذي يحقق أي هامش ربح. ولا تدمر تلك الأزمة صناعة تلك السلعة وحدها، بل يمتد أثرها إلى مجالات أخرى توسع من الأزمة وتنشرها، وينخفض الاستثمار في صناعة تلك السلعة، ويطول الصناعات التي تنتج الآلات والماكينات التي تصنع تلك السلعة. أما العاملون في إنتاج تلك السلعة فإنهم، إما يفقدون وظائفهم أو يقبلون بخفض أجورهم؛ مما يخفض أكثر وأكثر من الطلب الاستهلاكي لانخفاض القدرة الشرائية. وبهذه الآلية، يخلق الإنتاج الزائد والكثيف تلك الحلقة المفرغة؛ مما يؤدي إلى إغلاق مصانع وإعلان إفلاس وزيادة نسبة البطالة. وتؤدي زيادة البطالة إلى أزمة اجتماعية. وفي النظام الرأسمالي للإنتاج، يصبح أغلب الناس أكثر اعتمادًا على العمل مدفوع الأجر كوسيلة للعيش. وكانت مثل تلك الأزمة تحدث على وجه التقريب كل عشرة أعوام في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

بالرغم من أن البطالة قد سببت معاناة اقتصادية كبرى شديدة، وخرج بسببها بعض الرأسماليين من سوق العمل، فإنها لم تدمر الرأسمالية ولم تقضِ عليها. وبالفعل، يذكر «كارل ماركس» أن الأزمات الاقتصادية هي

التي تؤدي إلى استمرار الرأسمالية، فالأزمات الاقتصادية هي التي تزيل أثر زيادة الإنتاج فتزيح المنتجين غير الأكفاء، وتتيح فرصة لعمليات إنتاجية جديدة أنقى وأفضل بمجرد أن يؤدي الغلق والإفلاس إلى خفض الإنتاج، أي إلى توازن الغلق مع الطلب. وبالمثل، يؤدي خفض الأجور إلى زيادة الأرباح وأسعار أرخص للسلع؛ مما يحفز زيادة الطلب. ويؤدي تخفيض معدل الفائدة البنكية إلى زيادة اقتراض المال لاستثماره. وبذلك يمكن للإنتاج أن يتمدد من جديد، ويتسع نطاقه، وتزداد نسب تشغيل العمالة؛ فتزداد القدرة الشرائية.

بذلك تشق الرأسمالية طريقها للخروج من الأزمة، لكن «كارل ماركس» شرح في «البيان الشيوعي» أن ذلك التمدد والانتشار لا بد أن يؤديا إلى أزمة أكبر وأكثر تدميرًا. لا يعني ذلك، كما ظن بعض الماركسيين، أن «ماركس» قد آمن بأن الرأسمالية سوف تصل إلى نهايتها في خضم انهيار اقتصادي كبير. ولكنه آمن بأن الرأسمالية ستصل فقط إلى نهايتها عندما يطيح بها العمال الخاضعون للاستغلال الرأسمالي، وبأن بعض الصفات والميول الرأسمالية في سياق تطورها ستسهل بالضرورة الإطاحة بها. وبأن التقدم التكنولوچي وتركز الملكية سيؤديان إلى زيادة حجم الوحدات الإنتاجية، وتركز التكتلات العمالية في وحدات أكبر تسهل عملية تنظيمهم في تنظيمات عمالية. وستلعب الأزمات بالتأكيد دورها في كل ذلك مؤدية إلى مزيد من راديكالية العمال وتطرفهم من خلال تجاربهم مع الرأسمالية. وسوف يزداد تطرف العمال باتساع الهوة بين ثراء الأقلية من الرأسماليين الذين يتمتعون بتراكم أرباح رأس المال، وفقر أغلبية الجماهير التي تعاني من البطالة على فترات متكررة.

بالفعل، أصبحت الملكية أكثر تركزًا في أيدٍ قليلة، وازداد حجم

الوحدات الإنتاجية، وأصبح العمال أكثر تنظيمًا، غير أن توقعات «ماركس» بأن العمال سيصبحون أكثر راديكالية لم تتحقق. وكان العمال مجبرين على قبول الرأسمالية باعتمادهم الاقتصادي على فرص العمل التي تتيحها لهم، وتفكك الحركات الثورية التي تسعى للإطاحة بالنظام الرأسمالي. ولقد تم تنظيمهم في هيئات تنظيمية من خلال البنى السياسية للمجتمعات الرأسمالية، وتم إغراؤهم بفيضان السلع والخدمات التي يقدمها الإنتاج الرأسمالي، ولم تصل ـ على أية حال ـ أي أزمة إلى الدرجة التي تهدد النظام الرأسمالي حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

الكساد العظيم في الثلاثينيات

امتدت فترة من الثبات الاقتصادي المعقول، ولم تخلُ من بعض الأزمات من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، وعاد الاستقرار ظاهريًّا في عشرينيات القرن العشرين، بعد أن تركت الحرب العالمية الأولى الاقتصاد العالمي في حالة هشة. وكانت الحقبة التاريخية التي تلعب فيها لندن دور المحافظة على الهيمنة المالية قد ولَّت وانقضت، وأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية في حالة من عدم التنظيم واللاانتظام خلال العشرينيات. وعدا ذلك، تركت الحرب والفوضى التي تلتها دولًا كثيرة، على رأسها ألمانيا، تحت وطأة ديون ثقيلة واقتصاد ضعيف جعل من الصعب عليها الوفاء بفوائد تلك الديون، فضلًا عن عدم قدرتها على سداد الديون ذاتها. وهذه هي الخلفية التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات، وهي أزمة بلغت من العمق والحدة والشمول درجة اعتبرها «إيريك هوبسبوم» (Eric Hobsbawm) «أزمة أقرب إلى انهيار الاقتصاد الرأسمالي العالمي».

كانت هناك شواهد كثيرة في العشرينيات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي ليس على ما يرام، حتى حدث الانهيار الكبير في أسواق «وول ستريت» للأوراق المالية بنيويورك عام ١٩٢٩، والذي كان بمثابة بداية الانحدار إلى الكساد الكبير. انهارت أسعار الأسهم والسندات في أكتوبر ١٩٢٩، ثم استمرت في الانحدار حتى ارتطمت بالقاع في يونيو ١٩٣٢، وخسرت الأسهم والسندات وكل الأوراق المالية ٨٠٪ من قيمتها التي كانت عليها عام ١٩٢٩.

تراكمت آليات كثيرة لتؤدي إلى ذلك الكساد الكبير. وقل الإنتاج في جميع أنحاء العالم الصناعي؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ارتفاعًا حادًّا، فقل الطلب لانخفاض القدرة الشرائية؛ مما أدى إلى مزيد من تقليص الإنتاج. وقل الإنتاج في الولايات المتحدة بنسبة الثلث بين عامي ١٩٢٩-١٩٣١، وفقد ما يزيد على ربع قوة العمل وظائفهم. ولم تعد للعمال العاطلين القدرة على دفع أقساط قروض مساكنهم وفوائدها، ونتج عن ذلك عدم قدرة البنوك المحلية على الوفاء بالتزاماتها. ولم تعد لدى العاطلين قدرة على شراء بضائع وسلع استهلاكية، خاصة السيارات؛ فانخفض إنتاج السيارات الأمريكية إلى النصف؛ مما ألقى بمزيد من العمال الذين فقدوا عملهم على قارعة الطريق. ولم يعن ذلك تقلص دخل الدولة فقط، بل عني أيضًا أن انتشار البطالة أطاح بالقدرة الشرائية لأغلب المواطنين.

لم تقتصر الأزمة على دول العالم الصناعي؛ فقد كان هناك بالتبعية كساد في الإنتاج الزراعي، فبانخفاض طلب المستهلكين وزيادة مخزون المحاصيل والمنتجات الزراعية انهارت أيضًا أسعارها، وانخفض سعر الشاي والقمح بنسبة الثلثين، وانخفض سعر الحرير بنسبة ثلاثة أرباع.



١٣ ـ تجار يفحصون أشرطة الـ«تيكرز» أثناء انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩.

فعمل المزارعون على زيادة الإنتاج في محاولة لم تكن مجدية للمحافظة على دخلهم، وأدى ذلك إلى مزيد من انهيار أسعار المنتجات الزراعية. وأصبحت الصورة السائدة لثلاثينيات القرن العشرين صورة صفوف طويلة ممتدة من عاطلي أوروبا وأمريكا أمام مطابخ حكومية تقدم حساء

مجانيًّا للجائعين، ومسيرات من حشود الجوعى في أغلب المدن. أما الدول الأخرى مثل الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، واستراليا، ونيوزيلندا، ذات الاقتصاد المعتمد بصفة رئيسة على تصدير الطعام والمواد الخام إلى المجتمعات الصناعية؛ فقد انهارت اقتصادياتها هي الأخرى بعد توقف التصدير لانعدام الطلب.

أظهر عقد ثلاثينيات القرن العشرين **قابلية** اقتصاد العالم الرأسمالي للمرور بأزمات. ولم تكن المشكلة في حدوث أزمة، فكما رأينا، كانت الأزمات تشكل إحدى الآليات التي لا بد من حدوثها في النظام الرأسمالي، لكن المشكلة كانت في انهيار ناتج عن اقتصاديات رأسمالية في جميع أنحاء العالم راكمت آليات انتشرت وعمقت الأزمة. ويمكن التعرف على ثلاثة مصادر رئيسة للآليات التي أدت إلى ذلك الكساد الكبير.

كان هناك بداية ذلك النمو الهائل في القدرة على الإنتاج الذي شهده القرن السابق (التاسع عشر). وعني ذلك ضرورة نمو مقابل للطلب إذا كان لذلك الإنتاج أن تمتصه الأسواق وتستوعبه ولا ينطبق ذلك على السلع المصنعة وحدها، بل ينطبق أيضًا على الإنتاج الغذائي والمواد الأولية الأخرى. وفسر تعثر الطلب على أنه لا بسبب زيادة الإنتاج، بل لضعف قوى الاستهلاك الناشئ عن ضعف أجور العمال. وكان كلا الطريقيْن، اتساع نطاق الإنتاج وتضخم عدد العاملين بذلك الإنتاج يعني أن الاستهلاك الذي لا يحافظ على إيقاع الإنتاج بمقدوره أن يؤدي إلى هبوط حلزوني لولبي سريع في الاقتصاد؛ لأن العمال، الذين هم مستهلكون أيضًا، فقدوا وظائفهم بسبب زيادة الإنتاج وقلة الطلب. الثاني، كان بسبب ذلك التقسيم العالمي للعمل بين الدول. فالمجتمعات الصناعية كانت تنتج السلع تامة الصنع، وباقي العالم يركز على إنتاج الطعام والمواد الأولية. فلو انهار



١٤ ـ بيع العمالة بالمزاد لأعلى سعر أثناء الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات بالولايات المتحدة.

الطلب على منتجات المجتمعات الصناعية، فإن منتجي المواد الأولية ومصدريها، مثل اللحوم، والبن، والسكر إلى المجتمعات الصناعية، تنخفض مبيعاتها وأسعار منتجاتها ودخولها انخفاضًا شديدًا. وحين ينخفض دخل تلك الدول، فإن ذلك يعني أن أسواق ما وراء البحار للسلع المصنعة تنخفض أيضًا. ويرى بعض المؤرخين الاقتصاديين أن الكساد قد بدأ في الدول التي تنتج المواد الأولية والطعام، ثم انتقل بالضرورة إلى المجتمعات الصناعية، وذهب آخرون إلى عكس ذلك. ولكن، في الحالتيْن، فإن الأزمة في أي جانب لا بد أن تنتقل بالضرورة إلى الجانب الآخر، ثم يبدأ ارتدادها ورجوعها بينهما مثل كرة الطاولة. إذن كان تكامل

العالم الاقتصادي آلية أخرى ضاعفت الأزمة.

الثالث، كان في التوتر بين التجارة العالمية والحمايات القومية للاقتصاد الوطني في كل دولة. وكانت بريطانيا بوصفها أول أمة صناعية قد طورت سياسات حرية التجارة مما وسع أسواق منتجاتها. ولما أصبحت دول أخرى أممًا مصنعة، لجأت إلى حماية أسواقها ومنتجاتها؛ فصناعاتهم الجديدة تحتاج إلى حماية حتى تثبت أقدامها. وأدت المنافسة العالمية المتنامية إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بإضفاء الحماية على المنتجات القومية. وحافظت الهيمنة الاقتصادية البريطانية والنمو الاقتصادي العالمي على حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب، وبسببها إلى حد ما، لم يعد الاقتصاد العالمي خاضعًا للهيمنة البريطانية، كما لم يعد يتميز باستمرارية نموه.

حين تواجه المنتجات المحلية في أي دولة أزمة تسويق، فمن الصعب على أي دولة مقاومة إغراء فرض حماية على اقتصادها القومي أمام المنافسة الأجنبية، وبمجرد أن تتخذ إجراءات حمائية من هذا النوع في دولة ما، تتبعها باقي الدول لحماية منتجاتها وأسواقها المحلية، بفرض جمارك مرتفعة على الواردات. وذلك كما فعلت الولايات المتحدة خصوصًا عام ١٩٣٠، مما أدى بباقي الدول الصناعية إلى الضغط على الزناد ذاته. وإضافة إلى ذلك، أدى تقسيم العالم في القرن الـ١٩ بين الإمبراطوريات المتنافسة إلى خلق تصور خاطئ لدى المجتمعات الصناعية بقدرتها على الاكتفاء الذاتي؛ مما زاد من حدة الكساد ووصل به إلى درجة سيئة.

من قلب الأزمة الطاحنة برزت حزمة جديدة من السياسات، كان الهدف منها عدم الوقوع أبدًا بعد ذلك في أزمات مماثلة. وكانت التهمة

التي وجهت إلى الحكومات أنها عالجت الأزمة علاجًا خاطئًا بخفض إنفاقها أو زيادة الضرائب لموازنة دفاترها المالية، بعد أن أدى انخفاض الأنشطة الاقتصادية إلى قلة العائدات من الضرائب. وأعلن الاقتصادي «جون مينارد كينز» (John Maynard Keynes) أن العلاج الصحيح الذي لا بد أن تنفذه الحكومات لمواجهة بوادر الأزمات الاقتصادية يتلخص في حقن الطلب في الاقتصاد، أي بالاقتراض الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب. وأدت مجموعة السياسات «الكينزية» إلى التأثير في بعض الدول الكبرى في أواخر الثلاثينيات، وعدا ذلك، كان الإنفاق الحكومي الهائل الذي سببته الحرب العالمية الثانية سببًا في إنقاذ الاقتصاد العالمي من هوة الركود الاقتصادي التي انحدر إليها مع بداية الثلاثينيات.

من ازدهار ما بعد الحرب إلى أزمة جديدة

خلال ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية، بدا الاقتصاد الرأسمالي العالمي وكأنه قد سيطر تمامًا على الميل الكامن بالرأسمالية وقابليتها لحدوث أزمات، وبدت المخاوف من العودة إلى حدوث نسب بطالة عالية ليس لها أساس من الصحة. واعتقدت الحكومات أنها أصبحت تعرف كيف تجذب حبل حزمة السياسات الكينزية عند اللزوم لمنع تكرار الأزمة، بالرغم من أنه من المحتمل أن النمو الاقتصادي المطرد بعد الحرب لم تكن له علاقة بمهاراتهم الاقتصادية؛ فكثيرًا ما كانت تخطئ الحكومات في تقدير الوقت الملائم للتدخل؛ مما كان يؤدي أحيانًا إلى عرقلة الدورة الاقتصادية الصحيحة، وغدت هناك عوامل كامنة تغذي ذلك الازدهار الشديد.

الإنفاق الهائل الذي دام طوال فترة الحرب لم يتوقف بعد انتهائها؛ فقد دخلت الولايات المتحدة حربًا جديدة هي الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي. ولم يؤدِّ ذلك فقط إلى استمرار الإنفاق العسكري فيما وراء البحار وزيادته، بل أيضًا إلى زيادة الإنفاق لإحياء الاقتصاد الياباني والأوروبي كخطوط مواجهة مع الاتحاد السوڤييتي. وأدت الحرب الباردة أيضًا إلى ما عرف باسم «سباق الفضاء»؛ فقد كان رد الولايات المتحدة على نجاح السوڤييت في تحقيق أول تحليق في الفضاء الخارجي للأرض الذي قام به «جاجارين» (Gagarin)، ضخ أموال هائلة لخلق برنامج فضاء خاص بها. وكان كل ذلك يشكل ديناميكية جديدة ممتدة مختلفة تمامًا عن الحمائية الانعزالية التي سادت في فترة ما بين الحربيْن. وكان الاقتصاد الأكبر في العالم ينشر النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم الرأسمالي.

أدى التقدم التكنولوچي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، إلا أنه تم تجنب الوقوع في أزمة زيادة الإنتاج؛ فقد كان الطلب الاستهلاكي يتنامى بالقدر نفسه. وعنت الإنتاجية العالية أن أسعار السلع تتجه إلى الانخفاض، وأدى انخفاض أسعارها إلى جعلها متاحة في متناول العمال الذين صنعوها. فملكية السيارات ـ على سبيل المثال ـ انتشرت في كل المستويات الاجتماعية في أمريكا، وسمحت الإنتاجية العالية أيضًا بزيادة أجور العمال، في الوقت الذي أدت فيه العمالة الكاملة إلى تقوية مركز العمال التفاوضي مع أصحاب العمل.

أغلب ذلك النمو كان ـ على أية حال ـ على حساب آخرين. فلقد اعتمد يسر المجتمعات الصناعية على الأسعار المنخفضة للمنتجات الأولية الواردة من سائر دول العالم. وكان السعر المنخفض للنفط على وجه التخصيص يشكل أهمية حيوية قصوى لانتعاش الإنتاج الرأسمالي،

ولم يكن النفط يمثل مصدر وقود وطاقة فقط، بل كان مصدر تصنيع مدى واسع جدًّا من المشتقات والمخلقات الصناعية. وتلك المشتقات حلت محل المنتجات الطبيعية التي ينتجها العالم الثالث؛ مما خفض أكثر من أسعار مواده الأولية التي كانت اقتصادياته تعتمد عليها. وهكذا، أدت صناعة المنسوجات الصناعية والمخلقة إلى خفض الطلب على القطن. وتغيرت العلاقة بين أسعار السلع المصنعة والمنتجات الأولية الخام لتصبح في غير صالح الخامات الأولية، ووجدت الدول النامية نفسها في عام ١٩٧٠ تتكلف ٣٣٪ أزيد مما كانوا يتكلفونه في السلع المصنعة ذاتها عام ١٩٥١.

تغير كل ذلك في عقد السبعينيات؛ فالدوائر القوية الموثرة التي تمكنت من تحقيق ذلك النمو في العقديْن السابقيْن تحولت إلى دوائر مفرغة عندما اصطدم الاقتصاد العالمي بعقبات جديدة. وأهم مثل على ذلك ارتفاع أسعار كثير من المواد الأولية، وأخصها وأهمها النفط، الذي راح سعره يرفع التكلفة الصناعية باطراد، ومن ثَمَّ أسعار البيع للمستهلكين، وكلاهما أصاب نسب الربح العالية في مقتل، وقلل من التنمية الفعلية للأجور، وأدى، من ثم، إلى تقليص القدرة الإنفاقية. وقلت نسب الربح أكثر بسبب رفع أجور العمال، وزادت أجور العمال جزئيًّا بسبب استمرار نمو قوة المؤسسات الاتحادية العمالية، والتنافس بين تلك الاتحادات في ردود أفعالها على زيادة الأسعار، وزيادة الضرائب، والمطالبة برفع الأجور بالقدر الذي يحفظ لهم مستوى المعيشة الذي كانوا عليه. والمشكلة الثانية كانت في الإنفاق العسكري الأمريكي، وواردات أمريكا. وكانت الولايات المتحدة قد أغرقت العالم بالدولارات التي لا يمكن استيعابها

وامتصاصها من قبل النظام النقدي العالمي القائم الذي كان يعتمد على نظام نقدي قديم بأسعار عملات ثابت محدد سلفًا.

كانت النتيجة الدخول في أزمة تختلف في طبيعتها عن أزمة كساد عقد الثلاثينيات. ففي أزمة الثلاثينيات، انهار الطلب، وفي أزمة السبعينيات، كان الطلب أكثر مما هو متاح؛ مما دفع الأسعار والأجور إلى أعلى. عدا ذلك، أدى تعويم العملات النقدية الرئيسة بعد انهيار نظام الأسعار الثابتة إلى إرخاء قبضة التحكم النقدي في نسب التضخم، ولم تعد الحكومات تتعرض لضغوط لحماية عملاتها.

ثم أدت حدة المنافسة الدولية الجديدة وشراستها إلى تعميق الأزمة. فقد أدى تعافي اقتصاد كل من ألمانيا واليابان من الدمار الذي حاق بهما بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية إلى تحقيقهما درجة عالية من التصنيع الحديث عالي الكفاءة، وأضاف تعافيهما مزيدًا من الضغوط على المصادر العالمية، كما أدى إلى أزمة جديدة من جرّاء زيادة الإنتاج. ومع الأجور العالية للعمال، والأسعار المرتفعة للمواد الخام، والإنتاج المتزايد الذي أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات؛ كان من الصعب جدًّا على الشركات تحقيق أي نسبة ربح ملائمة.

كان تأثير الصناعات اليابانية في ربحية المنتجات الصناعية للمجتمعات الصناعية العتيدة تأثيرًا مدمرًا؛ فقد تعاونت الحكومة اليابانية مع رجال أعمالها تعاونًا وثيقًا في تنفيذ سياسات طويلة الأمد لخلق صناعات متطورة يسيطرون بها على الأسواق، في الوقت الذي زادت فيه الإنتاجية الكلية اليابانية زيادة كبيرة. وأصبح منوطًا بالمجتمعات الصناعية الجديدة أن تتعامل وحدها مع مشكلات محددة نتجت عن تلك الأزمة.

وكان تطويرهم لمنهج الرأسمالية المنضبطة الذي فصلناه في الفصل الثالث قد حل محل آليات حرية الأسواق، وكان على حكومات ثمانينيات القرن العشرين أن تغير من الهيكلة السياسية للاقتصاد المعتمد على الرأسمالية المنضبطة مرة أخرى.

عدم الاستقرار

بعد انتهاء عقدالسبعينيات، كان الاقتصاد العالمي يمر بحالة من تباطؤ معدلات النمو ومزيد من عدم الاستقرار وأزمات كثيرة متتالية، وبلغت معدلات النمو في الربع الأخير من القرن العشرين نصف ما كانت عليه في ربع القرن السابق عليه. وتفاوتت معدلات النمو بحدة، فقد حققت بعض الدول، وعلى وجه التحديد، أستراليا وأيرلندا وهولندا، معدلات نمو أكبر في التسعينيات من معدلاتها في الثمانينيات، بينما تراجع معدل النمو في مجموعة أخرى تضم عددًا كبيرًا من الدول مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا وسويسرا. وكانت دول كثيرة على حافة الأزمة أغلب الوقت، حتى الدول القومية الكبرى دخلت في مشكلات اقتصادية حين انفجرت فقاعة النمو. ومن المعروف أن الأزمات تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى، كما حدث في أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ التي بدأت في الدول التي كانت ظاهريًّا تنتمي إلى الاقتصادات القوية في شرق آسيا، فإن الأزمة انتقلت منها إلى روسيا، وبعد ذلك إلى البرازيل.

جرى ذلك في عالم تسوده منافسة عالمية شرسة. وكما رأينا فيما سبق، كانت المنافسة العالمية إحدى الفعاليات التي أدت إلى انخفاض الأرباح في الدول الصناعية الكبرى التي سعت لاستعادة معدلات الأرباح بإيجاد مناطق عمل ذات عمالة أرخص في دول أخرى غير دولها الأم. وانتشر العمل الصناعي سواء في التصنيع أو في مجال تقديم الخدمات في مناطق

جديدة من العالم، فزادت حدة المنافسة العالمية أكثر مما كانت عليه. كان لانهيار آخر إمبراطورية عظمى وهي إمبراطورية الاتحاد السوفييتي، أثره الكبير على دول أوروبا الشرقية التي فتحت أبوابها لتصدير إمدادات هائلة من الأيدي العاملة الرخيصة إلى سوق العالم الرأسمالي. وأدى دخول الصين وحدها على الأقل في النظام الرأسمالي إلى جلب ربع سكان العالم إلى الاقتصاد الرأسمالي.

من الممكن أن تمتص الأسواق الإنتاج المرتفع بسبب زيادة القدرة على الإنتاج والتطور التكنولوچي لو زاد الطلب بالقدر نفسه، غير أن الطلب العالمي لم ينمُ بالقدر ذاته. وعلى كل الأحوال، فإن المراكز الإنتاجية الجديدة في العالم لم تظهر إلا نتيجة لتوافر الأيدي العاملة الرخيصة بها، ولأنها عمالة رخيصة الأجر، فقد أدت ضآلة أجورها إلى عدم وجود طلب كبير على السلع. وكان الإقراض من أموال إعادة تدوير أرباح النفط في العالم الثالث قد حفز الاستهلاك مبدئيًّا في تلك الدول، ولكن معدلات فوائد تلك القروض تركت تلك البلاد تحت وطأة ديون طائلة طويلة الأجل، وكُرس الجانب الأكبر من دخولهم القومية لخدمة فوائد الديون، ناهيك عن سداد أصل الديون ذاتها. وكما رأينا في الفصل الخامس، كان التفاوت الدولي في الثراء يزداد اتساعًا وتباعدًا. وكان الاستهلاك يتركز أكثر وأكثر في الدول الصناعية الكبرى في أمريكا وأوروبا، أضيف إليهم مؤخرًا الشرق الأقصى.

إلا أن الطلب الاستهلاكي قد قل أيضًا في تلك الدول، وسعت الشركات إلى خفض تكلفة العمالة لمنافسة الواردات الرخيصة من المصنعين الجدد في شرق آسيا؛ فانخفضت قيمة الأجور الحقيقية وانخفضت تبعًا لها القدرة الشرائية. وعرضت عمليات الخصخصة العمال والموظفين المطمئنين

إلى أعمالهم لهزة عنيفة؛ فقد انتقلوا من أعمال جيدة مضمونة الأجر إلى أعمال ضئيلة الأجر في قطاع الخدمات، فقل الطلب الاستهلاكي، وكانت الحكومات التي لجأت إلى بيع مشاريعها أقل رغبة في زيادة الإنفاق الحكومي، ولا يهمها إلا موازنة ميزانياتها طبقًا للحلول الاقتصادية ما بعد الكينزية. ولذلك لم يحافظ الاستهلاك العالمي على تناغمه مع الإنتاج العالمي، ولم يمضِ موازيًا له، ومثل الإنتاج الزائد تهديدًا غير مسبوق للأرباح، والأجور، والعمالة.

بينما كان رد الفعل لانحدار الربحية وانخفاضها، البحث عن عمالة رخيصة خارج النطاق الجغرافي للدول الكبرى، كانت هناك استجابة أخرى كما يرى «أريجي» تمثلت في الانتقال من الاستثمار في عمليات إنتاجية إلى المضاربة على الأسهم والعملات والمشتقات. وكما عرضنا في الفصل الخامس، بدأت كميات هائلة من المال في التدفق عبر الحدود الدولية، وأضافت سببًا جديدًا إلى أسباب عدم الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي خلق أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧.

انتقلت كميات هائلة من المال للاستثمار في «الأسواق الناشئة» في منطقة شرق آسيا بعد أن بدت قوية في ظاهرها، وفي عام ١٩٩٧ أدت المخاوف من مدى ثبات الاقتصاد التايلاندي إلى موجة كبيرة من سحب الأموال. مما تسبب في انهيار أسعار الأسهم والعملات الآسيوية وفشل وإفلاس بنوك كثيرة، وتتالت الانهيارات المماثلة في ماليزيا وإندونيسيا وهونج كونج وكوريا الجنوبية. ليس هذا فقط، بل امتدت الأزمة إلى روسيا والبرازيل حين سحب المستثمرون أموالهم من اقتصادات ذكر الخبراء أنها ضعيفة. وأدى التراجع الاقتصادي في الدول المباشرة التي وقع فيها ذلك لا إلى تحطيم اقتصادها فقط، بل إلى امتداد أثره إلى كل العالم. فمع

انخفاض الطلب في شرق آسيا، انخفض الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية، وانخفض الطلب أيضًا على استيراد الطائرات الأمريكية.

أظهرت تلك الأزمة عدم وجود استقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بطريقتيْن: المخاوف التي أدت إلى سحب الأموال من تايلاند نتجت من التهديد الذي أحاط بنسب الربح بعد زيادة حدة التنافس في المنطقة، وزيادة منتجي رقائق الشرائح الإلكترونية والصلب والسيارات. ثم تضخمت الأزمة وامتدت إلى بلاد كثيرة بسبب تكامل الاقتصاد العالمي، والسهولة التي يمكن بها أن تنتقل رءوس الأموال الكبرى دخولًا وخروجًا من اقتصادات قومية. وتفاعلت زيادة الإنتاج، وزيادة شراسة التنافس الدولي، وسهولة انتقال رءوس أموال طائلة ـ تفاعلت جميعًا ـ لتنتج أزمة انتقلت من دولة إلى أخرى على مدى عام كامل.

ازدهار تكنولوچيا المعلومات

بدا أن ثورة «تكنولوچيا المعلومات والاتصالات» (ICT) وكأنها تمثل مخرجًا سحريًّا من تلك الاضطرابات إلى عهد جديد من النمو الاقتصادي، ولم يكن ذلك يرجع فقط إلى الاستثمار في «وديان السيليكون» والتوصل إلى صناعات جديدة من المكونات التكنولوچية الصلبة والبرامج المعلوماتية، بل يرجع أيضًا إلى أن تلك الصناعة يمكن أن تزيد من كم إنتاج صناعات عديدة قائمة، وسرعتها، وطبقًا لما ذكرته «منظمة الاقتصاد وتنمية التعاون الدولي» (OECD)، فإن تكنولوچيا المعلومات والاتصالات غيرت من الأنشطة الاقتصادية بالقدر نفسه الذي سببته الآلة البخارية والسكك الحديد والكهرباء عند ظهورها. لا يوجد أدنى شك أنها بالفعل حولت حياة الناس العملية من خلال عمليات معالجة البرامج والإنتاج المدار بأجهزة

الحاسب الآلي في المصانع، ومحطات الأقمار الاصطناعية الأرضية، والهواتف المحمولة، وشبكات المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والعمل عن طريق الهاتف. وطبقًا للمنظمة الدولية للاقتصاد وتطوير التعاون الدولي، فإن الاستثمار في تكنولوچيا المعلومات والاتصالات كان إنجازًا كبيرًا إلى النمو الاقتصادي في عقد التسعينيات، وعلى وجه التخصيص في الولايات المتحدة، ودول أخرى مثل أستراليا وفنلندا.

على الرغم من ذلك لا يوجد مفر من المرور بدورات الازدهار والانحسار المتكررة طوال تاريخ الرأسمالية، فقد ظهرت أزمات في التجارة الإلكترونية أيضًا. وتعد الشركة التي صممت موقع «لاست منت دوت كوم» (*Lastminute.com*) خير مثال على ذلك. فقد صمم ذلك الموقع عام ١٩٩٨، واعتمد في فكرته على استخدام الشبكة الدولية للمعلومات كملتقى للشركات اليائسة تعرض فيه برامج قضاء الإجازات التي لم يتم بيعها بأسعار مخفضة، وكذلك الوجبات والفنادق في عروض خاصة وبأقصى التخفيضات الممكنة. وفي مارس ٢٠٠٠، وعلى قمة انتعاش التسويق الإلكتروني، تم تعويم الشركة في سوق الأوراق المالية بسعر ٣,٨٠ جنيه إسترليني للسهم الواحد، وجاء تقييمه أقوى من أسهم شركات كبيرة ذات ربحية جيدة، وارتفع سعر سهم «لاست منت دوت كوم» بسرعة فائقة ليسجل ٥ جنيهات إسترلينية، وحقق مؤسسوها نجاحًا هائلًا ألحقهم بمصاف المليونيرات العاملين في مجال المواقع الإلكترونية، وخلال أسبوع بدأت فقاعة المواقع الإلكترونية في الانفجار، وبدأت أسهم «لاست منت دوت كوم» في الانهيار حتى وصل سعر السهم إلى ١٧ بنسًا في سبتمبر ٢٠٠١. وبالرغم من وضوح سقوط تلك الشركة فإن «لاست منت» تمكنت من البقاء من خلال تحويل نشاطها وموقعها الإلكتروني

إلى وكالة سفريات مستخدمة رأس المال الذي كونته عند تعويمها في شراء شركات أخرى. وكان من المتوقع أن تحقق ربحًا لأول مرة في موازنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

لم تكن «لاست منت» شركة نمطية لكونها تمكنت من البقاء، ولكنها كانت نمطية في نواحٍ أخرى عديدة فيما يخص انتعاش المواقع الإلكترونية وازدهارها. وكان تَمويلها الأولي من رأس مال مستثمر، وقد كافحت في البداية لرفع حصة رأس المال الذي تحتاجه للبقاء في سوق العمل، ولكن بعد دعاية مكثفة في وسائل الإعلام، تنافست البنوك على حق تعويم الشركة في سوق رأس المال. وفي الوقت الذي كان يتم فيه تعويمها (على يد «مورجان ستانلي» (Morgan Stanley)) تضاعفت أعداد المشتركين ٤٧ ضعفًا، بالرغم من التوقع أنها ستخسر ٢٠ مليون جنيه إسترليني في ذلك العام. ولم يعتمد سعر السهم على المتوقع من الدخل، بل على الربح الذي يمكن تحقيقه من ارتفاع قيمة الأسهم في ازدهار أسواق الأوراق المالية وانتعاشها. وكان التنافس المسعور على كل من نشاطها وأسهمها مدفوعًا بالخوف من عدم الحصول على حصة منها، وغذى الخوف ولع وسائل الإعلام بهذه التكنولوجيا الجديدة. وكما يحدث في كل الفقاعات الاقتصادية المماثلة، قرر بعض المستثمرين أن قيمة الأسهم قد وصلت إلى قمتها، وأنه قد آن بيع أسهمهم لجني الأرباح، وبمجرد أن يبدأ تطبيق المعايير الحقيقية لتوقع الربح، تنكشف الأسهم لعدم وجود أسباب حقيقية لتوقع ربح في المستقبل المنظور؛ مما يجعل أسعار تلك الأسهم تنزلق بسرعة باتجاه الصفر.

مرت صناعة الاتصالات بارتفاع مماثل في أسهمها، هذا إن لم يكن بالهبوط الكارثي الحاد في أسعار أسهمها ذاته. ففي بريطانيا، كانت



١٥ ـ مارتا چين فوكس وبرنت هوبرمان، مؤسسا لاست مِنت دوت كوم، «بلاغ آخر دقيقة»، يبدو الرضا عليهما، وذلك قبل تعويم الشركة في مارس ٢٠٠٠.

الخصخصة قد أزاحت كل المعوقات. وعزمت شركة الاتصالات البريطانية على القيام بحركة واسعة من الشراء حتى تصبح هيئة عالمية، فقامت بشراء شركات في دول أخرى، وسعت إلى الاندماج مع هيئات أمريكية كبرى، ونافست للحصول على تراخيص الهواتف المحمولة؛ وثبت أن ذلك المسعى كان مدمرًا لكل من تورط فيه، فعندما طرحت الحكومات تراخيص الهواتف المحمولة في مزاد لتهبه لصاحب أعلى عرض، تمكنت شركة «بريتش تليكوم» (BT) من الحصول على الترخيص البريطاني مقابل ٢٢,٥ بليون جنيه إسترليني، والحصول على الترخيص الألماني مقابل ٣١ بليون جنيه إسترليني، بالرغم من عدم وجود دراسة لما يمكن تحصيله من

كل منهما. كانت المحصلة النهائية ديونًا هائلة وصلت إلى ٢٨ بليون جنيه إسترليني، ولتقليص الدين إلى معدل يمكن دعمه، كان عليها بيع الشركات التي اشترتها وراء البحار وعمليات الهواتف المحمولة بخسائر كبيرة.

كان أحد أكبر منافسي شركة بريتش تيليكوم، شركة «ورلد كوم» (WorldCom) ثاني أكبر شركات الاتصالات بعيد المدى في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر حامل وناقل لشبكة المعلومات الدولية. وكانت قيمة شركة ورلد كوم قد وصلت إلى ١٨٠ بليون دولار في أعلى قمة وصلتها، ويعمل بها ٨٠٠٠٠ فرد، وفي يوليو ٢٠٠٢، أصبحت عرضة لإعلان إفلاسها بعد اكتشاف تضليلها للرأي العام بإضافة ٩ بلايين دولار أرباح وهمية في بند الأرباح. وجاءت تلك اللطمة القاسية للرأي العام في أعقاب فضيحة إينرون المالية، وظهر اهتمام محموم من وسائل الإعلام بتلك الفضائح المالية التي طوت في ثناياها مشكلات أخرى ظلت بعيدة عن محور الاهتمام. وكانت ورلد كوم قد بدأت شركة اتصالات صغيرة في مسيسيبي، ثم اشترت ٦٠ شركة أخرى خلال ١٥ عامًا فقط حتى توقف توسعها عام ٢٠٠٠ على أيدي شركات أوروبية وأمريكية منظمة للشركات، والذين خشوا من احتمالات دمجها مع شركة «سبرنت» (Sprint) الذي يتيح لها فرصة تضييق الخناق على حركة مرور المعلومات في الشبكة الدولية. كانت ورلد كوم قد اشترت بالفعل قدرة أكبر من الموجة الواسعة في الشبكة الدولية أكثر مما تتطلبه حاجة السوق في الوقت الذي كانت تلقى فيه منافسة متزايدة في سوق الاتصالات الهاتفية بعيدة المدى، وكذلك منافسة عنيفة من شركات الهاتف المحمول الأخرى، وهي قصة أخرى من قصص التمدد والتوسع أكثر من الاحتياج الحقيقي، وتزايد المنافسة، والقدرة الزائدة، والوقوع تحت طائلة الديون الثقيلة، ودخول

مالية غير كافية، وعدم تحقيق أرباح ملائمة.

خلقت ثورة تكنولوچيا المعلومات والاتصالات انفجارًا من النمو الاقتصادي السريع في بعض الدول، وغيرت حياة كثير من الناس الذين يعملون في مجالاتها، إلا أنها لم تحل مشكلات العالم الرأسمالي. ومرت تكنولوچيا المعلومات والاتصالات بالدورة نفسها من التمدد والاتساع، ثم الإنتاج الزائد، والمنافسة المتزايدة، ثم الانكماش والذي حولته الصناعات الأخرى إلى انتعاش باستخدام تكنولوچيا المعلومات الجديدة. وكانت الإضافة الأخرى التي أضافتها تكنولوچيا المعلومات والاتصالات المساعدة على خلق حالة عدم الاستقرار في الإنتاج الرأسمالي؛ لإتاحتها سرعة نقل كميات هائلة من المال عبر العالم.

عالم ينكمش

يخشى بعض المراقبين الاقتصاديين الآن من أن يكون الاقتصاد العالمي قد بدأ مرحلة انكماش من تراجع الأسعار وهبوطها. فلو سقطت أسعار السلع بالفعل، فإن ذلك يشجع الناس على الإنفاق إذا انخفضت أسعارها في المستقبل، وقدتشجع أيضًا أصحاب رءوس الأموال على العودة إلى شراء ماكينات الإنتاج الصناعي من جديد. أما لو أنفق المستهلكون ورجال الأعمال أقل، فإن المشكلة المزمنة الخاصة بالإنتاج الزائد ستستمر وتزداد سوءًا، وتنهار الربحية، وتتقلص الاستثمارات، وتزداد البطالة. وبذلك يصبح الناس لا يملكون ما ينفقونه، أو يزداد ترددهم في الإنفاق بسبب عدم اطمئنانهم إلى ما يخبئه المستقبل. وتقود مثل تلك الحلقات المفرغة إلى هبوط تراكمي في الأنشطة الاقتصادية.

لقد لوحظ انكماش حلزوني من هذا النوع في اليابان، وأدى تزايد الأسعار بسرعة فائقة إلى خلق فقاعة اقتصادية انفجرت في بداية التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت بدأ الطلب المحلي الداخلي في الانخفاض؛ فانخفضت الأسعار، وارتفع معدل البطالة. ولما زاد قلق الناس وتخوفهم من المستقبل، بدأوا يدخرون أكثر وينفقون أقل، بينما هيأت الأسعار التي انخفضت للمستهلكين حافزًا على تأخير الشراء طمعًا في مزيد من الانخفاض. وفشلت كل الإجراءات الحكومية لتحفيز زيادة الطلب عن طريق خفض أسعار الفائدة، أو زيادة الإنفاق الحكومي العام.

بدت اليابان كأنها حالة خاصة؛ فقد كان اليابانيون يدخرون على مدى التاريخ وبمعدلات عالية من دخولهم، ومع الغياب النسبي للالتزام برفاه الدولة المقدم للمجتمع وتركه للشركات الكبرى لتقدمه إلى العاملين بها؛ فقد زاد ميل اليابانيين إلى الادخار تحسبًا «للأيام الممطرة». من الواضح أن ذلك الوضع يمثل حلقة مفرغة؛ فضعف الإنفاق يؤدي إلى رفع معدلات البطالة؛ مما يزيد الإحساس بعدم الأمان، ويؤدي إلى مزيد من الادخار وقلة الإنفاق، وهكذا دواليك.

ثم بدأت ألمانيا أخيرًا تجد نفسها أيضًا على بداية طريق الانكماش، بالرغم من أن لدى ألمانيا شكلًا متطورًا وجيدًا من أشكال الرفاهة المقدم من الدولة إلى المجتمع. وتعلل بعض المحللين بأن ألمانيا أيضًا تمثل حالة خاصة، إما بسبب التكاليف الباهظة التي استنفدتها عملية إعادة توحيد شطري ألمانيا، وإما بسبب تصلب مواقف عمالتها وتشددها. فإذا كان هناك نظامان اقتصاديان مختلفان، يعاني كل منهما من حالة انكماشية متزايدة، فإن ذلك لا بد أن يوحي على الرغم من أي اعتبارات أن ذلك ليس إلا مقدمة لحالة عامة قادمة.

طبقًا لهذا الافتراض، لماذا لم تظهر تلك الدوائر الانكماشية في بريطانيا؟ يبدو الإنفاق الاستهلاكي في بريطانيا، وكأنه أفلت من نطاق الجاذبية، واستمر في التصاعد والارتفاع. وحافظ الإنفاق على الخدمات مع تزايد أسعارها على نسبة تشغيل للعمالة في قطاع الخدمات المكثفة. كما لعب التوسع في الإقراض دورًا مهمًّا في نمو الطلب الاستهلاكي. ولقد وجدت هيئات الخدمات التمويلية وسائل جديدة لبيع القروض، وأحدث تلك الوسائل، الإقراض بضمان الزيادة المتوقعة في أسعار المساكن التي يملكها أفراد. وتم حل مشكلة الإنتاج الزائد مؤقتًا بتشجيع الاستهلاك الائتماني.

إلا أنه لا يمكن الاستمرار في الاقتراض والإنفاق إلى الأبد. فمن الممكن أن تتغير رغبة الناس في الاقتراض للإنفاق، مع زيادة الضرائب، وزيادة رسوم الدراسة الجامعية، ووجود آفاق غير مبشرة ولا مطمئنة لرواتب التقاعد. ولذلك فإن زيادة الإقراض يمكن أن تحافظ على قوة الطلب والإنفاق لفترة ما، مع وجود خطر حدوث انكماش كبير مفاجئ، وإذا بدأ الناس في تقليص الإنفاق، فهم لا يستطيعون الاستمرار في الاقتراض إذا تراكمت لديهم أعباء مدفوعات كثيرة لا بد لهم من الوفاء بها.

زاد من حدة تلك المشكلات، انفجار فقاعات شركات تكنولوچيا المعلومات والاتصالات، وما يتعلق بها من أنشطة اقتصادية. فحين كانت الفقاعات تنمو وتتضخم، كان ذلك يثير الرغبة في الإنفاق وشراء منتجات جديدة، تزيد من معدلات الدخل في الصناعات التمويلية، مع سعادة غامرة بزيادة رأس المال الفردي الناتجة من ارتفاع قيمة أسهم الفقاعة الاقتصادية التي ارتفعت أسعار أسهمها ارتفاعًا لا يمثل حقيقة قيمتها. ثم تنفجر الفقاعة، وينتج عنها انخفاض معدل تشغيل العمالة، ومن ثَمَّ انخفاض

الدخول الفردية في صناعات الاتصالات وقطاع الخدمات التمويلية. كما ينتج عن انفجار الفقاقيع فقدان الجل الأعظم من المساهمين لمدخراتهم، مع توقع رواتب تقاعد أقل؛ فصناديق رواتب التقاعد تعرضت هي الأخرى لخسائر كبيرة، وينتظر أن تحدث نتائج مماثلة بعد انفجار فقاعة تصاعد أسعار المساكن.

ينقل كل ذلك أولويات الشعب من الإنفاق إلى الادخار. وعدا ذلك، فإن الحكومات التي خططت لزيادة الإنفاق الحكومي؛ نتيجة توقعها زيادة الحصيلة الضريبية التي خلقها النمو، مع بداية حدوث الانكماش، تجد نفسها مجبرة على خفض الإنفاق العام الذي كان يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الضرائب، والاستدانة بقروض، والتي يؤدي كل منها إلى تقليص الطلب الاستهلاكي؛ فتتسع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك مما يخلق مشكلة «الإنتاج الزائد/ تقلص الاستهلاك»، التي تزداد حدة بمرور الزمن.

أزمة نهائية؟

فشل الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الدخول إلى عهد جديد من النمو الثابت المطرد، ودفعت فضائح إنرون وورلد كوم المالية وانفجار كثير من الفقاقيع الاقتصادية المختلفة، ببعض المحللين إلى افتراض أن نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعاني من أعراض انهياره النهائي الأبدي، وأنه ينزلق إلى أزمته النهائية التي ستقضي عليه.

بدت فضائح إنرون وورلد كوم شديدة الخطورة على وجه التخصيص؛ فقد هددت الأسس المعيارية الرئيسة للرأسمالية. فإذا كان بعض المديرين

أصحاب نسب من الأسهم قد زوروا وضخموا من بند الأرباح، فلا يمكن الثقة في أي بنود أرباح تعلنها الشركات الكبرى بعد ذلك، كذلك تصبح مصداقية شركات المحاسبة والمراجعة والتدقيق الحسابي (والمسئولة عن كشف التلاعب) في مهب الريح. وامتدت الفضيحة إلى مجموعة من بنوك وول ستريت التي لم تقم بتقديم المشورة الموضوعية لعملائها، وكانت تجامل الشركات المخالفة لارتباطها بمصالح معها. ويعني ذلك أن النصائح المالية التي يعتمد عليها المستثمرون عن طريق مستشاري البنوك لا يمكن الثقة بها. وقد اهتزت الثقة في أداء سوق المال، على الرغم من أنها الصميم المعياري للمعاملات الرأسمالية.

كذلك تعد الفضائح المالية من الملامح المعادة المكررة في نمط النظام الرأسمالي. فدوافع الرأسمالي الحقيقية زيادة رأسماله بلا أي قيود أخلاقية، وهذا يدفع ببعض الرأسماليين إلى الالتواء والتحايل وخرق القواعد، ولا تنفضح تلك المخالفات في الغالب إلا مع انفجار الفقاعات. وتقوم الحكومات الرأسمالية بمعاقبة المخالفين، وتزيد من الضوابط مثلما حدث في الفضائح الأخيرة في الولايات المتحدة. وبالطبع لا تمنع أي ضوابط مهما كان شأنها من حدوث مخالفات وتحايلات ـ إلا أن إحكام الضوابط يعيد الثقة اللازمة لتمكين فعاليات السوق من العمل من جديد.

غير أن تاريخ الرأسمالية ـ على أية حال ـ مملوء بالأزمات، وفترات اطراد النمو الاقتصادي هي الاستثناء لا القاعدة. ويحتمل أن ربع قرن من النمو المستمر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى تشكيل توقعات جيل بأكمله عن الرأسمالية بشكل غير صحيح أوحت لهم بأن اطراد النمو هو القاعدة لا الاستثناء. فإن الأزمات أحد الأوجه الطبيعية للرأسمالية؛ لأنه توجد كثير من الديناميكيات والآليات الداخلية التي لا

يمكن لها أن تظل كامنة وثابتة لفترات طويلة. مثل انفصال الإنتاج عن الاستهلاك، والمنافسة، والصراع بين أصحاب رءوس الأموال والعمالة، والآليات المالية التي تؤدي إلى تضخم فقاعات اقتصادية ثم انفجارها، وانتقال رءوس الأموال المفاجئ من نشاط إلى غيره، وكلها مصادر لعدم الثبات الذي مَيَّز الرأسمالية من بداياتها المبكرة، وسوف تستمر كذلك دون أدنى شك.

إن أي أزمة اقتصادية تصل أيضًا إلى نهاية. وهكذا، لو كان الإنتاج الزائد هو المشكلة، فإن انعدام الربح يؤدي إلى الإفلاس، وغلق أنشطة إنتاجية وتقليص القدرة الإنتاجية. ويتيح للمنتجين الأكثر كفاءة قدرًا أكبر من الربح والتوسع في الإنتاج وتشغيل عمالة أكثر، فيزيد الاحتياج والطلب في السوق. فإن المعدل العالي للمبتكرات الإنتاجية أحد الملامح الرئيسة أيضًا للإنتاج الرأسمالي، وخلق منتجات جديدة وتكنولوچيات جديدة يشجع النمو من جديد في مرحلة ما من المستقبل. وفي حين أن الأزمات من الملامح والمواقف المتكررة في الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك قدرته المدهشة على استعادة النمو بعد انتهاء الأزمة.

فإن الوجه الأول للأزمة في أحد جوانب العالم قد يقابله وجه آخر للأزمة في مكان غيره. وهكذا، أدى دخول الصين إلى الاقتصاد الرأسمالي باحتياطيها الهائل من العمالة الرخيصة إلى ارتفاع حدة المنافسة الدولية، وهدد معدلات الربح ونسب تشغيل العمالة في أماكن أخرى من العالم. وتشكل الصين ذاتها بسكانها البالغين على وجه التقريب ربع سكان العالم، مصدرًا هائلًا للنمو في المستقبل. وقد لا تخلق الدول رخيصة العمالة طلبًا استهلاكيًّا كبيرًا، ولكن حين يبدأ معدل النمو في الازدياد، يزداد الطلب على العمالة ويؤدي إلى رفع الأجور واستهلاك أكبر. وقد أصبحت الصين

بالفعل مستوردًا كبيرًا، كما هي مصدر كبير.

لو كان هناك بديل فعّال للرأسمالية، لكانت الأعراض الحالية للأزمات ستبدو أشد خطورة. وعلى المستوى النظري، كانت أزمة الثلاثينيات شديدة الخطورة لهذا السبب. فقد كان الاتحاد السوڤييتي في ذلك الوقت يقوم بالتصنيع بمنهج غير رأسمالي، أي نظام اقتصاد الدولة الاشتراكي، وفي الوقت ذاته كانت الحركات الاشتراكية القوية تجمع قواها في كل المجتمعات الرأسمالية الصناعية بهدف تحقيق انقلاب اقتصادي للتحول إلى نظام الإنتاج الاشتراكي. ومع انهيار اقتصاد اشتراكية الدولة عند نهاية الثمانينيات، وانحدار كل الحركات الاشتراكية، انتهي البديل الوحيد الذي كان مطروحًا.

لا يعني هذا أن المعارضة للرأسمالية قد اختفت أو تلاشت؛ فالحركة المضادة للرأسمالية مازالت موجودة، وتجعل وجودها محسوسًا بوسائل كثيرة، بتنظيم التظاهرات الضخمة في مواعيد الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية، مثلما حدث في سياتل ١٩٩٩، وجنوة ٢٠٠١. بَيْدَ أن نقطة ضعف الحركة المضادة للرأسمالية على الرغم من قدرتها على جذب تأييد كبير لها، أنها لا تطرح بديلًا صالحًا للرأسمالية بالطريقة التي كانت عليها الاشتراكية ذات يوم، فعلى الأقل، كانت الاشتراكية في وقت ما بديلًا.

لا يعني هذا أيضًا أن البدائل قد اختفت من داخل إطار اقتصاد العالم الرأسمالي. كما بَيَّنَ الفصل الرابع، فهناك اختلافات وتمايزات نوعية دولية في تطبيق الرأسمالية، لم تصب جميعًا في قالب واحد لتخرج منه كنماذج متماثلة. ونعترف بأن السيادة الاقتصادية للولايات المتحدة أدت إلى خلق نسخ شائهة من حرية السوق الرأسمالية في الدول الضعيفة اقتصاديًّا،

خاصة تلك الدول التي تسعى إلى الاقتراض من الهيئات المالية الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. أما المجتمعات الرأسمالية العتيدة فقد حافظت على تميز سياساتها، واختلافها النوعي عن غيرها، واستمرت في طرح نماذج بديلة. وما يهم هنا ليس ما تعرضه تلك البدائل، على الرغم من أهمية ذلك، بل في التيقن من أن التباين النوعي القومي كان على الدوام موجودًا، واستمر في العمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

البحث عن بديل للرأسمالية بحث عبثي في عالم سيطرت فيه الرأسمالية سيطرة نهائية، ولا يوجد ما يسمى بالأزمة النهائية الأخيرة على المدى المنظور، أو الجزم بعدم تكرار الكوارث البيئية، فكل ذلك مدرك وواضح. ولكن البديل الاشتراكي فقد مصداقيته، في الوقت الذي تبدو فيه الحركات المضادة للرأسمالية وكأنها تتحرك بلا هدف ولا اتجاه؛ بسبب فشلها في تقديم بديل له مصداقيته أو بناء اقتصادي جديد يتوافق مع البنى القائمة إنتاجًا واستهلاكًا. أما أولئك الساعون إلى إصلاح العالم، فلابد لهم أن يركزوا على إيجاد البديل من **داخل** الرأسمالية؛ فهناك رأسماليات مختلفة، كما أن الرأسمالية ذاتها قد مرت بتحولات كثيرة. ويحتاج الإصلاح بالفعل إلى الاشتباك مع الرأسمالية، ولا يحتاج حركات معارضة تكتفي بالوقوف خارج الأطر الرأسمالية أو قيادة المظاهرات المضادة.

المراجع

Chapter 1

F. Braudel, *The Wheels of Commerce* (William Collins Sons and Co., 1982)

K. N. Chaudhuri, *The English East India Company 1600–1640* (Frank Cass and Co., 1965)

J. Gapper and N. Denton, *All That Glitters: The Fall of Barings* (Hamish Hamilton, 1996)

C. H. Lee, *A Cotton Enterprise 1795–1840: A History of M'Connel and Kennedy* (Manchester University Press, 1972)

H. de Soto, *The Mystery of Capital* (Bantam Press, 2000)

E. P. Thompson, 'Time, work-discipline, and industrial capitalism', *Past and Present*, vol. 38 (1967), pp. 56–97

Chapter 2

R. Brenner, 'Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe', *Past and Present*, vol. 97 (1982)

C. M. Cipolla, *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy 1000–1700*, 3rd edn. (Routledge, 1997)

H. Kamen, *The Iron Century: Social Change in Europe, 1550–1660* (Weidenfeld and Nicolson, 1971)

M. Morishima, *Why has Japan 'Succeeded'?* (Cambridge University Press, 1982)

H. Trevor-Roper, *Religion, the Reformation, and Social Change*, 2nd edn. (Macmillan, 1972)

M. Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (George Allen and Unwin, 1930)
E. M. Wood, *The Origin of Capitalism* (Monthly Review Press, 1999)

Chapter 3

A. Gamble, *The Free Economy and the Strong State: The Politics of Thatcherism*, 2nd edn. (Macmillan, 1994)
A. Giddens, *The Third Way: The Renewal of Social Democracy* (Polity, 1998)
J. Percy-Smith and P. Hillyard, 'Miners in the arms of the law: a statistical analysis', *Journal of Law and Society*, 12 (1985)
D. Yergin and J. Stanislaw, *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy* (Simon and Schuster, 1998)

Chapter 4

A. D. Chandler, *Scale and Scope: The Dynamics of Industrial Capitalism* (Harvard University Press, 1990)
D. Coates, *Models of Capitalism: Growth and Stagnation in the Modern Era* (Polity Press, 2000)
R. P. Dore, *Stock Market Capitalism: Welfare Capitalism: Japan and Germany versus the Anglo-Saxons* (Oxford University Press, 2000)
C. Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925–1975* (Stanford University Press, 1982)
Organization for Economic Cooperation and Development, *Benefits and Wages* (OECD Indicators, 2002)
Organization for Economic Cooperation and Development, *Economic Survey of Sweden* (2002)
D. Swank, *Global Capital, Political Institutions, and Policy Changes in Developed Welfare States* (Cambridge University Press, 2002)
F. B. Tipton, 'Government policy and economic development in Germany and Japan: a sceptical evaluation', *The Journal of Economic History*, 41 (1981)

Chapter 5

M. Castells, 'Information technology and global capitalism', in *On the Edge: Living with Global Capitalism*, ed. W. Hutton and A. Giddens (Jonathan Cape, 2000)

D. Coates, *Models of Capitalism: Growth and Stagnation in the Modern Era* (Polity Press, 2000)

P. Dicken, *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity*, 3rd edn. (Paul Chapman, 1998)

J. Gray, *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (Granta, 1998)

V. Shiva, 'The world on the edge', in *On the Edge: Living with Global Capitalism*, ed. W. Hutton and A. Giddens (Jonathan Cape, 2000)

J. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (Allen Lane, 2002)

United Nations Development Programme, *Human Development Report* (Oxford University Press, 2001)

Chapter 6

G. Arrighi, *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times* (Verso, 1994)

E. Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century* (Abacus, 1994)

K. Marx and F. Engels, *The Communist Manifesto* ([1848] Penguin, 1967)

Organization for Economic Cooperation and Development, *The New Economy: Beyond The Hype* (2001)

S. Schama, *The Embarrassment of Riches* (Collins, 1987)

للاستزادة

Chapter 1

Fernand Braudel's three-volume *Civilization and Capitalism: 15th–18th Centuries* (William Collins, 1982–4) is a wonderful source of insight into the nature and early history of capitalism. See especially Volume II, chapters 3 and 4, and the Conclusion to Volume III. On the methods used to discipline and control labour in 19th-century factories, see S. Pollard, *The Genesis of Modern Management* (Penguin, 1968). The excesses of the speculative capitalism of recent years are chronicled by Susan Strange in *Casino Capitalism* (Manchester University Press, 1997). To read further about Marx (and Max Weber) on capitalism, see Derek Sayer's *Capitalism and Modernity* (Routledge, 1991). Hernando de Soto's book, *The Mystery of Capital* (Bantam Press, 2000), contains intriguing reflections, going back to the writings of Adam Smith and Karl Marx, on the character of capitalism and its failure to emerge locally in Third-World countries.

Chapter 2

Ellen Meiksins Wood, *The Origin of Capitalism* (Monthly Review Press, 1999) provides a clear and forceful account of the origin of capitalism in Britain and is also the best way into the long-running Marxist debates on this question. In *The Transition from Feudalism to Capitalism* (Macmillan, 1985), R. J. Holton very usefully reviews both Marxist and non-Marxist theories. There is again much on the origins question in the Braudel volumes listed for Chapter 1. Although it is concerned with

broader issues, Volume 1 of Michael Mann's *The Sources of Social Power* (Cambridge University Press, 1986) provides a theory of the origins of capitalism in feudalism and argues that Christianity and the political fragmentation of Europe were also crucial. Mann is much concerned with the distinctiveness of Europe, as is John Hall, who in *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West* (Blackwell, 1985) compares Europe with China, India, and Islamic societies.

Chapter 3

An influential version of the three-stage approach, though using different labels for the stages, was provided by Scott Lash and John Urry in *The End of Organized Capitalism* (Polity, 1987). The managerial revolution issue is discussed by John Scott, one of the leading researchers in this area, in *Corporate Business and Capitalist Classes* (Oxford University Press, 1997). In *Transformations of Capitalism: Economy, Society and the State in Modern Times* (Macmillan, 2000), Harry F. Dahms has very usefully collected together a number of classic texts on these issues. For a highly readable and globally extensive narrative of the latest transformation, see *The Commanding Heights* by Daniel Yergin and Joseph Stanislaw (Simon and Schuster, 1998).

Chapter 4

Will Hutton's *The State We're In* (Random House, 1994) and John Gray's *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (Granta, 1998) both argue against the idea that globalization produces convergence, as does David Coates, in *Models of Capitalism: Growth and Stagnation in the Modern Era* (Polity, 2000), which lucidly examines all the major models and claims that each 'has stopped working'. Ronald Dore's *Stock Market Capitalism: Welfare Capitalism* examines the functioning and merits of the German and Japanese models, on the one hand, and those of Britain and America, on the other. While not covering anything like as much ground as the above, my *Labour Movements, Employers, and the State: Conflict and Cooperation in Britain and Sweden* (Clarendon Press, 1991) uses the notion of suppressed historical alternatives to explore the similarities and differences between Britain and Sweden.

Chapter 5

Vandana Shiva's 2000 Reith Lecture, *On Poverty and Globalization*, is available through the BBC's web page. For a comprehensive and clear general account of the recent development of global capitalism, see Robert Gilpin, *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century* (Princeton University Press, 2000). Susan Strange has chronicled the decisions (and non-decisions) leading to global monetary instability in *Casino Capitalism* (Manchester University Press, 1997). For a World Bank insider's perspective, see Joseph Stiglitz's book, *Globalization and its Discontents* (Allen Lane, 2002). For an outsider's call for fair trade rather than free trade, see George Monbiot's *The Age of Consent: A Manifesto for a New World Order* (Flamingo, 2003).

Chapter 6

On tulipomania, see Mike Dash's *Tulipomania* (Indigo, 1999) and Simon Schama's *The Embarrassment of Riches* (Collins, 1987). The best way into Marx's views on capitalism and crisis is to read Part One of *The Communist Manifesto* (originally published in 1848; among other editions, Penguin, 1967). Eric Hobsbawm provides a readable and perceptive account of the Great Depression, the postwar 'golden years', and the 'crisis decades' that followed in his *Age of Extremes* (Abacus, 1994). Gilpin (listed above for Chapter 5) sets recent crises in the context of global capitalism. The ups and downs of the dot.com story are chronicled in John Cassidy's *dot.con* (Allen Lane, 2002).

حقوق الصور والأشكال

1. By Permission of British Libaray (shelfmark 8809 dd6) **2.** © Topfoto.co.uk/Fotomas **3.** © Topfoto.co.uk/PA © Topfoto.co.uk/UPP Photo **4.** © Topfoto.co.uk **5.** © Topfoto.co.uk/Fotomas **6.** © Corbis **7.** © AlainNogues/Corbis Sygma **8.** © Corbis **9.** © Toru Yamanaka/AFP Photo/Getty Images **10.** © Topfoto.co.uk/Image Works **11.** © Steve Raymer/Corbis **12.** © Owen Franken/Corbis **13.** © Topfoto.co.uk/AP **14.** © Bettmann/Corpis **15.** © Topfoto.co.uk/PA

عن المؤلف

جيمس فيلتشر أستاذ علم الاجتماع في جامعة ليستر وهو مؤلف كتاب الحركة العمالية، وكتاب أصحاب الأعمال والدولة: الصرع والتوافق في بريطانيا والسويد (مطبوعات جامعة أكسفورد ١٩٩١، كما ألف بالتعاون مع جون سكوت كتاب علم الاجتماع مطبوعات جامعة اوكسفورد (١٩٩٩و٢٠٠٣)، «أفضل النصوص الموجزة».

عن المترجم

تخرج رفعت السيد علي في كلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، حصل على دبلوم الدراسات العليا في الأنثروبولوچيا من جامعة القاهرة عام ١٩٩٤، وهو كاتب مقالات سياسية وأدبية وعلمية بالعديد من الصحف والمجلات. من أهم أعماله المترجمة المنشورة: عوالم في تصادم ـ عصور في فوضى ـ الحياة الجنسية في مصر القديمة ـ التاريخ الإجرامي للجنس البشري ـ قزم بين العمالقة ـ توت عنخ آمون (مؤامرة الخروج) ـ مراسلات عظماء ملوك الشرق الأدنى ـ الطريق إلى مكة.

في هذه السلسلة (مقدمة قصيرة عن)

- الرئاسة الأمريكية
- الصحافة
- الرأسمالية
- الإيدز
- حقوق الإنسان
- الاحتباس الحراري

مقدمة قصيرة عن **الرأسمالية**

في هذا الكتاب الممتع يعرض «چيمس فولتشر» مختلف أشكال الرأسمالية في أكثر من دولة، مستخدمًا أمثلة مفصلة، من شركة الهند الشرقية وحتى الحديث عما إذا كانت الرأسمالية هي السبب في بعض الأزمات الاقتصادية الأخيرة. يكشف «فولتشر» في كتابه عن تطور الرأسمالية، وكيف انتقلت من داخل حدود الدولة القومية لتغزو العالم بأكمله، كما يشير إلى تأثير الرأسمالية في حياة كل منا سواء علمنا أم لم نعلم، حتى يصل في نهاية كتابه إلى الحديث عن إمكانية وجود أنظمة بديلة.

«چيمس فولتشر» يعمل أستاذًا لعلم الاجتماع بجامعة ليستر وهو أكاديمي متعمق وباحث متخصص في دراسات النظريات الاجتماعية، والأنظمة الاقتصادية ومن مؤلفاته: «الحركة العمالية، وأصحاب الأعمال، والدولة: الصراع والتوافق في بريطانيا والسويد» وكتاب «علم الاجتماع» الذي يدرَّس في أكثر من جامعة.

6 221102 027939

دار الشروق
www.shorouk.com